



منظمة
العمل
الدولية



مشروع ممول من قبل
الإتحاد الأوروبي



صندوق بناء السلام



عمل الفلسطينيين في لبنان وقائع وتحديات

مسح القوى العاملة للاجئين
الفلسطينيين المقيمين في
المخيمات وبعض التجمعات في
لبنان

٥٠٪

من الفلسطينيين لا يستفيدون من
أي نوع من أنواع التأمين الصحي

عمل الفلسطينيين في لبنان وقائع وتحديات

مسح القوى العاملة للاجئين
الفلسطينيين المقيمين في
المخيمات وبعض التجمعات في
لبنان
٢٠١٣

تمهيد

لفترة طويلة من الزمن، بقي الجدل الدائر حول حقّ الفلسطينيين في العمل في لبنان محاطاً باعتبارات سياسية ونزعة عامة إلى الخلط بين الحقّ في العمل والتوطين. ويُعزى هذا الأمر في جانب منه إلى ندرة البيانات الموثوقة حول القوى الفلسطينية العاملة في لبنان، نتيجة استبعادٍ منهجي لهؤلاء اللاجئين من المسوحات الإحصائية الوطنية.

وسعيّاً منها لمعالجة هذا النقص في البيانات، قامت منظمة العمل الدولية ولجنة عمل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بإعداد مسح للقوى العاملة للاجئين الفلسطينيين المقيمين في المخيمات والتجمّعات في لبنان.

فمسح القوى العاملة يلقي الضوء على خصائص وظروف العاملين الفلسطينيين من منظور التنمية والحقوق، ويساعد صانعي السياسات والجهات المعنية الوطنية على خوض مناقشات مطلّعة مسندة بالبيانات حول هذا الموضوع، ويهدف إلى إثراء النقاش الجاري حول ظروف العمل والأوضاع المعيشية للفلسطينيين ووصولهم إلى الحماية الاجتماعية.

بالاستناد إلى نتائج المسح، فإنّ هذا التقرير يزوّد شركاءنا وسائر الجهات المعنية بدراسة تحليلية شاملة ومفصلة حول وضع القوى العاملة الفلسطينية اليوم وخصائص العاملين الفلسطينيين في لبنان.

يشكّل المسح والتقارير المرافقة له جزءاً من مجموعة الأنشطة الآيلة إلى تعزيز حقّ الفلسطينيين في العمل في لبنان، منها مشروع التمكين الاقتصادي للمرأة الفلسطينية، وإنشاء مراكز للتوظيف في مختلف المناطق، واستحداث مركز للموارد حول قضايا عمل الفلسطينيين، واستمرار أنشطة المناصرة وحملات التوعية.

نودّ أن نعرب عن امتناننا لجميع الذين شاركوا في هذه المساعي، خاصّة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في كلّ من رام الله ودمشق، ومؤسسة فافو النرويجية للدراسات التطبيقية، وإدارة الإحصاء المركزي في لبنان، فلها منا جميعها جزيل الشكر والتقدير على ما أبدته من كفاءة ومرونة في التعاون.

ندى الناشف

سمير الخوري

منظمة العمل الدولية

لجنة عمل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان

كلمة شكر وتقدير

إنّ المسح والتقارير المرافقة له ما كانت ممكنة لولا الجهود والمساهمات القيّمة التي قدّمها عدد من الأفراد والمنظمات.

تولّى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تحت قيادة السيدة علا عوض، إجراء المسح الذي تخلّته أنشطة المعاينة والاختبار وجمع البيانات وتدريب الباحثين والتحرير والترميز. كما نودّ أن نتقدّم بجزيل الشكر من يوسف ماضي وسهى كنعان ومحمد العمري ونايف عابد على إشرافهم الدؤوب يوماً بعد يوم على مختلف مراحل المسح.

والشكر موصول لآجي تلتنس من مؤسسة فافو على تقديمه الإرشاد والدعم الفني حول تصميم المسح والمعاينة وتدقيق البيانات وتحليلها، فضلاً عن أكرم عطاالله الذي أشرف مباشرة على جمع البيانات والأعمال الميدانية.

وقد اعتمد مسح القوى العاملة على استمارة ودليل الأوضاع المعيشية للأسر في الشقّ المخصّص منه للعمل، والذي أعدته إدارة الإحصاء المركزي بقيادة الدكتورة مارال توتليان التي قدّمت دعماً قيماً سهّل تنفيذ الأنشطة الإحصائية.

كما تكّرمت جمعية المساعدات الشعبية النرويجية بتأمين الدعم اللوجستي والمكان للعمل والتدريب.

ونودّ أن نتقدّم بالشكر من جميع الخبراء والاستشاريين الذين ساهموا في مختلف اجتماعات الخبراء: سوسن عبد الرحيم ونسرین سلطي ورمزي مبسوط على صياغة الفصول الخلفية للتقرير التحليلي، مروان خواجه على الدعم الفني والخبرات التي قدّمها، غادة النابلسي على إعداد بعض الخانات، والباحثين المساعدين ليلي شعار وخليل أسمر على إعداد الجداول الإحصائية.

ولن يغيب عنّا أن نتقدّم بشكر خاص من فرهد مهران لدعمه القيّم طيلة المشروع والإرشاد الفنيّ حول تصميم المسح والاستبيان وتحليل البيانات.

من منظمة العمل الدولية، قدّمت ماري قعوار الإرشاد الفني في حين تولّت سوسن المصري تنسيق التنفيذ للمسح وشاركت في صياغة بعض أجزاء التقرير، وتولت رانيا نادر من مؤسسة البحوث والاستشارات صياغة القسم الأكبر من التقرير في حين قامت سحر عمران بتقديم المساعدة الإدارية.

أخيراً وليس آخراً، نودّ أن نعرب عن عميق امتناننا لبعثة الاتحاد الأوروبي وصندوق بناء السلام على تقديم الدعم المالي، ولجنة عمل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان والمنظمات غير الحكومية واللجان الشعبية وجميع الأسر الفلسطينية في مختلف المخيمات على تعاونها القيّم وعلى وقتها وانفتاحها، فلولها لما كان إجراء المسح وإعداد التقرير ممكناً.

قائمة المحتويات

١٦	الموجز التنفيذي
٢٠	مقدمة
٢١	قوانين العمل اللبنانية المنطبقة على توظيف اللاجئين الفلسطينيين
٢٦	الفصل ١ الخصائص الديموغرافية
٢٦	توزيع وخصائص اللاجئين الفلسطينيين
٣٠	خصائص الأسرة
٢٢	الوضع القانوني ووثائق السفر
٣٦	الفصل ٢ التعليم
٣٦	الإمام بالقراءة والكتابة والتحصيل العلمي
٤٠	معدلات الالتحاق والتأخر في الدراسة والتسرب من المدرسة
٤٤	التعليم العالي
٤٤	المدارس المتاحة للفلسطينيين
٤٨	الفصل ٣ المشاركة في القوى العاملة
٤٩	النشاط الاقتصادي المشاركة في القوى العاملة
٥٦	السكان غير الناشطين اقتصادياً
٦٣	الفصل ٤ العمالة وخصائص العمال الفلسطينيين
٦٣	معدلات العمالة لدى الفلسطينيين
٦٤	خصائص العمال الفلسطينيين
٦٦	توزيع العاملين بحسب العمر والجنس والتوزيع الجغرافي

٦٨	الوضع في العمل
٧٠	توزيع العاملين الفلسطينيين بحسب القطاعات
٨١	شروط العمل
٨١	التغطية الصحية
٨٣	تقديمات العمل
٨٧	ساعات العمل
٨٩	مكان العمل
٩١	طبيعة المؤسسات وحجمها
٩٣	الدخل
١٠٠	الوضع القانوني
١٠٤	الفصل ٥ البطالة وخصائص الفلسطينيين العاطلين عن العمل
١٠٤	معدلات البطالة لدى الفلسطينيين
١٠٧	خصائص العاطلين عن العمل
١١٠	البحث عن عمل
١١١	أسباب البحث عن عمل إضافي
١١٤	الخاتمة
١١٨	الملحق ١ معلومات حول المسح
١٣٣	الملحق ٢ جداول إضافية
١٤٨	المراجع

الخانات

٣٩	الخانة ١, ٢: ملامح التعليم للاجئين الفلسطينيين في لبنان
٥٤	الخانة ١, ٣: مساهمة اللاجئين الفلسطينيين في الاقتصاد اللبناني
٥٦	الخانة ١, ٤: خصائص العمالة لدى الشباب الفلسطيني
٧٤	الخانة ٢, ٤: خصائص الفلسطينيين العاملين في البناء
٧٦	الخانة ٣, ٤: خصائص الفلسطينيين العاملين في التجارة
١٠١	الخانة ٤, ٤: المهن الخاضعة لنقابة
١٠٩	الخانة ١, ٥: قصة أحمد

الجداول

الجدول ١, ١: توزيع أرباب الأسر بحسب المناطق والجنس (%)	٣٢
الجدول ٢, ١: معدلات الالتحاق الإجمالية والصافية بحسب مستوى التحصيل العلمي والجنس	٤١
الجدول ٣, ١: معدل النشاط الاقتصادي لدى الفلسطينيين واللبنانيين (%)	٥٠
الجدول ٤, ١: توزيع العاملين بحسب القطاع والجنس (%)	٧٢
الجدول ٤, ٢: توزيع العاملين الفلسطينيين بحسب المهنة والجنس (%)	٨٠
الجدول ٤, ٣: الدخل الشهري المتوسط والوسيط للعاملين الفلسطينيين واللبنانيين (ألف ل.ل.)	٩٤
الجدول ٥, ١: معدل البطالة بحسب العمر والجنس (%)	١٠٦
الجدول ٥, ٢: معدل البطالة بحسب مستوى التحصيل العلمي والجنس (%)	١٠٧

الجداول - الملحق ٢

الجدول ١, ٢: متوسط حجم الأسرة بحسب المناطق	١٢٢
الجدول ١, ٣: توزيع الفلسطينيين بحسب الجنس في كل منطقة (%)	١٢٢
الجدول ٢, ٢: توزيع الفلسطينيين بحسب مستوى التحصيل العلمي والمناطق (%)	١٢٣
الجدول ٢, ٣: توزيع الفلسطينيين بحسب مستوى التحصيل العلمي والجنس (%)	١٢٣
الجدول ٣, ٢: توزيع غير الناشطين الذين عملوا في السابق بحسب أسباب ترك العمل السابق والجنس (%)	١٢٤
الجدول ٣, ٣: معدل النشاط الاقتصادي (الناشطين وغير الناشطين) بحسب الجنس والمناطق (%)	١٢٥
الجدول ٣, ٤: أسباب عدم الاستعداد للعمل بحسب الجنس (%)	١٢٦
الجدول ٣, ٥: أسباب عدم الاستعداد للعمل بحسب العمر والجنس (%)	١٢٧
الجدول ٤, ٤: مقارنة بين معدلات العمالة والنشاط بحسب العمر والجنس (%)	١٢٩
الجدول ٤, ٥: مقارنة بين معدلات العمالة والنشاط بحسب مستوى التحصيل العلمي والجنس (%)	١٢٩
الجدول ٤, ٦: توزيع العاملين من الجنسين في كل منطقة (%)	١٣٠
الجدول ٤, ٧: توزيع العاملين من الجنسين بحسب العمر (%)	١٣٠
الجدول ٤, ٨: توزيع العاملين في كل منطقة بحسب الوضع في العمل (%)	١٣١
الجدول ٤, ٩: توزيع العاملين بحسب المهنة ومستوى التحصيل العلمي (%)	١٣٢
الجدول ٤, ١٠: توزيع العاملين بحسب المهنة والمناطق (%)	١٣٣

- الجدول ١١، ٤: توزيع المستفيدين من التأمين الصحي بحسب مستوى التحصيل العلمي (%). ١٣٣
- الجدول ١٢، ٤: توزيع المستفيدين من التأمين الصحي ضمن كل مستوى من مستويات التعليم (%). ١٣٤
- الجدول ١٣، ٤: نسبة الأجراء المستفيدين من إجازة سنوية مدفوعة في كل منطقة (%). ١٣٤
- الجدول ١٤، ٤: نسبة الأجراء المستفيدين من إجازة مرضية مدفوعة في كل منطقة (%). ١٣٤
- الجدول ١٥، ٤: نسبة الأجراء المستفيدين من الضمان الاجتماعي (التقاعد - تعويض نهاية الخدمة) في كل منطقة (%). ١٣٤
- الجدول ١٦، ٤: توزيع الأجراء بحسب نوع التعاقد في كل قطاع (%). ١٣٥
- الجدول ١٧، ٤: توزيع الأجراء بحسب مدة العقد في كل منطقة (%). ١٣٦
- الجدول ١٨، ٤: توزيع الأجراء بحسب نوع التعاقد وجنسية صاحب العمل (%). ١٣٦
- الجدول ١٩، ٤: عدد ساعات العمل الفعلية في الأسبوع بحسب مستوى التعليم. ١٣٧
- الجدول ٢٠، ٤: عدد ساعات العمل الفعلية في الأسبوع بحسب العمر. ١٣٧
- الجدول ٢١، ٤: عدد ساعات العمل الفعلية في الأسبوع بحسب المناطق. ١٣٨
- الجدول ٢٢، ٤: توزيع العاملين بحسب مكان العمل في كل منطقة (%). ١٣٨
- الجدول ٢٣، ٤: توزيع العاملين بحسب الجنس ومقر العمل (%). ١٣٩
- الجدول ٢٤، ٤: متوسط الدخل الشهري للعاملين بحسب المهنة والجنس (ألف ل.ل.). ١٤٠
- الجدول ٢٥، ٤: توزع العمال الفلسطينيين بحسب الحق في الانضمام الى نقابة او اتحاد (%). ١٤٢
- الجدول ٢٦، ٤: توزع العمال الفلسطينيين بحسب التسجيل في نقابة او اتحاد (%). ١٤٢
- الجدول ٣، ٥: معدل البطالة بحسب المناطق والجنس (%). ١٤٣
- الجدول ٤، ٥: توزيع العاطلين عن العمل بحسب المناطق (%). ١٤٣
- الجدول ٥، ٥: معدل الانتظار قبل إيجاد عمل بحسب العمر (أشهر). ١٤٤

الرسوم البيانية

- الرسم ١, ١: توزيع الأسر الفلسطينية بحسب المناطق (%). ٢٦
- الرسم ١, ٢: توزيع السكان الفلسطينيين بحسب المناطق والجنس (%). ٢٧
- الرسم ١, ٣: هرم أعمار اللاجئين الفلسطينيين في لبنان (%). ٢٧
- الرسم ١, ٤: توزيع السكان الفلسطينيين واللبنانيين بحسب العمر (%). ٢٨
- الرسم ١, ٥: نسب الذكور للإناث بحسب العمر لدى الفلسطينيين واللبنانيين (%). ٢٩
- الرسم ١, ٦: نسبة الإعالة العمرية بحسب المناطق (%). ٢٩
- الرسم ١, ٧: حجم الأسرة بحسب المناطق (عدد الأفراد). ٣٠
- الرسم ١, ٨: توزيع الأسر الفلسطينية واللبنانية بحسب عدد الأفراد فيها (%). ٣٠
- الرسم ١, ٩: توزيع الأفراد (+١٥) بحسب الحالة الاجتماعية والجنس (%). ٣١
- الرسم ١, ١٠: نسبة الفلسطينيات واللبنانيات العازبات بحسب العمر (%). ٣١
- الرسم ١, ١١: توزيع أفراد الأسرة بحسب علاقتهم برب الأسرة والجنس (%). ٣٢
- الرسم ٢, ١: معدّل الأمية بحسب العمر (%). ٣٧
- الرسم ٢, ٢: معدّل الأمية بحسب المناطق والجنس (%). ٣٧
- الرسم ٢, ٣: توزيع الفلسطينيين واللبنانيين بحسب مستوى التحصيل العلمي (%). ٣٨
- الرسم ٢, ٤: معدلات الالتحاق الصافية بحسب مراحل التعليم (%). ٤١
- الرسم ٢, ٥: معدل التأخر في المدرسة بحسب الصفوف (%). ٤٢
- الرسم ٢, ٦: نسبة الطلبة الفلسطينيين المتسربين من المدرسة في نهاية العام الدراسي ٢٠١٠-٢٠١١ بحسب المناطق (%). ٤٢
- الرسم ٢, ٧: توزيع الفلسطينيين بحسب مستوى التحصيل العلمي والجنس (%). ٤٣
- الرسم ٢, ٨: توزيع الفلسطينيين بحسب مستوى التحصيل العلمي والمناطق (%). ٤٣
- الرسم ٢, ٩: توزيع الطلبة المسجلين حالياً بحسب مستوى التحصيل العلمي ونوع المؤسسة التربوية (%). ٤٤
- الرسم ٣, ١: نظام تصنيف السكان الناشطين اقتصادياً والقوى العاملة بحسب منظمة العمل الدولية. ٤٩
- الرسم ٣, ٢: معدل النشاط الاقتصادي لدى الفلسطينيات واللبنانيات بحسب العمر (%). ٥٠
- الرسم ٣, ٣: معدل النشاط الاقتصادي بحسب الحالة الاجتماعية والجنس (%). ٥١
- الرسم ٣, ٤: معدّل النشاط الاقتصادي بحسب المناطق والجنس (%). ٥١

- الرسم ٥, ٣: معدّل النشاط الاقتصادي لدى الفلسطينيين واللبنانيين بحسب العمر (%). ٥٢
- الرسم ٦, ٣: معدّل النشاط الاقتصادي بحسب العمر والجنس (%). ٥٢
- الرسم ٧, ٣: معدّل النشاط الاقتصادي بحسب مستوى التحصيل العلمي والجنس (%). ٥٣
- الرسم ٨, ٣: توزيع السكان غير الناشطين بحسب العمر والجنس (%). ٥٦
- الرسم ٩, ٣: أسباب عدم الاستعداد للعمل لدى الشباب الفلسطينيين (١٥-٢٤ سنة) بحسب الجنس (%). ٥٧
- الرسم ١, ٤: معدلات العمالة والنشاط لدى الفلسطينيين بحسب العمر (%). ٦٣
- الرسم ٢, ٤: معدلات العمالة والنشاط لدى الفلسطينيين بحسب المستوى الدراسي (%). ٦٤
- الرسم ٣, ٤: توزيع العاملين الفلسطينيين بحسب المناطق (%). ٦٦
- الرسم ٤, ٤: نسبة العاملات بحسب المناطق (%). ٦٧
- الرسم ٥, ٤: توزيع العاملين الفلسطينيين واللبنانيين بحسب العمر (%). ٦٧
- الرسم ٦, ٤: توزيع العاملين الفلسطينيين بحسب مستوى التحصيل العلمي والجنس (%). ٦٨
- الرسم ٧, ٤: توزيع العاملين الفلسطينيين واللبنانيين بحسب الوضع في العمل (%). ٦٩
- الرسم ٨, ٤: توزيع العاملين بحسب الوضع في العمل والجنس (%). ٦٩
- الرسم ٩, ٤: توزيع العاملين بحسب الوضع في العمل ومستوى التحصيل العلمي (%). ٧٠
- الرسم ١٠, ٤: توزيع العاملين بحسب القطاع (%). ٧١
- الرسم ١١, ٤: توزيع العاملين بحسب مستوى التحصيل العلمي في بعض القطاعات المختارة (%). ٧٣
- الرسم ١٢, ٤: توزيع العاملين في البناء بحسب مستوى التحصيل العلمي (%). ٧٤
- الرسم ١٣, ٤: توزيع العاملين في البناء بحسب الوضع في العمل (%). ٧٥
- الرسم ١٤, ٤: توزيع العاملين في التجارة بحسب مستوى التحصيل العلمي (%). ٧٦
- الرسم ١٥, ٤: توزيع العاملين في التجارة بحسب النشاط الفرعي (%). ٧٧
- الرسم ١٦, ٤: توزيع العاملين في التجارة بحسب النشاط الفرعي وحجم المؤسسة (%). ٧٧
- الرسم ١٧, ٤: توزيع العاملين في التجارة بحسب النشاط الفرعي والوضع في العمل (%). ٧٨
- الرسم ١٨, ٤: توزيع العاملين الفلسطينيين بحسب المهنة (%). ٧٩
- الرسم ١٩, ٤: نسبة الفلسطينيين العاملين في مهن مختارة بحسب مستوى التحصيل العلمي (%). ٨١
- الرسم ٢٠, ٤: توزيع العاملين بحسب توافر التأمين الصحي ومصدره (%). ٨٢
- الرسم ٢١, ٤: توزيع العاملين بحسب التغطية الصحية وحجم المؤسسة (%). ٨٣

- الرسم ٢٢، ٤: توزيع الأجراء بحسب التقديمات والجنس (%). ٨٤
- الرسم ٢٣، ٤: توزيع الأجراء بحسب بعض التقديمات المختارة وحجم المؤسسة (%). ٨٤
- الرسم ٢٤، ٤: توزيع الأجراء بحسب الجنس ونوع التعاقد (%). ٨٥
- الرسم ٢٥، ٤: نسبة الأجراء بموجب عقد خطي في مختلف القطاعات (%). ٨٥
- الرسم ٢٦، ٤: توزيع الأجراء بحسب مدة العقد والجنس (%). ٨٦
- الرسم ٢٧، ٤: نسبة الأجراء المياومين بحسب المناطق (%). ٨٦
- الرسم ٢٨، ٤: توزيع العاملين والعاملات بحسب ساعات العمل الفعلية في الأسبوع (%). ٨٧
- الرسم ٢٩، ٤: ساعات العمل الفعلية في الأسبوع للعاملين الفلسطينيين بحسب النشاط الاقتصادي ٨٨
- الرسم ٣٠، ٤: ساعات العمل الفعلية في الأسبوع للعاملين الفلسطينيين بحسب المناطق ٨٨
- الرسم ٣١، ٤: توزيع العاملين بحسب مكان العمل والجنس (%). ٨٩
- الرسم ٣٢، ٤: توزيع العاملين بحسب مكان العمل (%). ٩٠
- الرسم ٣٣، ٤: توزع الأجراء في كل منطقة بحسب جنسية صاحب العمل (%). ٩٠
- الرسم ٣٤، ٤: توزيع العاملين بحسب الوضع في العمل ومكان العمل (%). ٩١
- الرسم ٣٥، ٤: توزيع العاملين بحسب حجم المؤسسة (%). ٩٢
- الرسم ٣٦، ٤: توزيع العاملين بحسب حجم المؤسسة والجنس (%). ٩٣
- الرسم ٣٧، ٤: توزيع العاملين بحسب فئة الدخل (% (ألف ل.ل.)). ٩٤
- الرسم ٣٨، ٤: متوسط الدخل الشهري للعاملين بحسب العمر والجنس (ألف ل.ل.). ٩٥
- الرسم ٣٩، ٤: متوسط الدخل الشهري للعاملين بحسب مستوى التحصيل العلمي والجنس (ألف ل.ل.). ٩٦
- الرسم ٤٠، ٤: متوسط الدخل الشهري للعاملين بحسب الوضع في العمل والجنس (ألف ل.ل.). ٩٦
- الرسم ٤١، ٤: متوسط الدخل الشهري للعاملين بحسب المهنة (ألف ل.ل.). ٩٧
- الرسم ٤٢، ٤: متوسط الدخل الشهري للعاملين بحسب المناطق والجنس (ألف ل.ل.). ٩٨
- الرسم ٤٣، ٤: توزيع العاملين بحسب فئة الدخل الشهري (ألف ل.ل.) و جنسية صاحب العمل (%). ٩٩
- الرسم ٤٤، ٤: توزيع العاملين بحسب معرفتهم بالتعديلات القانونية للعام ٢٠١٠ (%). ١٠٠
- الرسم ١، ٥: معدل البطالة لدى الفلسطينيين على مر السنين، بحسب الجنس (%). ١٠٤
- الرسم ٢، ٥: معدل البطالة بالاستناد إلى تعاريف مختلفة (%). ١٠٥
- الرسم ٣، ٥: توزيع العاطلين عن العمل بحسب العمر والجنس (%). ١٠٨

- الرسم ٤, ٥: توزيع العاملين والعاطلين عن العمل بحسب مستوى التحصيل العلمي (%). ١٠٨
- الرسم ٥, ٥: معدل الانتظار قبل إيجاد عمل بحسب مستوى التحصيل العلمي (أشهر). ١١٠
- الرسم ٦, ٥: معدل الانتظار قبل إيجاد عمل بحسب المناطق (أشهر). ١١٠
- الرسم ٧, ٥: نسبة العاملين الباحثين عن عمل إضافي، بحسب فئة الدخل (ألف ل.ل.). (%). ١١٠

الموجز التنفيذي

الموجز التنفيذي

يقيم في لبنان ٢٦٠,٠٠٠ إلى ٢٨٠,٠٠٠ لاجئ فلسطيني في ١٢ مخيمًا و٤٢ تجمعًا موزعًا على مختلف المناطق اللبنانية (شعبان وآخرون، ٢٠١٠)، يعاني معظمهم من ظروف معيشية قاسية تتسم باستشراء الفقر وانعدام البنية التحتية والمساكن اللائقة ومحدودية الوصول إلى الخدمات الجيدة والحماية الاجتماعية، ناهيك عن القوانين والأنظمة التمييزية.

ترتبط الظروف التنموية للاجئين الفلسطينيين ارتباطًا وثيقًا بأوضاعهم الوظيفية، فالحوجز التي تحول دون وصولهم إلى فرص عمل منصفة ولائقة تزيد من حدة الفقر وهشاشة الظروف التي يعانون منها. وتعكس شروط توظيفهم التمييز والاستغلال الذي يتعرضون له في مكان العمل، حيث يُحرم معظمهم من الحماية وحقوق العمل الكاملة بسبب القيود القانونية أو الانحياز.

يستعرض هذا التقرير ظروف عمل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان في خمسة أقسام تتناول الخصائص الديموغرافية والتعليم والقوى العاملة والعمالة والبطالة، علمًا أن الأقسام المتعلقة بالعمالة والبطالة تستحوذ على الجزء الأكبر منه. وهي تتناول القوى العاملة بمختلف جوانبها بما فيها العمالة والبطالة وخصائص العاملين والعاطلين عن العمل والدخل وشروط العمل والحماية والتقديمات الاجتماعية، بالإضافة لأية سمات يتميز بها اللاجئون الفلسطينيون في لبنان.

في ما يلي سرد لأبرز العناوين والنتائج التي توصل إليها التقرير:

• إنَّ القوى العاملة الفلسطينية واللبنانية تتسم عمومًا بخصائص مماثلة من حيث معدّل النشاط الاقتصادي والوضع في العمل والمهن وقطاع النشاط الاقتصادي. ولم تتطور ملامح

القوى العاملة كثيرًا مع الوقت، فالمقارنة مع دراسات سابقة كشفت عن تغيير طفيف في الوضع الوظيفي وشروط عمل اللاجئين الفلسطينيين.

• القوى العاملة الفلسطينية مكوّنة من عاملين غير ماهرين معظمهم من الشباب، لم يحصلوا الكثير من التعليم ويزاولون في غالبيتهم أعمالًا وضيعة تتركز في التجارة والبناء. وتعمل نسبة كبيرة منهم في القطاع الخاص على أساس يومي أو أسبوعي أو على أساس الإنتاج.

• إنَّ مشاركة المرأة في القوى العاملة متواضعة للغاية، غير أنَّ النسبة القليلة من النساء العاملات أكثر تعلمًا من الرجال، ويتمتعن بشروط عمل ومزايا أفضل، إنَّما مقابل أجور أدنى. ومعظم الفلسطينيات يعملن في مجال التعليم والصحة، كما أنَّ نسبة كبيرة منهن يعملن لدى المنظمات الأهلية أو المنظمات الدولية، كاختصاصيين أو فنيين في مجال الخدمات والمبيعات.

• إنَّ نسبة البطالة في صفوف اللاجئين الفلسطينيين منخفضة نسبيًا، أسوأً بالبطالة في صفوف اللبنانيين، لكنَّها أدنى بكثير من البلدان المجاورة. وكما هو متوقَّع، تستشري البطالة في صفوف الشباب والنساء وحملة الشهادات الجامعية.

• يرتبط ارتفاع المستوى العلمي بارتقاء الوضع الوظيفي وفرص العمل اللائق. فأصحاب الشهادات الجامعية يتقاضون أجورًا أفضل مقابل ساعات عمل أقلّ ويستفيدون من مزايا وحماية أفضل.

• تظهر مؤشرات ظروف العمل انعدام الاستقرار والهشاشة التي تتسم بها أوضاع الفلسطينيين في العمل، فتقلّة قليلة تعمل بموجب عقود خفية ونسبة لا تذكر تنعم بالتأمين الصحي أو

بإجازات مدفوعة أو إجازات مرضية مدفوعة، كما أن نسبة ضئيلة تتقاضى معاشات تقاعد أو تعويضات نهاية الخدمة.

- يعمل اللاجئون الفلسطينيون لساعات طويلة مقابل أجور زهيدة. فمتوسط الدخل الشهري للعامل الفلسطيني دون الحد الأدنى للأجور ويمثل ٨٠٪ من متوسط الدخل الشهري للعامل اللبناني (استناداً إلى أرقام العام ٢٠٠٧). كما يتضح تفاوت في الأجور بين الجنسين حيث أن المرأة تجني ٨٢٪ من دخل الرجل. كما أن نصف العمال الفلسطينيين يتقاضون أقل من ٥٠٠,٠٠٠ ل ل في الشهر.

- يتوافق تدني الأجور مع ساعات العمل الطويلة. فالعامل الفلسطيني يعمل ٤٧ ساعة في الأسبوع في المعدل والعامل في التجارة والبناء والفنادق والمطاعم يعمل لساعات أطول من باقي الفئات.

- إن خصائص اللاجئيين الفلسطينيين متشابهة نسبياً بين مختلف المناطق، غير أن اللاجئيين في البقاع، رغم أعدادهم القليلة، ينعمون بظروف أفضل نسبياً، حيث تضم منطقة البقاع لاجئيين أوفر علماً يزاوون مهناً أفضل من حيث ضمان العمل وشروط العمل اللائقة. بالمقابل يُسجّل وضع أسوأ في طرابلس وصور.

- لا تُعتبر إجازات العمل ضرورية وهي ليست إلزامية في معظم المهن التي يزاوونها اللاجئون الفلسطينيون، بالتالي وحدهم ٢٪ من اللاجئيين يحملون إجازة عمل. كما أن نصف اللاجئيين الفلسطينيين مستخدمون لدى صاحب عمل فلسطيني وربع اللاجئيين يعملون داخل المخيمات فقط. على الرغم من الآمال المعقودة على التعديلات القانونية التي تم إقرارها في آب/أغسطس ٢٠١٠ من أجل تحسين ظروف اللاجئيين الفلسطينيين، لم يكن لهذه الإصلاحات أي تأثير ملحوظ حتى الساعة على وضعهم الوظيفي.

إن خصائص القوى العاملة الفلسطينية في لبنان إنما هي انعكاس للقوانين والممارسات التمييزية المتأصلة التي منعت الفلسطينيين من الانخراط بصورة قانونية في سوق العمل اللبنانية. فتلك الظروف عرّضت العامل الفلسطيني للاستضعاف والاستغلال من جهة، بينما حرمت البلاد من فرصة استثمار قدرات الفلسطينيين من جهة أخرى. بناء عليه، وقبل إحراز أي تقدّم ملموس نحو تحسين ظروف العمل والإنصاف في معاملة الفلسطينيين في لبنان، لا بدّ من إلغاء الحواجز القانونية والإدارية التي تعترض وصول الفلسطينيين إلى فرص عمل منصفة وقانونية، وتنظيم حملات مناصرة متّسقة ومبتكرة تدعو إلى إعطاء اللاجئيين الفلسطينيين الحق في العمل والحماية الاجتماعية، وإقامة حوار بناء مع جميع الجهات المعنية حول حق اللاجئ الفلسطيني في العمل والحماية الاجتماعية.

مقدّمة

مقدّمة

الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في لبنان. ولكن يُقدّر أن عدد المقيمين فعلياً في لبنان دون هذا العدد بحيث لا يتجاوز ٢٨٠،٠٠٠ لاجئ (شعبان وآخرون، ٢٠١٠)، إذ تشير التوقعات إلى هجرة الفلسطينيين تدريجياً بسبب السياسات التقييدية المفروضة عليهم في لبنان.

على مدى أكثر من ٦٤ عاماً، عاش الفلسطينيون في لبنان بصفة لاجئين لا دولة لهم. وعلى الرغم من تمسّكهم هم وأبنائهم برفض التوطين باعتباره أشبه بالتنازل عن حق غير قابل للتصرف هو حقهم بالعودة إلى فلسطين، قاموا أكثر من مرة أثناء إقامتهم في لبنان بإطلاق حملات للمطالبة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية. غير أنّ الحكومات اللبنانية المتعاقبة استمرّت في رفض تلك المطالب باعتبار أن السياسات التي تخفف من التهميش الاجتماعي والاقتصادي للفلسطينيين تمهد الطريق أمام توطينهم الدائم في لبنان. فالتوطين مرفوض من جميع الأطياف السياسية باعتباره يهدّد التوازن الطائفي الدقيق الذي يقوم عليه النظام السياسي في لبنان. أمّا الجهود الرامية إلى فصل الحقوق المدنية عن التوطين فلم تكن هادفة ولا فعّالة.

يشكّل الفلسطينيون في لبنان «لاجئين طال أمدهم» (روبرتس، ٢٠١٠) لا يتمتعون لا بالحماية ولا بالتمثيل الفعلي. هم تابعون لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ولا يتلقون أشكال الحماية القانونية التي يتلقاها سائر اللاجئين من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. فصلاحيات الأونروا محدودة بفعل اعتمادها على المساعدات وانحصار اختصاصها بتوفير الخدمات التربوية والصحية والاجتماعية. أما اتفاقية أوسلو التي أبرمت بين إسرائيل

في العام ١٩٤٨، جرى تهجير أكثر من ٧٥٠،٠٠٠ فلسطيني من مسقط رأسهم تمهيداً لإنشاء دولة إسرائيل. ينص القرار رقم ١٩٤ (٣) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ على وجوب السماح بالعودة للاجئين الفلسطينيين الراغبين في العودة إلى ديارهم، وإلا بوجوب دفع تعويضات عن الممتلكات المفقودة. فنصت المادة ١١ من القرار على «وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب وفقاً لمبادئ القانون أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة» (الجمعية العامة للأمم المتحدة، ١٩٤٨). غير أن إسرائيل استمرت في التنكر للأحداث التاريخية التي آلت إلى الهجرة الجماعية للفلسطينيين، ورفضت قطعياً الاعتراف بحق اللاجئين في العودة، فكيف بالأحرى التفاوض بشأنه.

لقد استضاف لبنان على أراضيه ما يناهز ١٠٠،٠٠٠ لاجئ فلسطيني في العام ١٩٤٨ ثم استقبل أعداداً أقل أهمية في كلّ من العامين ١٩٥٦ و ١٩٦٧. كما استقبل كلّ من الأردن وسوريا وقيوداً أكبر من الفلسطينيين، علماً أن معظم اللاجئين جرى تجنيسهم في الأردن في حين أقرّت لهم بعض الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في سوريا، باستثناء الجنسية السورية. أما لبنان فقد اعتبر اللاجئين الفلسطينيين فئة خاصة من الأجانب، وتعاقبت مختلف الحكومات على رفض توطينهم. واليوم هو يعدّ أقل من ٤٥٠،٠٠٠ لاجئ فلسطيني مسجلاً لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين

والسلطة الفلسطينية في أوائل التسعينات فقد أرجأت عمداً القرار بشأن حق اللاجئين في العودة إلى مرحلة لاحقة. ومنذ ذلك الحين، ازداد شعور اللاجئين في لبنان بتخلي قياداتهم السياسية والأسرة الدولية عنهم. ومع تسليط الأضواء على قطاع غزة والضفة الغربية لاستضافة الدولة الفلسطينية المستقبلية، بات الفلسطينيون في مخيمات اللاجئين في لبنان يعتبرون أنفسهم «فئة منسية» (روبرتس، ٢٠١٠).

وباعتبارهم لاجئين بدون دولة، حُرم معظم الفلسطينيين المقيمين في المخيمات في لبنان من أبسط الحقوق المدنية، وفرضت عليهم قيود أكثر صرامة من تلك المفروضة على سائر الرعايا الأجانب. فلغاية تاريخ ليس بعيد، حُظر عليهم مزاوله عدد كبير من المهن، ممّا دفعهم إمّا للهجرة وإما لقبول وظائف في الاقتصاد غير النظامي مقابل أجور زهيدة وحماية شبه معدومة. كما أن الفلسطينيين لا يحق لهم بالتّملك في لبنان، ممّا يمنعهم من تحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية عبر الاستثمار في وحدات سكنية أو مؤسسات تجارية. ونتيجة التهميش الاقتصادي والاجتماعي الذي تعرضوا له لسنوات مديدة، ازداد تعويل الفلسطينيين مع الوقت على الخدمات والمساعدات التي تؤمّنهم الأونروا وسائر الجمعيات الأهلية، مع ما يترتب عن ذلك من تبعات على النسيج الاجتماعي في المخيمات وعلى ارتفاع مناخ عدم الثقة (عبد الرحيم وآخرون، ٢٠١٠).

بالتالي فإن الظروف الاجتماعية والاقتصادية المفروضة على الفلسطينيين المقيمين لبنان صعبة، ولاسيما بالنسبة للمقيمين داخل المخيمات. بالمقارنة مع الأردن وسوريا، تعيش نسبة أكبر من اللاجئين في لبنان داخل المخيمات (٦٠٪). في العام ٢٠١٠، تسجل لدى برنامج الأونروا لحالات العسر الشديد أكثر من ١٣،٤٨١ أسرة فلسطينية مقيمة لبنان (الأونروا، ٢٠١١)، وهو عدد يفوق عدد الأسر المستفيدة من البرنامج في سوريا والضفة الغربية. كما

أن القيود المفروضة على التوظيف تجبر الفلسطينيين على القبول بوظائف غير نظامية لفترات قصيرة وبأجور متدنية. كما ترغمهم على الاعتماد على التحويلات من أفراد الأسرة في المهجر، علماً أن مستوى تلك الاموال المحولة تأثر أيضاً بمحدودية الفرص المتاحة في بلدان الخليج وتبعات الأزمة الاقتصادية العالمية.

قوانين العمل اللبنانية المنطبقة على توظيف اللاجئين الفلسطينيين

يعاني اللاجئون من سياسات التوظيف الصارمة في لبنان منذ الفترة السابقة للحرب الأهلية اللبنانية، ففي العام ١٩٦٤، اقترحت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية المرسوم الوزاري رقم ١٧٥٦١ لتنظيم مشاركة الأجانب في سوق العمل اللبنانية. ونتيجة التعديلات المقررة، بات القانون يعتبر الفلسطينيين بمثابة أجنبي ويلزمهم بالحصول على إجازة عمل مسبقة قبل توظيفهم (الناطق وياسين، ٢٠٠٧). ثم تمحور قانون العمل اللبناني في شقه المتعلق بتوظيف الأجانب حول شرطين: شرط المعاملة بالمثل في لبنان وشرط الحصول على إجازة عمل مسبقة. حسب مبدأ المعاملة بالمثل، لا يحق للعمال الأجانب في لبنان الحصول على إجازات عمل أو الاستفادة من تقديرات الضمان الاجتماعي ما لم تمنح دولتهم نفس المزايا للعمال اللبنانيين فيها. ولم يراع القانون كون الفلسطينيين بدون دولة. وبالإضافة إلى شرط الحصول على إجازة عمل مسبقة، حُظر على جميع الفلسطينيين مزاوله مهن معينة كالطب أو المحاماة، لأن نقابات تلك المهن تشترط من المنتسبين إليها حيازة الجنسية اللبنانية. إضافة لذلك، لم يسمح القانون للنسبة الضئيلة من الفلسطينيين الذين كانوا يعملون بموجب عقود رسمية الاستفادة من تقديرات الضمان الاجتماعي، علماً أنهم ملزمون بدفع اشتراكات الضمان.

وفي العام ١٩٨٢، غداة خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، صدر المرسوم الوزاري رقم ٢٨٩/١ الذي قضى بتقليص لائحة المهن المتاحة للفلسطينيين، فحرمهم من حق العمل في أكثر من ٧٠ مهنة وصنعة (الناطور وياسين، ٢٠٠٧). وبالإضافة لمنع التوظيف في المهن المنظمة بنقابة، لم يبق أمام الفلسطينيين سوى قطاعي البناء والزراعة. وفي سنة ١٩٩٥، رُفعت القيود في جانب منها مع إقرار بند جديد على المرسوم الوزاري استثنى الأجانب المولودين في لبنان أو المولودين من أم لبنانية أو المتزوجين من لبنانية. واعتبر أن هذا البند يصب في مصلحة اللاجئين الفلسطينيين كونهم المجموعة الأكبر من «الأجانب» المولودين في لبنان.

وفي حزيران/يونيو ٢٠٠٥، أصدر وزير العمل المذكورة رقم ٦٧/١ التي نصت على ما يلي (النص الآتي مقتبس عن وثيقة أعدتها منظمة العمل الدولية ولجنة عمل اللاجئين الفلسطينيين):

إن الفلسطينيين المولودين على الأراضي اللبنانية المسجلين بشكل رسمي في سجلات وزارة العمل اللبنانية يحق لهم من الآن فصاعداً مزاوله مهنة وصنعة كانت محصورة لغاية الآن باللبنانيين.

وقد لقيت هذه المذكرة الترحيب من بعض الفلسطينيين الذين اعتبروها خطوة لا سابق لها كونها رفعت القيود المكرسة سنة ١٩٨٢. كما اعتبرت تغييراً كبيراً في موقف صانعي القرار في لبنان حيال التزاماتهم (منظمة العمل الدولية ولجنة عمل اللاجئين الفلسطينيين، ٢٠١٠). من ناحية أخرى، تعرضت المذكرة للنقد كونها خلت من أية خطوات فعلية لإقرار الحق في العمل، علماً أن الانتقادات استندت على ما يلي: (أ) لطالما عمل الفلسطينيون في العديد من المهن المحظورة عليهم، ولكن بصورة غير رسمية، واليوم بات عليهم دفع الرسوم للحصول على إجازة العمل ودفع

الاشتراكات للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (من دون الاستفادة منه)؛ ب) لم ترفع المذكرة لغاية الآن الحظر عن المهن المنظمة بنقابة كمهنة الطب أو المحاماة؛ ج) إن المذكرة الوزارية من أضعف الصكوك القانونية وهي أقل إلزاماً من المرسوم الرئاسي أو القانون الذي يقره البرلمان، ويمكن إلغاؤها بموجب مذكرة يصدرها الوزير اللاحق.

وفي شهر آب/أغسطس ٢٠١٠، اتُخذت خطوة قانونية لافتة حيث أقر مجلس النواب اللبناني تعديلات على المادة ٥٩ من قانون العمل والمادة ٩ من قانون الضمان الاجتماعي، خصت بالذكر توظيف اللاجئين الفلسطينيين. فقضت التعديلات بإعفاء اللاجئين الفلسطينيين المولودين في لبنان من رسوم إجازة العمل وإلغاء مبدأ المعاملة بالمثل في ما يتعلق ببعض تقديمات الضمان الاجتماعي، وتحديداً تعويض نهاية الخدمة وإصابات العمل. غير أن التعديلات لم تشمل ضمان الأمومة أو التقديمات العائلية. تنص المادة ٩ المعدلة على ما يلي:

يعفى العمال اللاجئين الفلسطينيين من شرط المعاملة بالمثل المنصوص عنه في قانون العمل وقانون الضمان الاجتماعي، ويستفيد من تقديمات تعويض نهاية الخدمة بالشروط التي يستفيد فيها العامل اللبناني.

يتوجب على إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ان تفرد حساباً منفصلاً مستقلاً لديها للاشتراكات العائدة للعمال من اللاجئين الفلسطينيين على ان لا تتحمل الخزينة ان الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أي التزام او موجب مالي تجاهه.

لا يستفيد المشمولين باحكام هذا القانون من تقديمات صندوق ضمان المرض والامومة والتقديمات العائلية.

كما أن إشراك اللاجئين الفلسطينيين في سوق العمل اللبنانية يعود بالفائدة على الاقتصاد اللبناني كونه يحسّن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للفلسطينيين، إلى جانب ترسيخ الاستقرار في لبنان ككل.

وقد رحب البعض بتلك التعديلات في حين قابلها البعض الآخر بالشك. فمن جهة، اعتُبرت خطوة هامة في الاتجاه الصحيح تشير إلى تحوّل سياسي هام في مقاربة حق الفلسطينيين في العمل داخل لبنان. وبما أن الضمان والحماية الاجتماعية مكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اعتُبر التزام الحكومة اللبنانية بمنح ضمانات اجتماعية خطوة حاسمة تمهّد للإقرار بمسؤولياتها تجاه العاملين الفلسطينيين.

من جهة أخرى، قوبلت التعديلات بالنقد لأنها لا تغطّي جميع تقديمات الضمان الاجتماعي كالتغطية الصحية وضمان الامومة. ومع العلم أن العامل الفلسطيني ملزم بموجب القانون المعدّل بدفع كامل الاشتراكات للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، إلا أنه لن يتلقى سوى تقديمات منقوصة، في ما يشكل انتهاكا واضحا لحقوقه. ونظراً للأعداد القليلة من الفلسطينيين العاملين في الاقتصاد المنظم في لبنان، لا تسمح الكفاءة الاقتصادية باستحداث خطة خاصة بهم ضمن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تخوّلهم الاستفادة من كامل تقديماته. بالتالي، يبقى الحل الوحيد المتاح أمام الحكومة اللبنانية التفكير في كيفية إدماج العمال الفلسطينيين ضمن برامج الضمان الحالية.

إضافة لذلك، إن التعديلات التي أقرت سنة ٢٠١٠ لا ترفع الحظر عن مزاوله المهن المنظمة بنقابة. وكما هي الحال مع سائر القوانين في لبنان حيث تقع الصعوبة على مستوى التطبيق أكثر منه على مستوى التشريع، لا يعتبر القانون الجديد واعدًا بالنسبة للفلسطينيين قبل أن تحدد وزارة العمل إجراءات واضحة لوضع القانون موضوع التنفيذ والمتابعة.

إن إقرار الحقوق الاقتصادية للاجئين الفلسطينيين من شأنه التخفيف من تبعيتهم وتحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية. ويشكل الحق في العمل مفتاح النهوض باستقلاليتهم الاقتصادية.



الفصل ١

الخصائص الديموغرافية



الفصل ١

الخصائص الديموغرافية

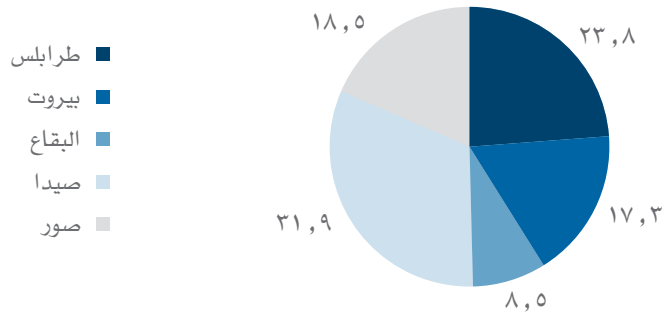
شتى المناطق اللبنانية، في حين يقيم ٤٠٪ في التجمعات وفي مناطق
مدنية مختلفة (شعبان وآخرون، ٢٠١٠).

توزيع وخصائص اللاجئين الفلسطينيين

كشفت مسح القوى العاملة أن معظم الأسر الفلسطينية تقيم في مدينتي
صيدا وطرابلس التي تضم ٥٦٪ من مجموع الأسر (الرسم ١، ١).
بالمقابل، تسجل منطقة البقاع أدنى نسبة من الأسر الفلسطينية المقيمة
فيها (٩٪)، وهي نتيجة مثيرة للاهتمام خاصة وأن المقارنة تتم بين
محافظة البقاع من جهة، ومجموعة مدن من جهة أخرى.

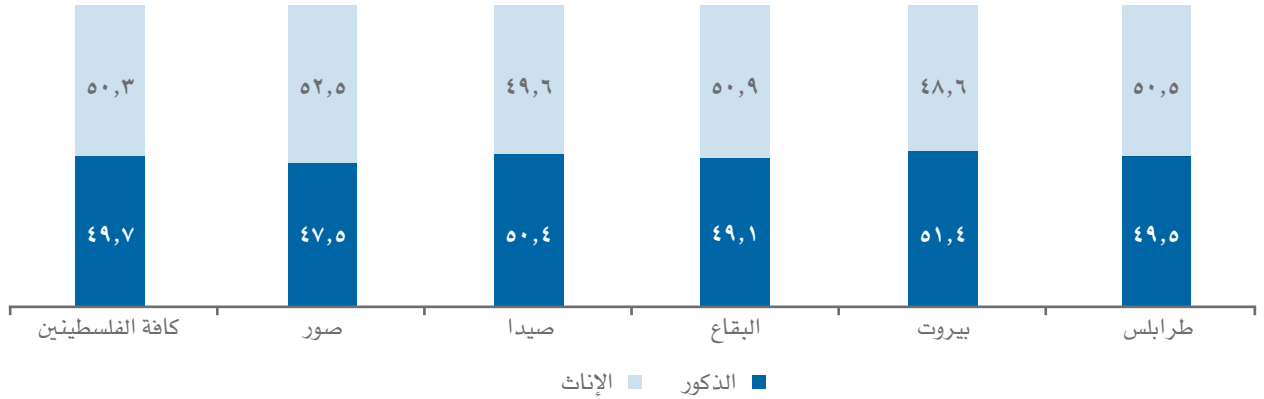
لغاية اليوم، لم يقيم لبنان بإحصاء عدد اللاجئين الفلسطينيين
على أراضيه، وهو أمر متوقع في بلد لم يقيم بإحصاء سكانه منذ
العام ١٩٣٢. لذا لطالما شكّل حجم اللاجئين الفلسطينيين في
لبنان موضوع جدل. يمكن الانطلاق من سجلات الأونروا التي
تضم ٤٥٠،٠٠٠ لاجئ تقريباً ٢٠ ولكن من المؤكد أن العدد الفعلي
للمقيمين في لبنان دون هذه الأرقام بأشواط، نتيجة الأعداد
الكبيرة من الذين هجروا لبنان بدافع القيود القانونية المفروضة
على توظيفهم وقسوة الظروف المعيشية التي يواجهونها. بحسب
إحصاء أجرته الجامعة الأميركية في بيروت والأونروا، يتراوح
عدد المقيمين في لبنان بين ٢٦٠،٠٠٠ و ٢٨٠،٠٠٠ فلسطيني يمثلون
ما بين ٦،٨٪ و ٧،٤٪ من مجموع السكان في لبنان. كما أن ٦٠٪
تقريباً من الفلسطينيين في لبنان يعيشون في ١٢ مخيماً موزعاً على

الرسم ١، ١: توزيع الأسر الفلسطينية بحسب المناطق (%)

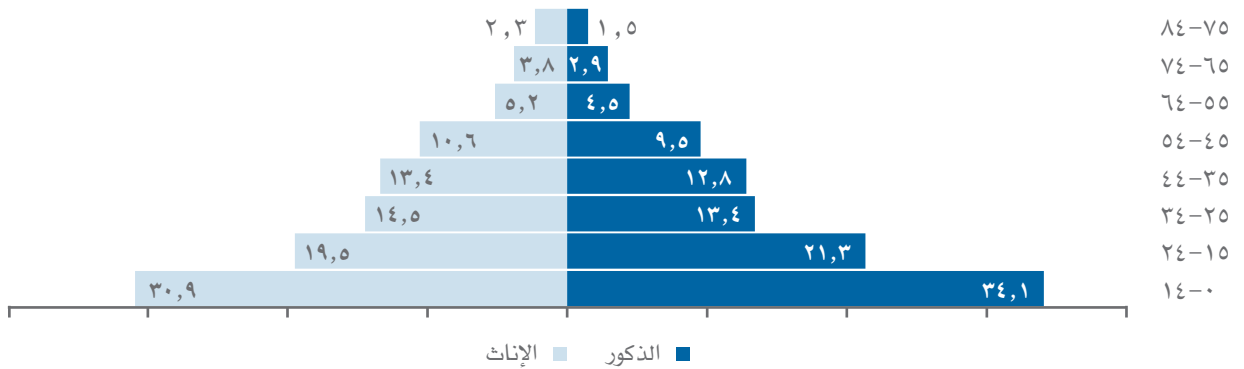


٢ الموقع الإلكتروني لوكالة الأونروا:
<http://www.unrwa.org/etemplate/org?id=65>

الرسم ١,٢: توزيع السكان الفلسطينيين بحسب المناطق والجنس (%)



الرسم ١,٣: هرم أعمار اللاجئين الفلسطينيين في لبنان (%)



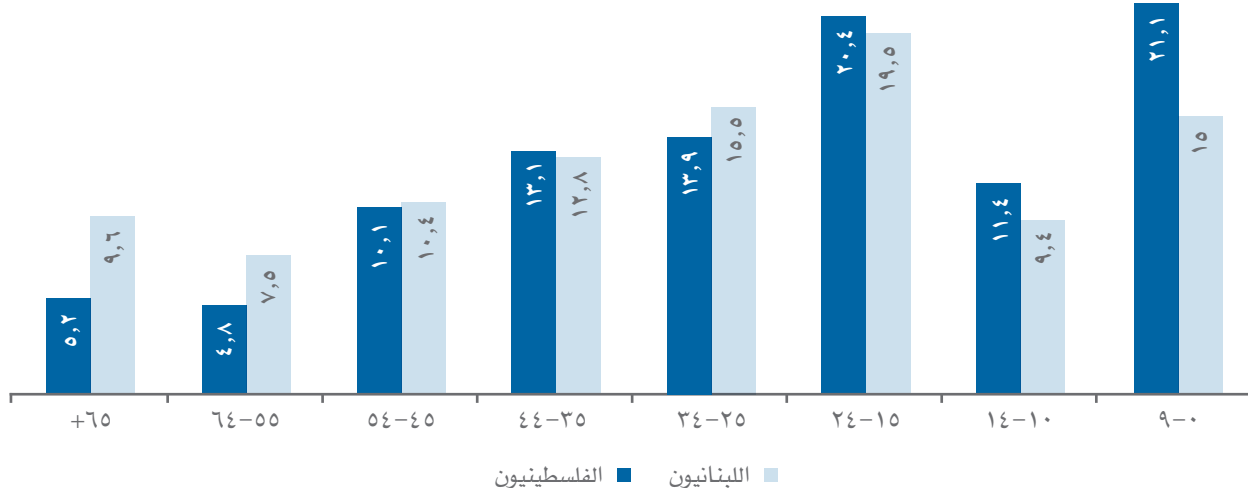
بالأنماط الديموغرافية المسجلة في المنطقة أيضاً، سجلت هذه النسبة تراجعاً طفيفاً في العقد الأخير بعد أن فقدت ٤ نقاط عن معدل العام ١٩٩٩ البالغ ٣٧٪ (فافو، ٢٠٠٣).

والسكان الفلسطينيين أصغر سناً نسبياً من اللبنانيين، حيث تشكل شريحة الذين لم يتجاوزوا ٢٤ سنة من العمر ٥٣٪ من مجموع

ويبدو توزيع الجنسين مستقرًا نسبياً في جميع المناطق، مع غلبة طفيفة للإناث في مدينة صور (الرسم ١,٢).

أسوةً بالمنطقة ككل، يطغى عنصر الشباب على التركيبة السكانية للفلسطينيين في لبنان حيث أن ثلث السكان الفلسطينيين تقريباً لا يتجاوزون الخامسة عشرة من العمر (الرسم ١,٣). وأسوةً

الرسم ١,٤: توزيع السكان الفلسطينيين واللبنانيين بحسب العمر (%)



للإناث لغاية ٨٠٪ في فئة اللبنانيين بين ٣٥-٤٤ سنة، مما يشير إلى ميل رب الأسرة اللبناني إلى الهجرة على الأرجح. أخيراً، يُلاحظ تفاوت حاد في فئة الذين تجاوزوا ٦٥ سنة، مع تحقيق التوازن بين الجنسين في تلك الشريحة العمرية لدى اللبنانيين، يقابلها غلبة للإناث على الذكور لدى الفلسطينيين حيث تبلغ نسبة الذكور إلى الإناث ٧١٪. فهذا يعني أن متوسط العمر المتوقع للإناث يتجاوز بأشواط متوسط العمر المتوقع للذكور الفلسطينيين لدى هذه الفئة، وهي ظاهرة تستحق المزيد من البحث.

تبلغ نسبة الإعاقة العمرية ٦١٪ للفلسطينيين بالمقارنة مع ٥٢٪ اللبنانيين (إدارة الإحصاء المركزي، ٢٠٠٧)، غير أن تلك النسبة أعلى

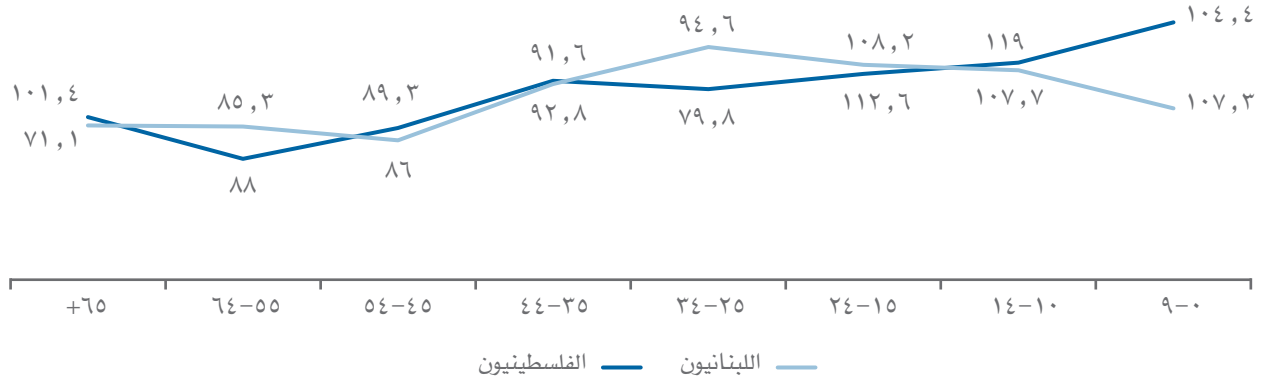
الفلسطينيين بالمقارنة مع ٤٤٪ للبنانيين (الرسم ١,٤). في الواقع، يبلغ الفرق أوجه في فئة الذين هم دون ١٠ سنوات، ممّا يشير إلى إمكانية اتساع الفجوة في معدل الخصوبة بين كل من اللبنانيين والفلسطينيين. إلى ذلك، إن نسبة الذين تجاوزوا ٦٥ سنة من العمر تكاد تبلغ الضعف لدى اللبنانيين، مما يرتبط على الأرجح بمتوسط أكبر للعمر المتوقع لديهم. بالمقابل، تعكس أوجه التشابه بين الفلسطينيين واللبنانيين بين ١٥ و ٥٤ سنة ميل اللبنانيين والفلسطينيين على السواء إلى الهجرة. فالمسح الذي أجرته مؤسسة فافو يفيد بأن ٨٠٪ من الأسر الفلسطينية لديها أقارب في المهجر، وتحديدًا في أوروبا بالنسبة للنصف منها (تيلتيز، ٢٠٠٥).

عند التعمّن في توزيع السكان بحسب العمر والجنس، تظهر اختلافات سوسيلوجية لافتة بين اللبنانيين والفلسطينيين (الرسم ١,٥)، حيث أن نسبة الذكور إلى الإناث في صفوف الفلسطينيين ممن تتراوح أعمارهم بين ١٠-١٤ سنة مرتفعة لغاية ١١٩٪ بالمقارنة مع ١٠٨٪ للبنانيين، إلى ذلك، تنخفض نسبة الذكور

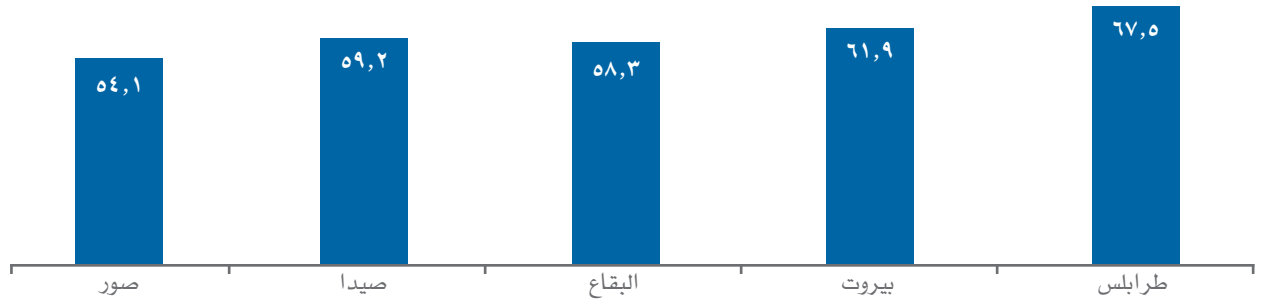
٣ تُحسب نسبة الإعاقة العمرية كالآتي: عدد الأشخاص المعالين (الذين تقلّ أعمارهم عن ١٥ سنة وتزيد على ٦٥ سنة عادة)، مقسومًا على عدد السكان في سن العمل (الشريحة العمرية ١٥-٦٤ سنة عادة) ضرب ١٠٠.

٤ تم إجراء المقارنة مع السكان اللبنانيين بالاستناد إلى أرقام العام ٢٠٠٧، بانتظار إنجاز ونشر نتائج الدراسة الوطنية للأوضاع المعيشية للأسر لسنة ٢٠١١.

الرسم ١,٥: نسب الذكور للإناث بحسب العمر لدى الفلسطينيين واللبنانيين (%)



الرسم ١,٦: نسبة الإعالة العمرية بحسب المناطق (%)



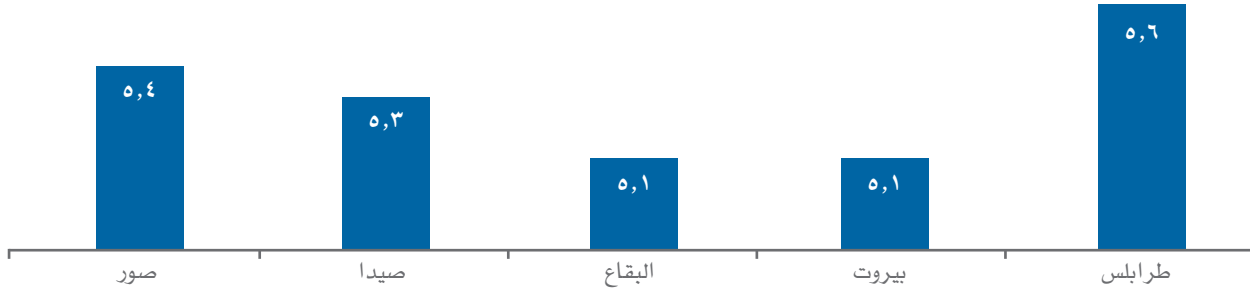
(الرسم ١,٧). ويبدو أن حجم الأسرة قد سجل ارتفاعاً طفيفاً بالمقارنة مع العام ١٩٩٩ حيث كان يبلغ ٥,٣ فرداً (مؤسسة فافو، ٢٠٠٣). عموماً، تبقى الأسرة الفلسطينية أكبر حجماً نسبياً من الأسرة اللبنانية (٤,٢ بالمعدل)، غير أن الحجم المتوسط لكل من الأسر اللبنانية والفلسطينية متشابه في المناطق الطرفية (إدارة الإحصاء المركزي، ٢٠٠٧). وبما أن الأسر اللبنانية والفلسطينية هي بمعظمها أسر نووية، يبدو أن الأسرة الفلسطينية تنجب بالمعدل طفلاً واحداً أكثر من الأسرة اللبنانية.

بكثر لدى الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية (٨١٪) وقطاع غزة (١٠٤٪) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٧). كما تختلف تلك النسبة باختلاف المناطق اللبنانية مع تسجيل الحد الأعلى في طرابلس (٦٨٪) والأدنى في صور (٥٤٪) (الرسم ١,٦).

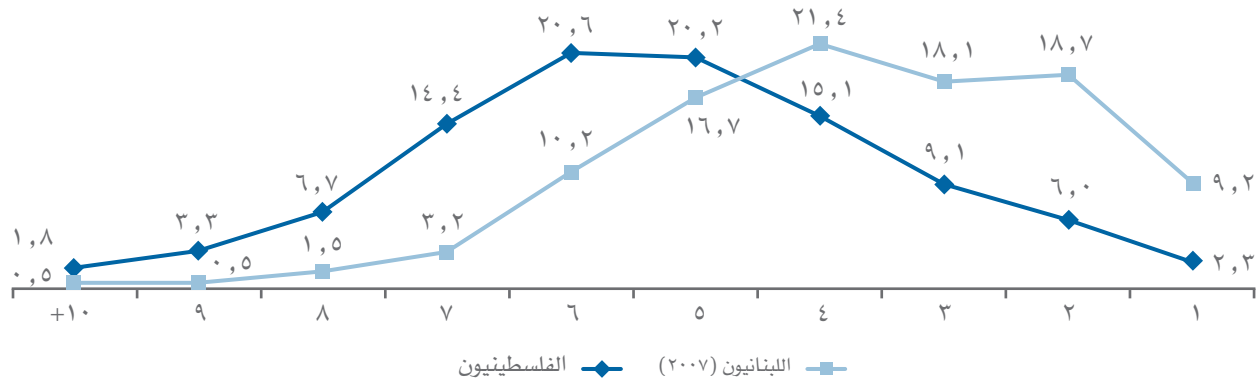
خصائص الأسرة

يُقدّر الحجم المتوسط للأسرة الفلسطينية بحوالي ٥,٤ فرداً، علماً أنه يتراوح بين ٥,١ في بيروت وصولاً إلى ٥,٦ في طرابلس

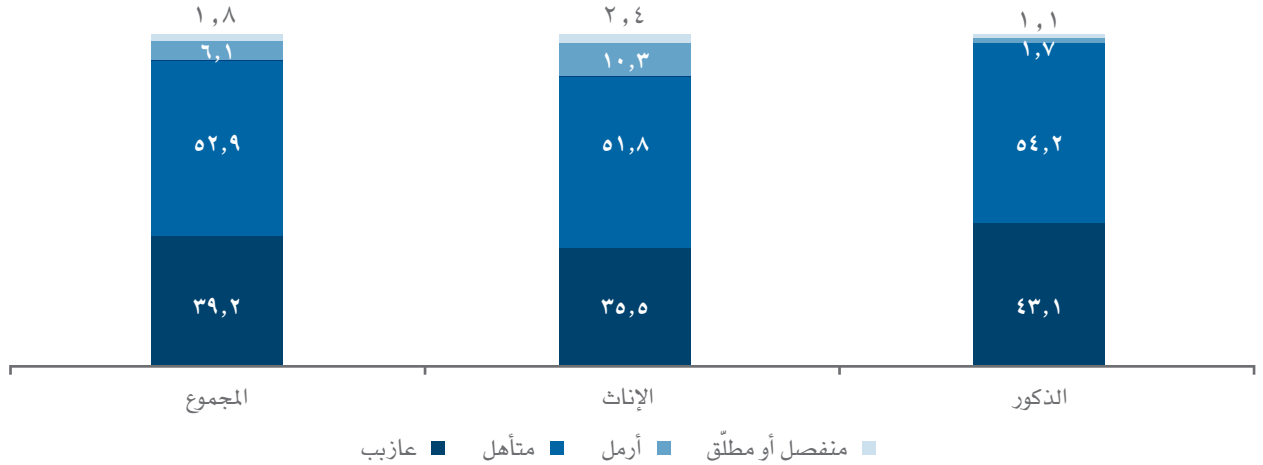
الرسم ١,٧: حجم الأسرة بحسب المناطق (عدد الأفراد)



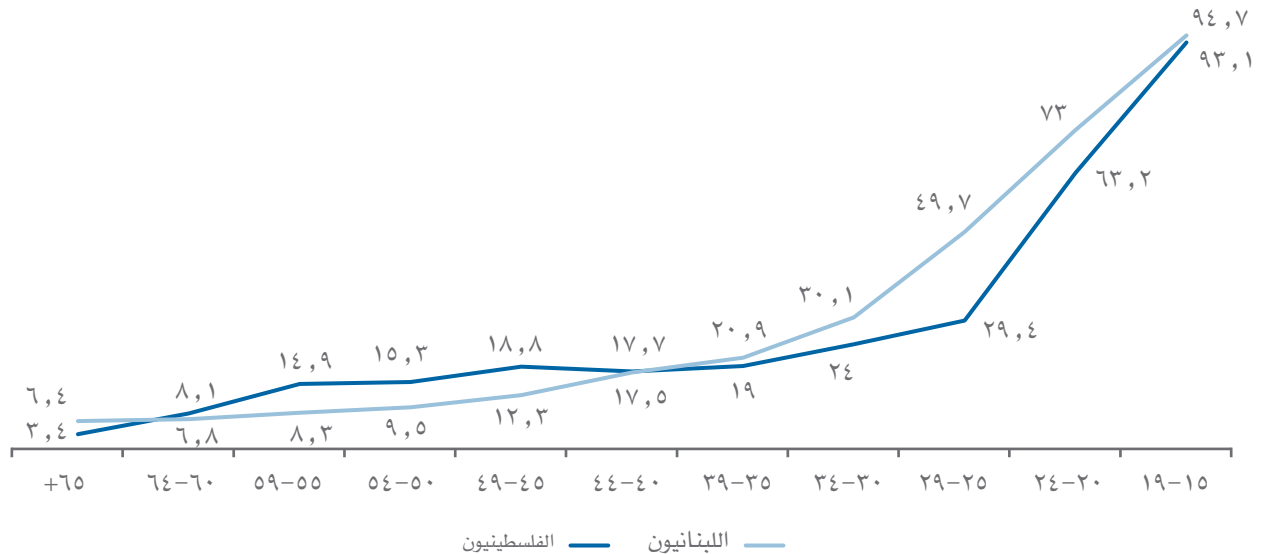
الرسم ١,٨: توزيع الأسر الفلسطينية واللبنانية بحسب عدد الأفراد فيها (%)



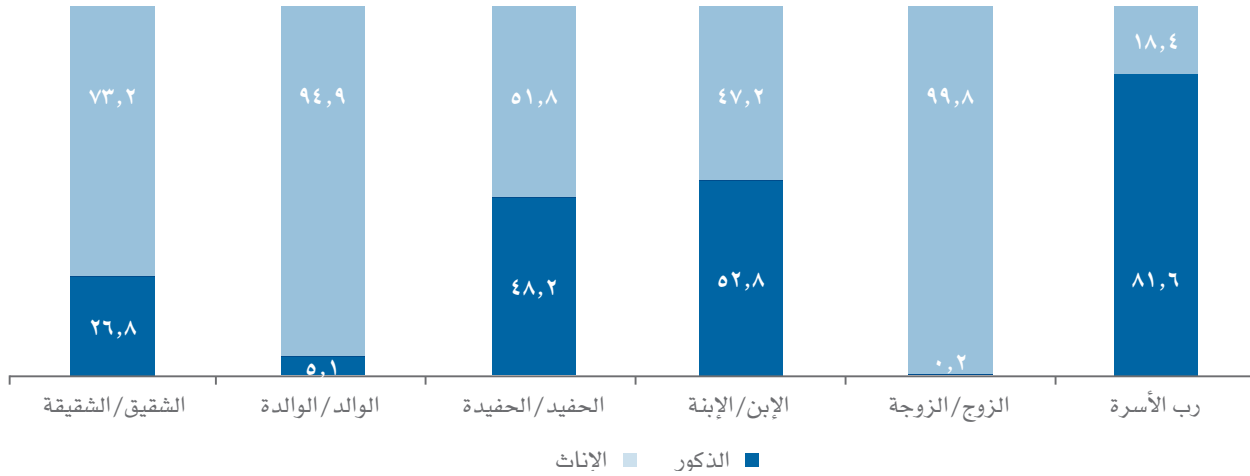
الرسم ١,٩: توزيع الأفراد (١٥+) بحسب الحالة الاجتماعية والجنس (%).



الرسم ١,١٠: نسبة الفلسطينيات واللبنانيات العازبات بحسب العمر (%).



الرسم ١,١١: توزيع أفراد الأسرة بحسب علاقتهم برب الأسرة والجنس (%)



الجدول ١,١: توزيع أرباب الأسر بحسب المناطق والجنس (%)

مجموع الفلسطينيين	صور	صيدا	البقاع	بيروت	طرابلس	
81,6	77,9	82,1	75,8	82,4	85,8	الذكور
18,4	22,1	17,9	24,2	17,6	14,2	الإناث

(الرسم ١,٩). كما أظهرت بنية الأسرة الفلسطينية أنّ كلّ ألف رب أسرة يقابلهم ٧٦٣ زوجة و ٢,٤٨١ طفلاً. بالمقابل تتسم بنية الأسر اللبنانية بعدد أقل من الأطفال (٢,٢٥٩)، بما يعكس خصائص الأسرة اللبنانية الأصغر حجماً (إدارة الإحصاء المركزي، ٢٠٠٧).

يُعزى العدد الكبير للأطفال في الأسرة الفلسطينية إلى ارتفاع معدلات الخصوبة التي تعود في جانب كبير منها إلى تزوج

لدى المقارنة بين الأسر اللبنانية والفلسطينية على ضوء عدد الأفراد فيها، يتبين أن الفلسطينيين يعدّون نسبة أقل من الأسر المكوّنة من ٤ أفراد كحد أقصى، ونسبة أكبر من الأسر التي تزيد على ٤ أفراد (الرسم ١,٨). فنسبة الأسر الفلسطينية المكوّنة من فرد أو فردين أصغر بثلاثة أضعاف من النسبة نفسها لدى اللبنانيين.

أسوةً باللبنانيين، إن أكثر من نصف الفلسطينيين ممّن تجاوزوا ١٥ سنة من العمر هم متاهلون (٥٣%)، مقابل ٤٠% غير متاهلين

الفلسطينيات في سن مبكرة مقارنة باللبنانيات. فعلى الرغم من أن الاستمارة لم تطرح أسئلة محددة حول سن الزواج، يمكن التقدير من خلال نسبة النساء غير المتزوجات في كل فئة من الفئات العمرية. ففي فئة ٢٥-٢٩ سنة، فقط ٢٩٪ فقط من الفلسطينيات عازبات مقابل ٥٠٪ للبنانيات (الرسم ١٠، ١).

أخيراً، تجدر الإشارة إلى أن ٧٣٪ من أشقاء رب الأسرة هم في الواقع من الإناث و ٩٥٪ من أهل رب الأسرة هم أيضاً من الإناث. وتكشف هذه الأرقام عن التبعية الأكبر للمرأة التي تميل إلى البقاء في منزل رب الأسرة باعتبارها الشقيقة أو الوالدة (الرسم ١١، ١).

٨٢٪ تقريباً من الأسر يعيها ذكور مقابل ١٨٪ تعيها إناث، مع العلم أن نسبة الأسر التي تعيها نساء ترتفع لغاية ٢٤٪ في البقاع مقابل ١٤٪ في طرابلس (الجدول ١، ١). وتوصّلت مؤسسة فافو إلى النسبة عينها للأسر التي تعيها نساء في دراسة العام ٢٠٠٣، مما يشير إلى استقرار تلك النسبة على مدى السنوات التسع الماضية. بالمقابل، نسبة الأسر اللبنانية التي ترأسها نساء أدنى حيث يُقدّر أنها لا تتجاوز ١٤٪ (إدارة احصاء المركزي، ٢٠٠٧).

الوضع القانوني ووثائق السفر

أكثر من ٩٠٪ من اللاجئين الفلسطينيين قد ولدوا في لبنان، والنسبة المتبقية البالغة ١٠٪ مكونة بشكل أساسي من اللاجئين الأكبر سناً الذين ولدوا في فلسطين ولجئوا إلى لبنان غداة النكبة في العام ١٩٤٨. وكشفت الأسئلة حول الوثائق الثبوتية وأنواع وثائق السفر أن ٩٥٪ من الفلسطينيين في لبنان يحملون وثيقة سفر فلسطينية لبنانية، أو ما يُعرف بـ «الوثيقة». كما أن ٩٦٪ منهم يحملون بطاقة اللاجئ الصادرة عن الأونروا ووثائق تثبت تسجيلهم

لدى المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين التابعة لوزارة الداخلية. ودهم ٥، ٠٪ من الفلسطينيين غير مسجلين ولا يحملون أية وثيقة تمنحهم صفة لاجئ، علماً أن هذه النسبة ترتفع لغاية ٢٪ في البقاع. ويعزى هذا الأمر إلى أسباب عدة منها أن الكثير من الفلسطينيين قدموا أثناء الستينات والسبعينات من الأردن على وجه الخصوص، واستقروا داخل المجتمعات الأهلية، خاصة البدو، فبقوا بدون وثائق رسمية تثبت صفتهم كلاجئين.



الفصل ٦

التعليم

الفصل ٢ التعليم

الجنسين، حيث يكاد معدل الأمية يبلغ الضعف لدى الإناث بالمقارنة مع الذكور (١١٪ مقابل ٥٪)، أسوأً للبنانيين (١٢٪ مقابل ٦٪) (إدارة الإحصاء المركزي، ٢٠٠٧).

تكشف مقارنة مفصلة بين معدلات الأمية لدى الإناث والذكور عن معدلات تكاد تكون موازية لدى الفلسطينيين والفلسطينيات دون ٤٥ سنة، ولكن يبدأ التفاوت بين الجنسين بعد تجاوز ٤٥ سنة حتى يبلغ أوجه بعد تجاوز ٦٤ سنة (٨٠٪ للإناث مقابل ٢٦٪ للذكور). وهذا يعني أن الفجوة بين الجنسين سوف تزول من تلقاء ذاتها إذا بقيت الأمور على حالها، وسوف تتراجع معدلات الأمية إلى ما دون المعدلات الحالية (الرسم ١، ٢).

ويتضح من المقارنة بين مختلف المناطق أن نسبة الأمية هي الأعلى في صور، بواقع ١٠٪ للذكور و١٦٪ للإناث، مقابل حد أدنى في طرابلس بواقع ٣٪ للذكور و٧٪ للإناث. أخيراً، تُسجّل الفجوة الأكبر بين الجنسين في منطقة البقاع (الرسم ٢، ٢).

وعلى الرغم من التشابه في معدلات الأمية لدى اللبنانيين والفلسطينيين، يبقى اللبنانيون متفوقين على الفلسطينيين من حيث التحصيل العلمي في مراحل التعليم كافة (الرسم ٣، ٢). نصف اللاجئيين الفلسطينيين تقريباً أكملوا مرحلة الابتدائي، بالمقارنة مع ٢٧٪ للبنانيين. وقد تحقق بعض التقدم في نسبة الذين أنهوا مرحلة الثانوي إذ ارتفعت من ٦٪ سنة ١٩٩٩ لغاية ١٢٪ تقريباً بتاريخ إجراء

لغاية مطلع الثمانينات، كان يُنظر إلى اللاجئيين الفلسطينيين في لبنان باعتبارهم الفلسطينيين الأكثر تعلماً في المنطقة (الأونروا، ٢٠٠٩). وكان يعتز الفلسطينيون بمستواهم العلمي حيث أمنت لهم مدارس الأونروا مستوى عالياً من التعليم الذي كانوا يواصلونه في الجامعات اللبنانية وغيرها من الجامعات العربية المرموقة (سرحان، ١٩٩٦). ولكن غداة الحرب الأهلية اللبنانية التي آلت إلى طرد منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٨٢ والتغيرات السياسية التي عصفت بالمنطقة، خسر الفلسطينيون العديد من فرص العمل في لبنان والمنطقة ككل. إلى ذلك، أدت الحرب إلى تضرر كبير للبنية التحتية في المخيمات وسبل عيش المقيمين فيها بحيث باتت المخيمات جيوب فقر. وبحلول أواخر الثمانينات، كان للضيقة المادية التي تواجهها الأونروا وانعدام فرص العمل الموازية لمستوى تعليم الفلسطينيين، إلى جانب الظروف المحفوفة بالفقر وانعدام الأمان، تداعيات خطيرة على فرص التعليم المتاحة للفلسطينيين في لبنان (اليونسيف، ٢٠١٠).

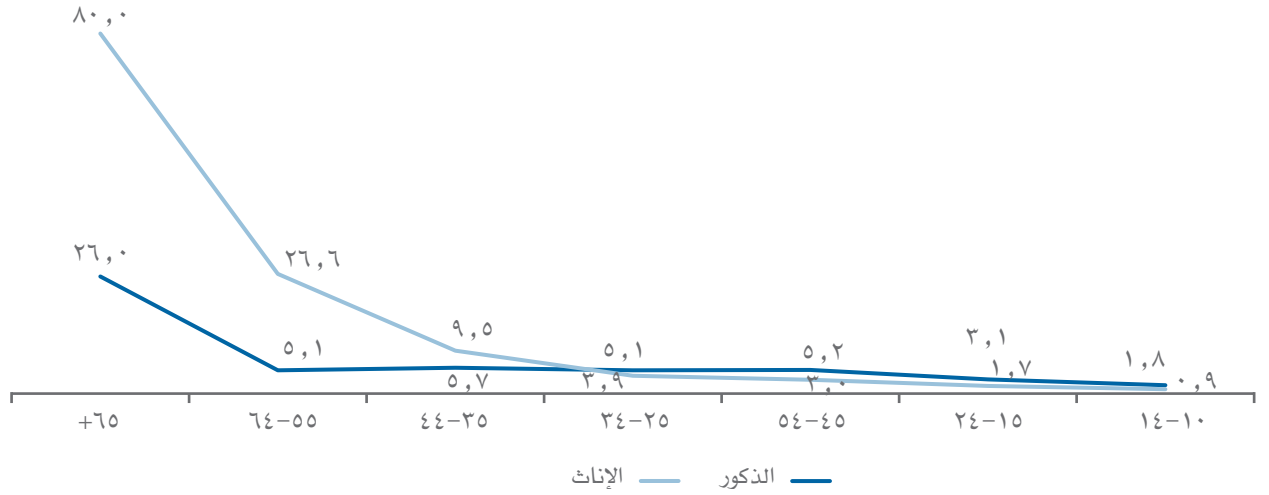
يُرد في الفقرة التالية سرد لأبرز الخصائص التي تميّز اللاجئيين الفلسطينيين في لبنان في مجال التعليم، مع محاولة لاستنباط بعض العوامل والظروف ذات الصلة.

الإلمام بالقراءة والكتابة والتحصيل العلمي

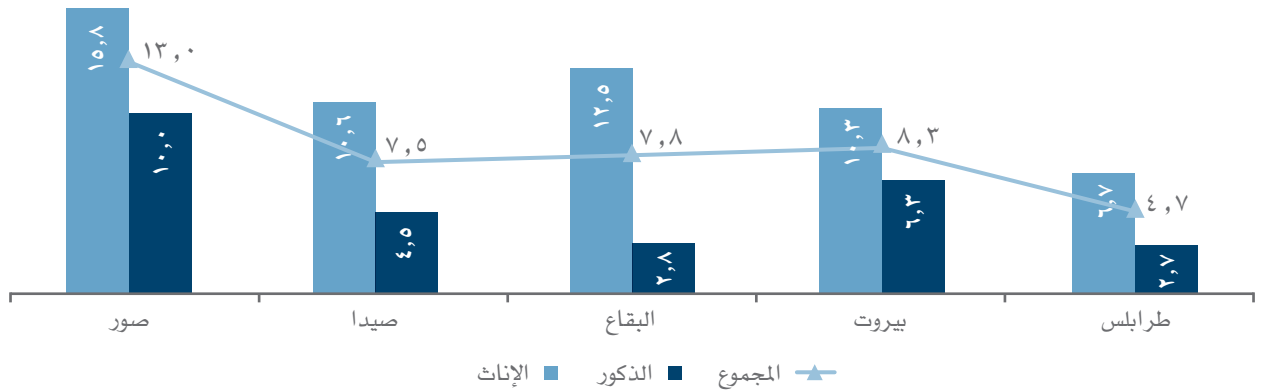
تقدّر نسبة الأمية لدى اللاجئيين الفلسطينيين بحوالي ٨٪ بالمقارنة مع ٩٪ للبنانيين، غير أن هذه النسبة تخفي تفاوتاً كبيراً بين

٥ تم ضم النسبة الضئيلة من الملتحقين بالتعليم المهني والتقني بمراحل التعليم العامة الموازية لها.

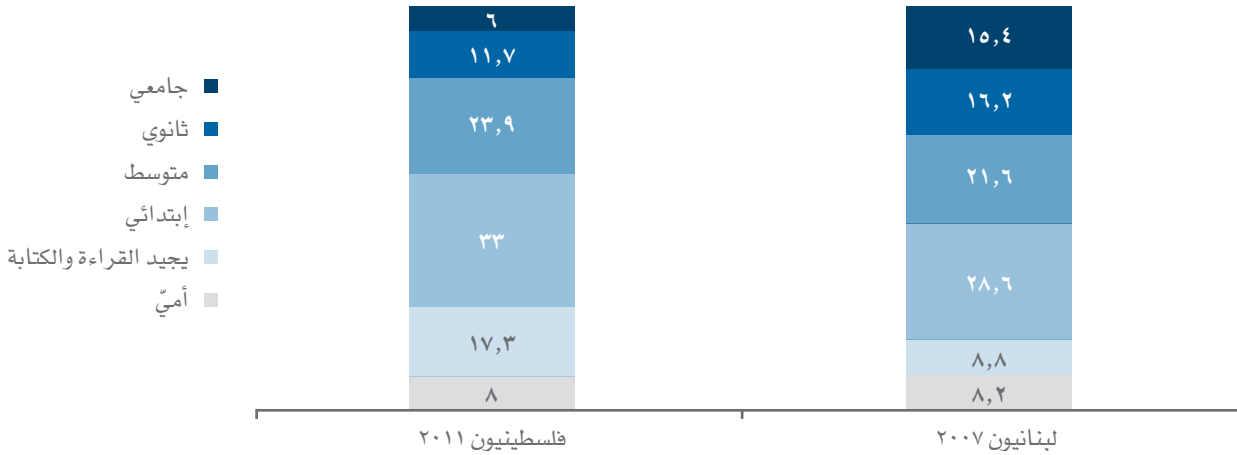
الرسم ٢,١: معدّل الأمية بحسب العمر (%)



الرسم ٢,٢: معدّل الأمية بحسب المناطق والجنس (%)



الرسم ٢,٣: توزيع الفلسطينيين والبنانيين بحسب مستوى التحصيل العلمي (%)



تخصيص ساعات أقل لليوم المدرسي ووقت أقل للنشاطات اللاصفية، مما يؤثر سلباً على نوعية التعليم. لكن الوكالة تبذل جهوداً لمعالجة هذا الوضع وهي تخطط لبناء مدارس إضافية للتوقف عن تشغيل المدارس بدوامين في جميع المخيمات (اليونيسف، ٢٠١٠).

بالتالي فإن اكتظاظ الصفوف والعمل بدوامين يلقيان بضغط كبير على الأساتذة وسائر الموظفين في المدارس. وتزداد الأوضاع سوءاً بفعل نقص الموارد التعليمية كالمختبرات وأجهزة الكمبيوتر والوسائل البصرية، ناهيك عن نقص الدعم الإداري. إضافة لذلك، يستعين الجسم التعليمي في معظم الأحيان بطرائق تعليم تقليدية لا تسمح بتوخي الجودة في التعليم والكفاءة في إدارة الصفوف (هلنكامب، ٢٠٠٨).

أخيراً، أفادت عدة منظمات غير حكومية ناشطة في المجال التربوي عن انتشار العنف في المدارس، سواء من قبل أو ضد المعلمين أو الموظفين، أو بين التلامذة (هلنكامب، ٢٠٠٨). ولا شك في أن المناخ الذي يسوده العنف يؤثر سلباً على علاقة الأطفال بالمدرسة واستعدادهم للبقاء فيها.

هذا المسح. غير أن ذلك التقدم لم ينعكس على نسبة اللاجئين الذين بلغوا مرحلة التعليم الجامعي، حيث بقيت تلك النسبة مستقرة طيلة السنوات العشرة الأخيرة حول ٥-٦٪ (مؤسسة فافو، ٢٠٠٣).

وقد تختلف الأسباب المؤدية إلى ضعف التحصيل العلمي باختلاف مراحل التعليم، فتدني مستوى التحصيل الأساسي يعزى على الأرجح إلى صعوبة الوصول إلى فرص التعليم ورياء الخدمات التربوية المتاحة للفلسطينيين:

أولاً، لا يحق للفلسطينيين ارتياد المدارس الرسمية اللبنانية بحرية، إذ تُعطى الأولوية للأطفال اللبنانيين على غير اللبنانيين، والتعليم الثانوي الذي توفره الأونروا يقتصر على عدد ضئيل من المدارس الموزعة على مجمل الأراضي اللبنانية (هلنكامب، ٢٠٠٨).

ثانياً، يعاني الفلسطينيون من مشكلة كبيرة في اكتظاظ الصفوف، مع ارتفاع مستمر لعدد الطلاب في مدارس الأونروا وتشغيل أكثر من ٦٠٪ من الصفوف فيها بدوامين (هلنكامب، ٢٠٠٨). ويترتب عن ذلك

الخانة ٢,١: ملامح التعليم للاجئين الفلسطينيين في لبنان

وحدهم ٦٪ من اللاجئين الفلسطينيين أتموا مرحلة الثانوي و ٥٪ حصلوا دراسات جامعية. من المحتمل أن تكون تلك المعدلات دون الأرقام الفعلية لسببين اثنين، أولهما أن بيانات مؤسسة فافو تنطبق على جميع اللاجئين الفلسطينيين ممن بلغوا أو تجاوزوا العاشرة من العمر، وثانيهما أهمية التنبه إلى ميل الفلسطينيين الذين حصلوا دراسات ثانوية أو عليا إلى الهجرة بحثاً عن فرص عمل أفضل. وتكشف نتائج هذه الدراسة تقدّم الإناث على الذكور حيث أن مستوى التحصيل العلمي أعلى لدى الفتيات مقارنة بالصبيان (مؤسسة فافو، ٢٠٠٣).

وكشفت نتائج الدراسة المشتركة بين الجامعة الأميركية في بيروت والأونروا عن مستويات تحصيل علمي مشابهة لتلك التي توصلت إليها مؤسسة فافو في دراساتهما (شعبان وآخرون، ٢٠١٠). فنسبة التحاق الأطفال الفلسطينيين في مرحلة الأساسي مرتفعة (٩٥٪ تقريباً)، لكنها تشهد تراجعاً شديداً في مرحلة الإعدادي (٨٣٪) وهبوطاً حاداً في مرحلة الثانوي (٥١٪). ويتسرب معظم التلامذة من المدرسة قبل تقديم امتحانات المتوسط الرسمية، وبالتالي هم لا يرتادون حتى مرحلة الثانوي. في جميع المناطق اللبنانية كما في جميع مراحل التعليم، تسجل الفتيات الفلسطينيات معدلات التحاق أعلى من معدلات الصبيان. وينبّه معدو الدراسة من خطر ارتفاع نسبة التسرب المدرسي، خاصة وأن الأسرة التي يعيها شخص لم يحصل شهادة المتوسط أكثر عرضة لخطر التخبط في الفقر وانعدام الأمن الغذائي.

في الواقع، كشفت دراسة أجرت مقارنة بين أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في مخيم برج البراجنة وأوضاع اللبنانيين المقيمين في أحياء محرومة من ضواحي بيروت (عبد الرحيم وخواجة، ٢٠١١) عن أوجه تشابه بين هاتين الفئتين. فأظهرت أن مستويات التحصيل العلمي للفلسطينيين ليست أسوأ بالضرورة، حيث أن نسب الفلسطينيين الذين حصلوا دراسات ثانوية وجامعية مشابهة إلى حد بعيد بالنسب التي يسجلها الفقراء من اللبنانيين.

في العقود التي تلت تهجيرهم سنة ١٩٤٨، استثمر اللاجئون الفلسطينيون الكثير من مواردهم في التعليم حيث باتوا من الشعوب الأوفر علماً في العالم العربي (شاتي وهوندت، ٢٠٠٥). غير أن آخر المؤشرات حول مستوى التحصيل العلمي للفلسطينيين في لبنان باتت تعكس واقعاً مختلفاً. ففي دراسة ميدانية أجريت في مخيم برج البراجنة، أفاد المشاركون بأن أبرز التحديات بالنسبة للفلسطينيين تتمثل بضعف الالتزام بالدراسة وتدهور السلامة النفسية للشباب المتسربين من المدرسة (عبد الرحيم وآخرون، ٢٠١٠). في الواقع، تكشف الدراسة التي أجرتها مؤسسة فافو والدراسة التي أجرتها الجامعة الأميركية في بيروت ووكالة الأونروا عن أوضاع لا يحسدون عليها في مجال التعليم (مؤسسة فافو، ٢٠٠٣، ٢٠٠٦؛ شعبان وآخرون، ٢٠١٠)، فمعظم الفلسطينيين يعانون من محدودية الوصول إلى المدارس الرسمية في لبنان ويحصلون التعليم الأساسي والتكميلي في مدارس الأونروا. ولا تملك الأونروا أكثر من تسع ثانويات موزعة على مجمل الأراضي اللبنانية، مما يدفع العديد من الفلسطينيين الذين يواصلون تعليمهم الثانوي إلى ارتياد المدارس الرسمية أو الخاصة.

ومع العلم أن معدلات الأمية متدنية للغاية لدى الفلسطينيين، خاصة في صفوف الأصغر سناً، إلا أن معدلات الالتحاق والتسرب المدرسي تتخذ منحى مقلقاً، خاصة في مرحلة الثانوي. فقد أظهرت أول دراسة أجرتها مؤسسة فافو أن الالتحاق بالمدرسة يبقى مرتفعاً إلى حين بلوغ العاشرة من العمر، ولكن عند بلوغ الخامسة عشرة، يكون ١ من أصل ٦ صبيان و ١ من أصل ١٠ فتيات قد تسربوا من المدرسة (مؤسسة فافو، ٢٠٠٣). وفي سن الخامسة عشرة، أي السن التي يقدم فيها معظم الطلبة الامتحانات الرسمية لشهادة المتوسط في لبنان (brevet)، تشهد معدلات القيد المدرسي هبوطاً حاداً. ولم تظهر دراسة فافو ارتباطاً قوياً بين التسرب المدرسي والأوضاع الاقتصادية للأسر، لا بالنسبة للصبيان ولا بالنسبة للفتيات. علاوة على ذلك،

معدلات الالتحاق والتأخر في الدراسة والتسرب من المدرسة

تُعتبر معدلات الالتحاق مرتفعة نسبياً في مرحلة الابتدائي، أسوة بمعدلات الالتحاق لدى اللبنانيين، غير أنها تتراجع بشدة عند بلوغ التلامذة مرحلة المتوسط، وتواصل هبوطها صولاً إلى ٢٢٪ في الثانوي. وعلى الرغم من تشابه هذا الاتجاه لدى اللبنانيين، تبقى مستويات التراجع أقل حدة لديهم وتبقى نسبة الالتحاق الصافية في الثانوي ضعف النسبة المسجلة لدى الفلسطينيين (الرسم ٤، ٢).

وتجدر الإشارة إلى تفاقم تلك الظاهرة في السنوات الأخيرة. فقد سُجّل تراجع مستمر ومقلق في عدد الطلبة الفلسطينيين، على الرغم من الارتفاع المستمر لعدد اللاجئين المسجلين، إذ بلغ مجموع الطلاب المسجلين في ٨١ مدرسة للأونروا ٣٤,٥١٦ سنة ٢٠٠٩، بالمقارنة مع ٣٦,٥٣٤ سنة ٢٠٠٨، ٣٨,٣٧٠ سنة ٢٠٠٧، ٣٨,٣٧٠ سنة ٢٠٠٦ و ٤٠,٥٤٩ سنة ٢٠٠٥ (اليونيسف، ٢٠١٠). ويعكس هذا التراجع في الأعداد الإجمالية للطلبة تراجعاً في معدلات الالتحاق. فحسب الإحصاء الذي أجرته مؤسسة فافو سنة ٢٠٠٣، تتراجع نسبة الالتحاق من ٩٠٪ لفئة الذين تتراوح أعمارهم بين ٦-١٠ سنوات (الابتدائي) لغاية ٨٠٪ لفئة ١١-١٤ سنة (التكميلي) صولاً إلى ٤٠٪ لفئة ١٦-١٨ سنة (هالنكامب، ٢٠٠٨)، مما يعكس تراجعاً حاداً في نسبة الالتحاق بالثانوي من ٤٠٪ سنة ٢٠٠٣ لغاية ٢٢٪ سنة ٢٠١٢.^٦

لدى الفلسطينيين كما لدى اللبنانيين، تتفوق الإناث على الذكور في نسبة الالتحاق بجميع مراحل التعليم، مما يرجح أن يستمر مستوى التحصيل العلمي لدى الإناث في تجاوز مستوى التحصيل العلمي لدى الذكور في المستقبل القريب (الجدول ١، ٢). وقد يعزى ذلك في جانب منه إلى كون الفتاة أقل عرضة للضغوط الاقتصادية التي تدفعها إلى البحث عن عمل بدلاً من مواصلة الدراسة. فرداً على السؤال حول أسباب التسرب المدرسي، أتت نسبة أكبر من الذكور على ذكر الأسباب الاقتصادية (١١٪ مقابل ٧٪ للإناث). ويبدو أن الفرق في معدلات الالتحاق بين المناطق يكاد لا يذكر حيث يتراوح بين ٥٧٪ في صيدا صولاً إلى ٦٢٪ في طرابلس.

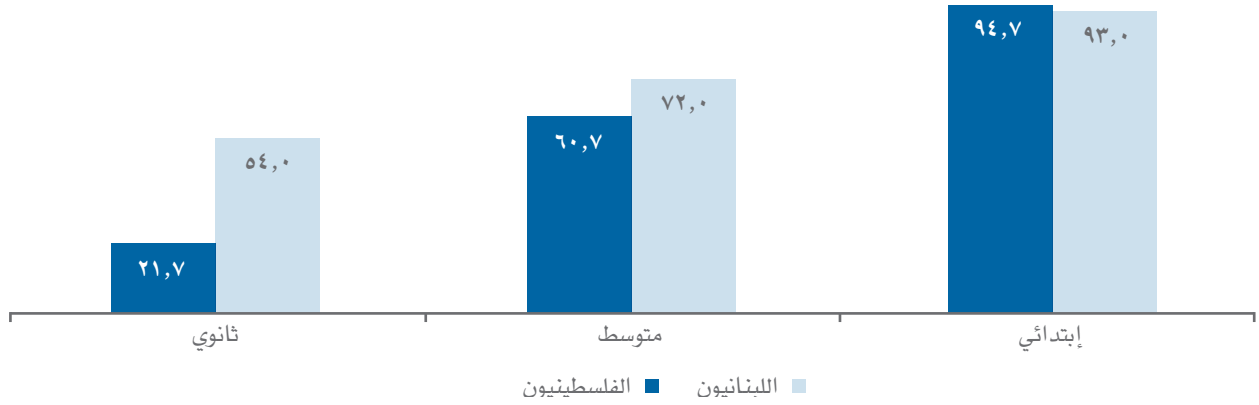
أظهر تحليل عينة للمتسربين من المدرسة في نهاية العام الدراسي ٢٠١٠-٢٠١١ أن أكثر من نصف المتسربين غادروا المدرسة في مرحلة الابتدائي (٢٧٪) والمتوسط (٢٥٪)، علماً أن النسبة الأكبر من التسرب الدراسي تتم في الصف السادس والصف التاسع على وجه الخصوص.

ومن أبرز الأسباب المؤدية إلى هجر الدراسة، تعرّض الأطفال لصعوبات تعليمية كما يتضح من ارتفاع معدلات التأخر في الدراسة (الرسم ٥، ٢). فقد كشف الإحصاء عن معدلات تأخر تبدأ متدنية للغاية ثم ترتفع بحدة عند بلوغ الصف السابع (بداية مرحلة المتوسط) والصف العاشر (بداية مرحلة الثانوي). ويشير هذا الارتفاع الحاد إلى الصعوبة التي يواجهها الطلبة في الانتقال إلى مرحلة جديدة من مراحل التعليم، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الإعادة (وبالتالي التأخر) واحتمال ارتفاع معدلات التسرب من المدرسة.

^٧ يقيس معدل التأخر نسبة الطلبة الذين تجاوزوا السن الاعتيادية لارتياح صف معين إلى مجموع الطلاب المتحقين بهذا الصف. ومن الأفضل حساب هذا المعدل بالاستناد إلى الشهر والسنة التي ولد فيها التلميذ، غير أن هذا المسح لا يعطي سوى عمر التلميذ وبالتالي فإن عملية الحساب تقتصر إلى بعض الدقة.

^٦ لعل معدلات الالتحاق لا تتطابق تماماً بين هذا المسح ودراسة فافو، ولكنها تسجل تراجعاً ملحوظاً.

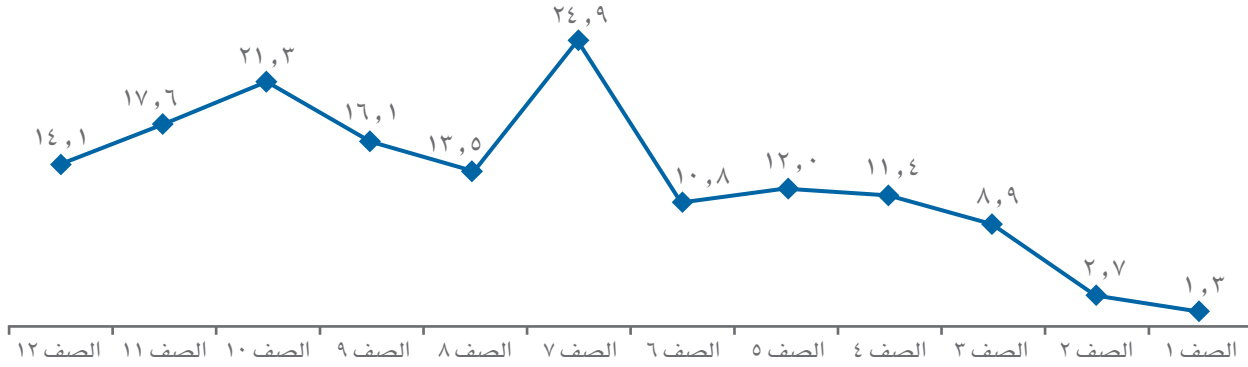
الرسم ٢,٤: معدلات الالتحاق الصافية بحسب مراحل التعليم (%)



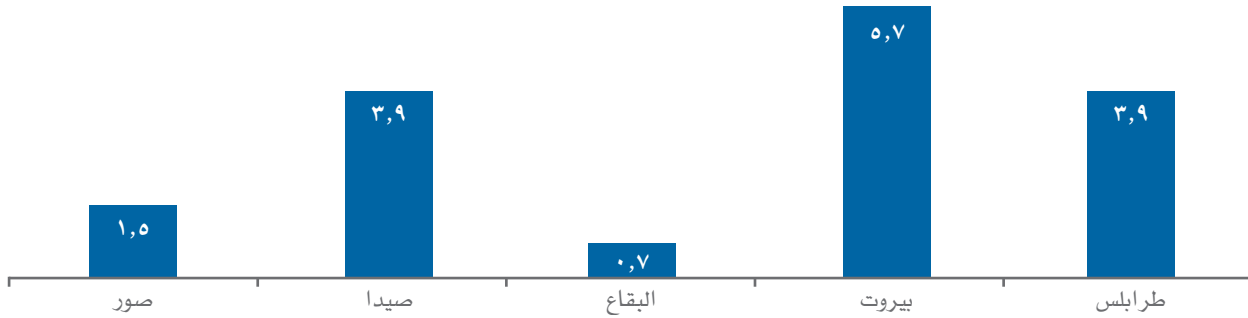
الجدول ٢,١: معدلات الالتحاق الإجمالية والصافية بحسب مستوى التحصيل العلمي والجنس

المجموع	الإناث	الذكور	
١٠٦	١٠٥	١٠٨	معدل الالتحاق الإجمالي في الابتدائي
٩٥	٩٦	٩٣	معدل الالتحاق الصافي في الابتدائي
٦٦	٧٥	٥٨	معدل الالتحاق الإجمالي في المتوسط
٦١	٦٨	٥٥	معدل الالتحاق الصافي في المتوسط
٣١	٣٩	٢٣	معدل الالتحاق الإجمالي في الثانوي
٢٢	٢٧	١٦	معدل الالتحاق الصافي في الثانوي

الرسم ٢,٥: معدل التأخر في المدرسة بحسب الصفوف (%)



الرسم ٢,٦: نسبة الطلبة الفلسطينيين المتسربين من المدرسة في نهاية العام الدراسي ٢٠١٠-٢٠١١ بحسب المناطق (%)



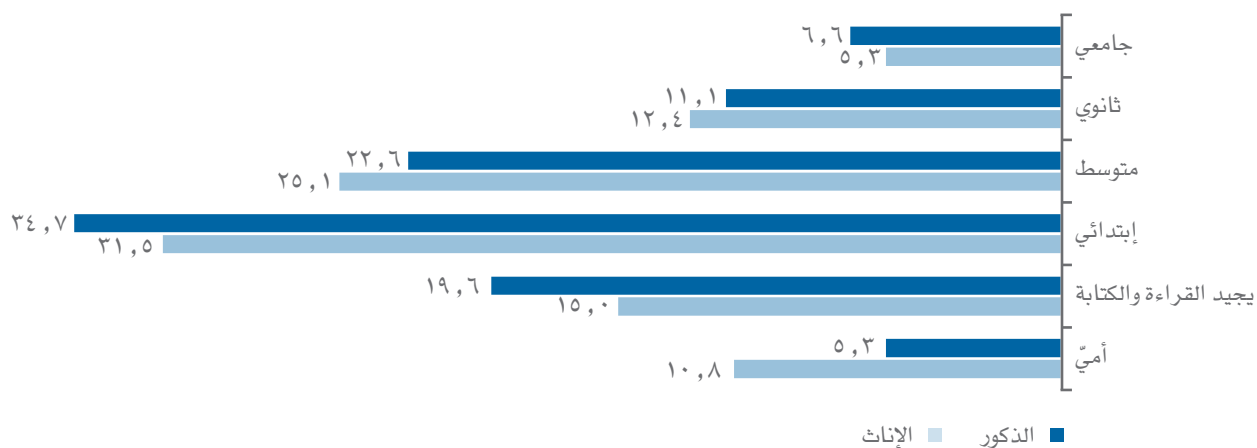
الأونروا في نهاية العام الدراسي ٢٠١٠-٢٠١١ بالمقارنة مع ٤٪ من الذين يرتادون المدارس الخاصة و ٢٪ من الذين يرتادون المدارس الرسمية.

أما الذين يتركون المدرسة لأسباب اقتصادية، فنسبتهم تبلغ ٩٪ بالمعدل مع تسجيل اختلافات لافتة بين المناطق حيث تتراوح بين ٤٪ في طرابلس وصولاً إلى ١٣٪ في بيروت و ١٤٪ في صور.

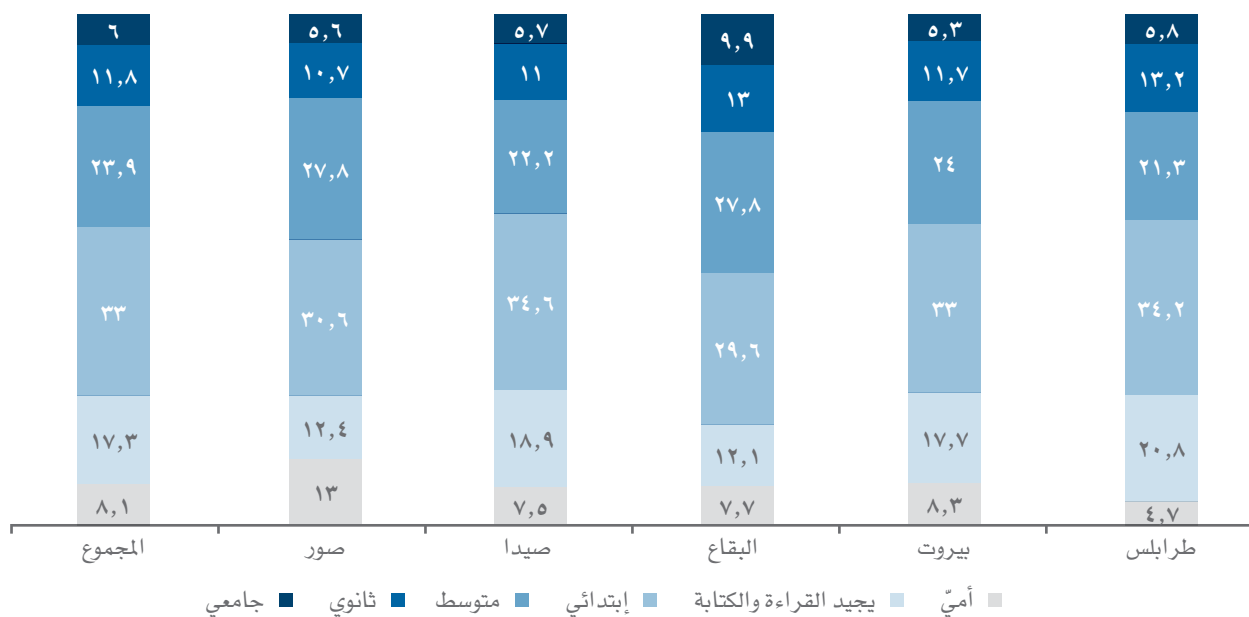
وسجلت منطقة البقاع أدنى معدل للتسرب المدرسي في حين سجلت بيروت المعدل الأكبر، علماً أن نسبة المتسربين في نهاية العام الدراسي ٢٠١٠-٢٠١١ لم تبلغ ١٪ في البقاع مقابل ٦٪ تقريباً في بيروت (الرسم ٢,٦).

ولا يبدو أن نوع المدرسة التي يرتادها الطالب يؤثر على احتمال التسرب من الدراسة، فقد تسرب ٣٪ من الذين يرتادون مدارس

الرسم ٢,٧: توزيع الفلسطينيين بحسب مستوى التحصيل العلمي والجنس (%)



الرسم ٢,٨: توزيع الفلسطينيين بحسب مستوى التحصيل العلمي والمناطق (%)



التعليم العالي

إلى جانب المشاكل التي تطرحها نوعية التعليم ومدى توفرها، يبدو أن الأطفال والشباب الفلسطينيين ينقصهم الاندفاع لمتابعة الدراسة افتناعاً منهم بانعدام فرص العمل المجدية المتاحة لهم في نهاية المطاف. فيعتقد الكثيرون في الواقع أن السنوات التي يمضونها في الدراسة «ضائعة لأنها لا تكفي لتأمين وظائف بأجور جيدة في لبنان» (منظمة العفو الدولية، ٢٠٠٧).

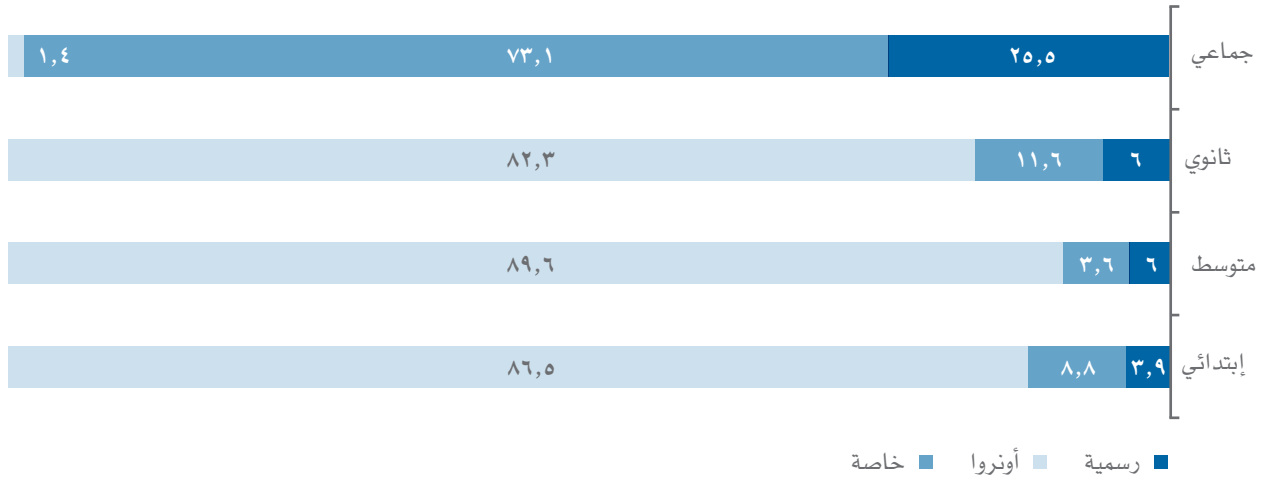
وأسوأً للبنانيين، تسجل الإناث مستويات أفضل من التحصيل العلمي لغاية الثانوي، ولكن خلافاً للبنانيين حيث تتفوق نسبة الجامعيات على نسبة الجامعيين، يطغى عنصر الذكور على حملة الشهادات الجامعية من الفلسطينيين (الرسم ٢،٧).

على صعيد المناطق، تتشابه مستويات التحصيل العلمي بين مختلف المناطق مع احتفاظ منطقة البقاع بميزة تفاضلية، إذ تسجل أعلى نسبة من حملة الشهادات الجامعية وأدنى نسبة من فئة الذين يجيدون القراءة والكتابة (الرسم ٢،٨).

المدارس المتاحة للفلسطينيين

يرتاد أكثر من ٨٠٪ من الطلاب الفلسطينيين مدارس الأونروا في مراحل التعليم كافة. وقد ارتفعت نسبة المسجلين في مدارس الأونروا في مرحلة الثانوي من ٤٣٪ سنة ١٩٩٩ لغاية ٨٢٪ في الوقت الحالي، وهي ظاهرة تعزى بصورة أساسية لزيادة عدد الثانويات التي تديرها الأونروا (الرسم ٢،٩).

الرسم ٢،٩: توزيع الطلبة المسجلين حالياً بحسب مستوى التحصيل العلمي ونوع المؤسسة التربوية (%)



أما على صعيد التعليم العالي، فزهاء ٧٥٪ من الطلبة الجامعيين يرتادون الجامعات الخاصة بالمقارنة مع ٥٠٪ تقريباً في السنوات الماضية. ويعزى هذا التغيير الحاصل إلى تكاثر الجامعات الخاصة في البلاد واحتدام المنافسة على بعض الاختصاصات في الجامعة اللبنانية.

أخيراً، ٤٪ فقط من الفلسطينيين يرتادون معاهد التعليم المهني، علماً أن الأونروا تلبية حاجات الثلث من بينهم. إضافة لذلك، كشفت دراسة أجريت مؤخراً أن ٢٧٪ فقط من الشباب الذين حصلوا التعليم المهني يعملون في مجال اختصاصهم (عبد النور، عبد النور وماضي، ٢٠٠٨)، ربما لأن المنظمات غير الحكومية توفر التدريب على مدى ستة أشهر فقط، وهي فترة لا تكفي لاكتساب أصول المهنة، والشهادات الممنوحة للطلاب ليست معادلة للشهادات الرسمية اللبنانية (هلنكامب، ٢٠٠٨).



الفصل ٣

المشاركة في القوى العاملة



الفصل ٣ المشاركة في القوى العاملة

يُتسم الفلسطينيون بتركيبة سكانية محافظة يطغى عليها عنصر الشباب، وهي خصائص تميّز جميع الشعوب العربية عموماً. فالأطفال دون ١٥ سنة يشكلون ٣٢٪ تقريباً من مجموع اللاجئين الفلسطينيين؛ وهي نسبة شبيهة بتلك المسجلة في معظم بلدان المنطقة، لكنها تتجاوز بأشواط تلك المسجلة في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مثل فرنسا (١٨٪)، إيطاليا (١٤٪)، المملكة المتحدة (١٧٪) والولايات المتحدة (٢٠٪)^٨. وكلما ارتفعت نسبة الأطفال، كلما انخفضت نسبة السكان في سن العمل في بلدان المنطقة، ممّا يقلّص المعدلات الخام للمشاركة في القوى العاملة، أي نسبة السكان النشطين اقتصادياً من مجموع السكان. فخلافاً لمعدل النشاط العادي، يُظهر معدل النشاط الخام العبء الاقتصادي الأكبر الذي يقع على كل فرد ناشط في المجتمع بسبب ارتفاع نسب الإعالة العمرية في المنطقة العربية.

إضافة لذلك، إن الاختلاف في نظرة المجتمع إلى عمل المرأة والرجل خارج المنزل يؤدي إلى مشاركة ضعيفة إجمالاً للنساء في القوى العاملة. تُتسم المنطقة العربية بأدنى معدل للنشاط الاقتصادي لدى النساء حيث لا يتجاوز حدود ٢٠٪ (٢١٪ في لبنان)، لا بل يهبط إلى ما دون ٢٠٪ كما هي الحال في الأردن (١٥٪) والعراق (١٤٪)

وسوريا (١٣٪)^٩. بالمقابل، تتراوح مشاركة الإناث في بلدان أوروبا وأميركا الجنوبية بين ٥٠٪ و ٦٠٪. ولا يشذ اللاجئون الفلسطينيون عن هذه القاعدة في لبنان بل تظهر لديهم الأنماط عينها من حيث تدني المشاركة النسائية في سوق العمل (١٥٪).

ونتيجة هذه العوامل الديموغرافية والثقافية، يبقى معدل المشاركة في القوى العاملة متدنياً نسبياً في البلدان العربية حيث يدور حول ٤٥٪ مقابل ٦٠٪ في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وأميركا الجنوبية. وفي لبنان، تقع نسبة اللبنانيين والفلسطينيين النشطين اقتصادياً ضمن الأرقام السائدة في المنطقة (٤٣٪ و ٤٢٪ تبعاً). أخيراً، لا يبدو أن معدل النشاط الاقتصادي لدى الفلسطينيين يختلف كثيراً باختلاف بلد الإقامة، حيث يبلغ ٤٥٪ في الضفة الغربية و ٤٠٪ في قطاع غزة و ٤١٪ في الأردن^{١٠} (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٢).

سوف يتناول هذا الفصل بمزيد من التفصيل الخصائص الديموغرافية والاجتماعية لكل من الفلسطينيين المشاركين في القوى العاملة من جهة، والفلسطينيين غير النشطين، من جهة أخرى.

٩ بيانات البنك الدولي، المرجع السابق.

١٠ بيانات البنك الدولي، المرجع السابق.

٨ بيانات البنك الدولي التي تم الإطلاع عليها على الموقع الآتي:
<http://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.0014.TO.ZS/countries>

الرسم ٣,١: نظام تصنيف السكان النشطين اقتصادياً والقوى العاملة بحسب منظمة العمل الدولية

السكان في سن العمل (١٥ سنة وأكثر)		٦٧٪		السكان دون سن العمل (١٥ سنة وما دون)		٣٣٪	
السكان النشيطون اقتصادياً (من القوى العاملة)				٤٣٪		السكان غير النشطين (خارج القوى العاملة)	
العاملون				٩٣٪		العاطلون عن العمل	
بدوام جزئي (٢٤ ساعة في الأسبوع أو أقل)		٣٣٪		بدوام كامل (٣٥ ساعة في الأسبوع أو أكثر)		٧٨٪	

النشاط الاقتصادي:

المشاركة في القوى العاملة

كما هو مذكور أعلاه، بلغ معدل النشاط الاقتصادي^{١١} ٤٢٪ في صفوف الفلسطينيين بالمقارنة مع ٤٣٪ للبنانيين (الرسم ٣,١ والجدول ٣,١). يُعتبر الفرق بينهما طفيفاً من حيث المشاركة الاقتصادية، ولكن بما أن معدل الإعاقة العمرية أعلى لدى الفلسطينيين (٦١٪ مقابل ٥٢٪ للبنانيين)، فإن معدلاً موازياً للنشاط الاقتصادي لدى اللبنانيين والفلسطينيين يلقي بعبء اقتصادي أكبر على الفلسطينيين.

وأفادت الدراسة التي أجرتها جامعة بيروت الأميركية والأونروا سنة ٢٠١٠ عن معدلات نشاط متشابهة (لشريحة العمرية ١٥-٦٥ سنة) لتلك التي أفادت بها دراسة فافو سنة ٢٠٠٦. فقدّر كلاهما معدل النشاط لدى الفلسطينيين المقيمين في لبنان بنسبة ٣٧٪ (شعبان، ٢٠١٠؛ مؤسسة فافو، ٢٠٠٦).

غير أن معدل النشاط الاقتصادي للإناث أدنى لدى الفلسطينيات (الرسم ٣,٢)، حيث أن ١٥٪ فقط من الفلسطينيات يشاركن في القوى العاملة، مقابل ٢١٪ للبنانيات. لا بل يزداد الفرق عند تفصيل النتائج بحسب الفئات العمرية، حيث تبلغ مشاركة اللبنانيات في سوق العمل حدها الأقصى بواقع ٤٣٪ في الشريحة العمرية بين ٢٥-٢٩ سنة، في حين أن معدل المشاركة لدى الفلسطينيات من الفئة العمرية نفسها لا يتجاوز النصف. ويمكن إسناد هذا التفاوت إلى عوامل ثقافية، كما يمكن إسناده أيضاً إلى النسبة الأكبر من اللبنانيات الجامعيات.

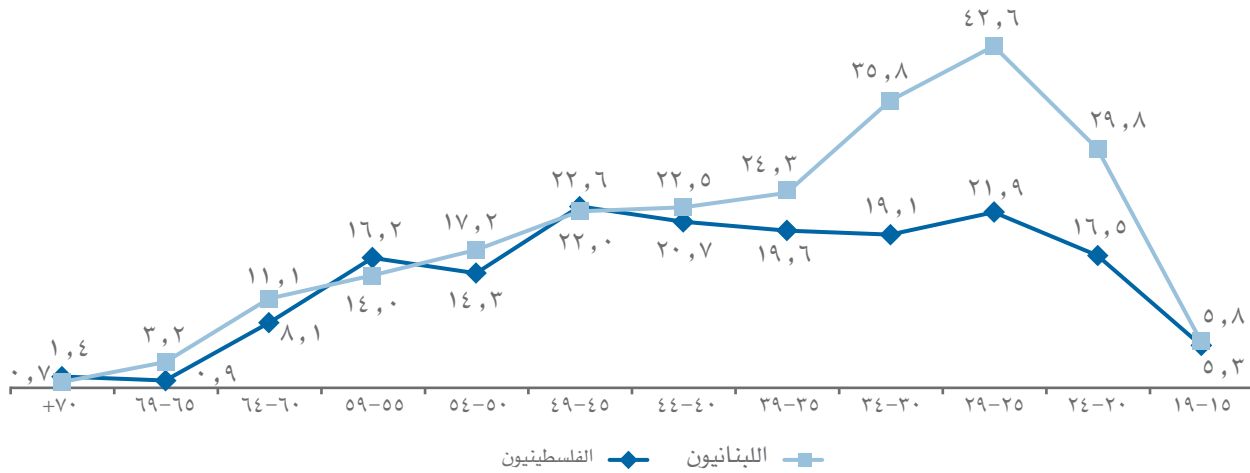
يظهر الجدول ٣,١ أن مشاركة الذكور في القوى العاملة أعلى بقليل لدى الفلسطينيين (٧١٪ مقابل ٦٧٪ للبنانيين). وعند توزيع تلك الأرقام بحسب العمر، يتّضح أن الفرق يطل بصورة أساسية فئة الأصغر سناً، فمعدل المشاركة لدى الشباب بين ٢٥-١٩ سنة يبلغ ٢٥٪ في صفوف اللبنانيين مقابل ٣٩٪ لدى الفلسطينيين. ويبدو أن الضغوط الاقتصادية تدفع الفلسطينيين الشباب إلى الانخراط في سوق العمل في سن مبكرة. كما تجدر الإشارة إلى الاستقرار النسبي

١١ يشير معدل النشاط الاقتصادي (معدل المشاركة في القوى العاملة) إلى نسبة السكان النشطين (العاملين + العاطلين عن العمل) ممن بلغوا ١٥ سنة وما فوق إلى مجموع السكان في سن العمل (١٥ سنة وما فوق). بحسب تعريف منظمة العمل الدولية، إن النشطين اقتصادياً هم الذين أداؤ أي عمل سواء بأجر أو بدون أجر في الأسبوع السابق للمقابلة، إضافة للذين كانوا غائبين مؤقتاً عن عملهم والعاطلين عن العمل.

الجدول ٣،١: معدل النشاط الاقتصادي لدى الفلسطينيين واللبنانيين (%)

الفلسطينيون (٢٠١١)	الفلسطينيون (١٩٩٩)	اللبنانيون (٢٠٠٧)
٤٢	٤٢	٤٣
٧١	٦٩	٦٧
١٥	١٦	٢١

الرسم ٣،٢: معدل النشاط الاقتصادي لدى الفلسطينيين واللبنانيات بحسب العمر (%)

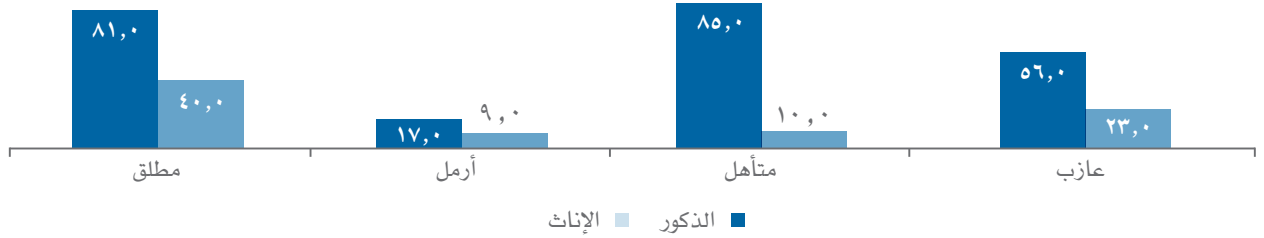


أما معدل المشاركة المتدني أصلاً لدى الإناث، فهو يزداد تراجعاً عند الأخذ بعامل المسؤوليات العائلية (الرسم ٣،٣). بالتالي فإن معدل المشاركة لدى النساء المتزوجات لا يتجاوز ١٠٪، وهو نصف المعدل المسجل لدى النساء غير المتزوجات (٢٣٪). وتقلب الآية بالنسبة للرجال حيث ترتفع معدلات النشاط في صفوف المتأهلين، ما يعكس على الأرجح زيادة المسؤوليات الاقتصادية الملقاة على

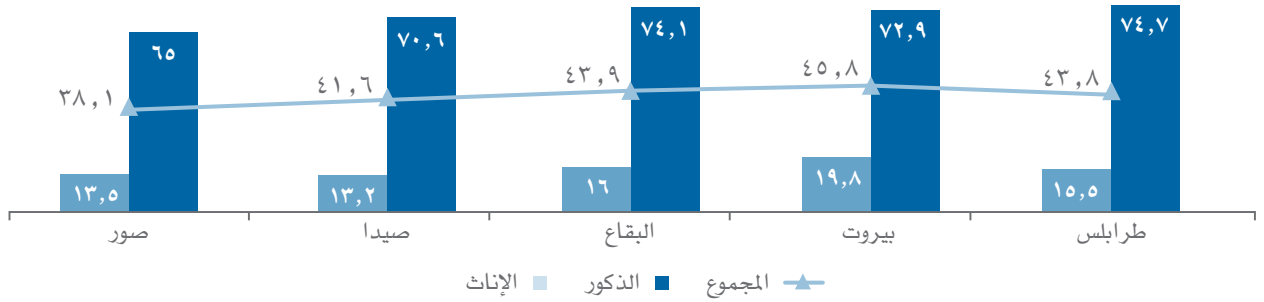
معدلات النشاط الاقتصادي لدى الفلسطينيين على مر السنوات العشر الماضية، مع تراجع مشاركة النساء بنقطة واحدة^{١٢}.

١٢ بحسب الدراسة النوعية التي أعدتها مؤسسة فافوس سنة ٢٠٠٦ حول قابلية توظيف اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، إن معدل المشاركة في القوى العاملة أدنى بقليل حيث يبلغ ٢٧٪ لجموع الفلسطينيين، بواقع ٦٣٪ للرجال و ١٣٪ للنساء.

الرسم ٣,٣: معدل النشاط الاقتصادي بحسب الحالة الاجتماعية والجنس (%)



الرسم ٣,٤: معدل النشاط الاقتصادي بحسب المناطق والجنس (%)



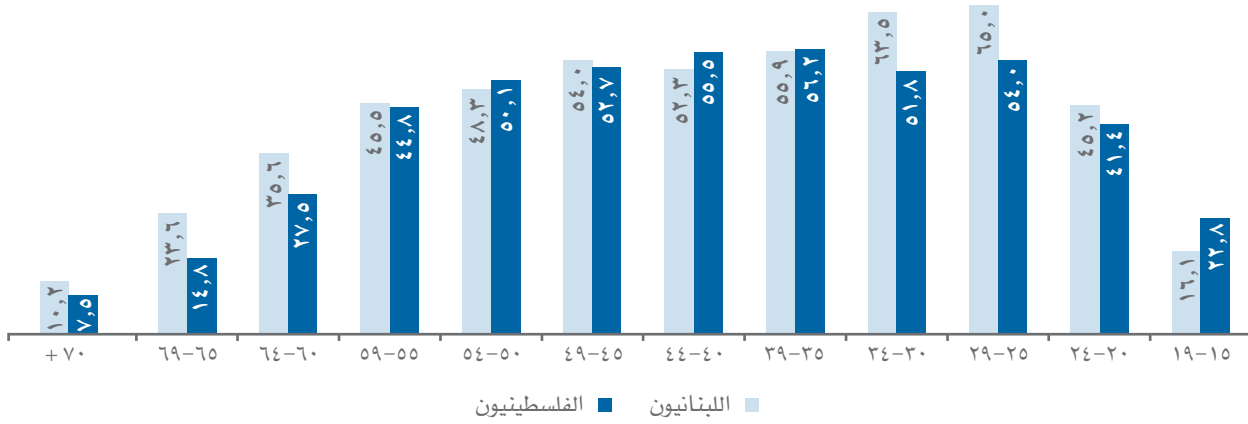
غير أن التفاوت بين المناطق أوضح بكثير في صفوف اللبنانيين، حيث تبلغ مشاركة اللبنانيات في القوى العاملة ٢٠٪ في بيروت وجبل لبنان مقابل ١٢٪ في شمال لبنان والبقاع (إدارة الإحصاء المركزي، ٢٠٠٧).

ويبلغ معدل النشاط الاقتصادي أوجه في فئة الذين تتراوح أعمارهم بين ٣٥-٤٤ سنة، أسوة باللبنانيين (الرسم ٣,٥). ولا يُعتبر هذا الأمر مفاجئاً لأن تلك الشريحة العمرية تتحمل العبء الاقتصادي الأكبر، خاصة وأن أرباب الأسرة يضطرون إلى إعالة أطفالهم وأهلهم في آن معاً.

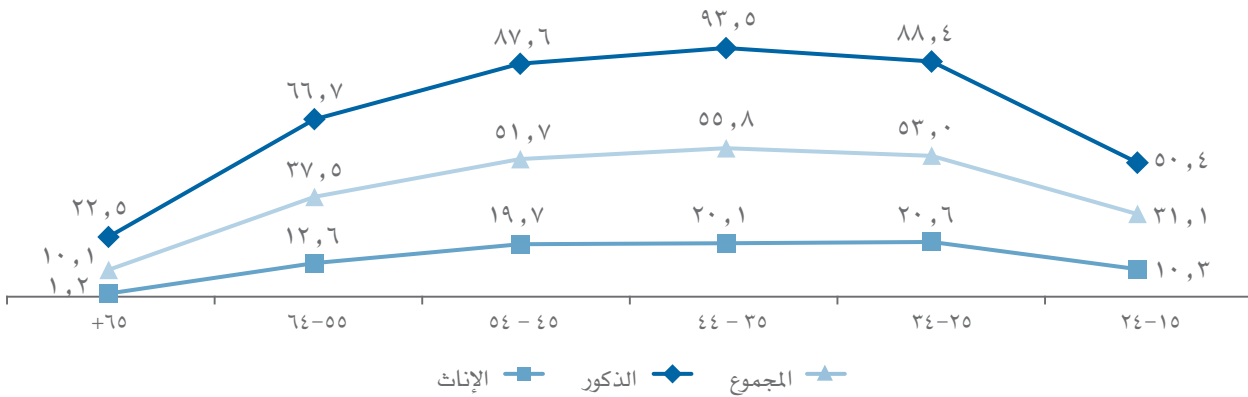
عاتقهم وكون العازب أصغر سناً وبالتالي لعله لم ينخرط في سوق العمل بعد. أخيراً، يسجل معدل النشاط الاقتصادي الأعلى لدى الإناث في فئة المطلقات كون تلك الفئة تتحمل المسؤولية الكاملة عن إعالة الأسرة.

ويُفترض أن تختلف الفرص الاقتصادية بين المناطق الطرفية والمركزية، مؤثرة بذلك على معدل النشاط الاقتصادي، لكن الاختلافات بين المناطق طفيفة من حيث معدل النشاط الذي يتراوح بين ٣٨٪ في صور و ٤٦٪ في بيروت (الرسم ٣,٤). والأمر سيان لكل من الإناث والذكور حيث يبلغ معدل النشاط ٢٠٪ للإناث في بيروت مقابل ١٥٪ على مستوى لبنان.

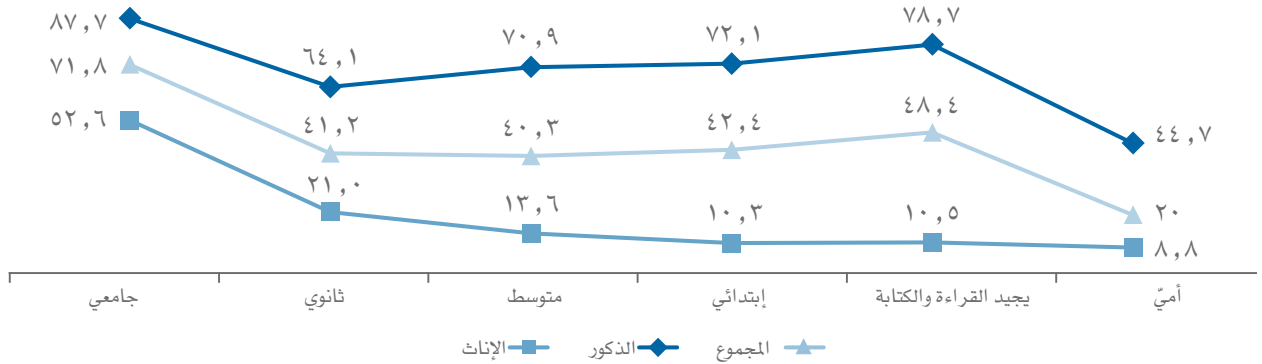
الرسم ٣,٥: معدّل النشاط الاقتصادي لدى الفلسطينيين واللبنانيين بحسب العمر (%)



الرسم ٣,٦: معدّل النشاط الاقتصادي بحسب العمر والجنس (%)



الرسم ٣,٧: معدّل النشاط الاقتصادي بحسب مستوى التحصيل العلمي والجنس (%)



الشهادات الجامعية. وهذا يعني أيضاً أن الإناث يمثلن نصف الجامعيين تقريباً، ومع ذلك فإن احتمال مشاركتهن في القوى العاملة مساوياً في أحسن الحالات لاحتمال بقائهن خارج سوق العمل.

أخيراً، يبدو أن الشهادة الجامعية تحدث فرقاً أكبر بالنسبة للفلسطينيين بالمقارنة مع اللبنانيين، فنسبة النشاط الاقتصادي لدى الجامعيين اللبنانيين من الذكور تبلغ ٦٢٪ مقابل ٧٢٪ للفلسطينيين. والأهم من ذلك أن حيازة الشهادة الجامعية تؤدي بالنسبة للشباب اللبناني إلى معدل نشاط اقتصادي بالكاد يتجاوز معدل النشاط لدى حملة الشهادة الثانوية (٥٩٪)، لا بل أسوأ من معدل النشاط لدى حملة الشهادات الابتدائية والتكميلية (٧٩٪ و ٧٧٪ تبعاً). غير أن الوضع مختلف بالنسبة للبنانيات حيث أن الشهادة الجامعية ترفع معدل النشاط الاقتصادي من ٢٠٪ (التعليم الثانوي) لغاية ٤٥٪ (التعليم الجامعي). ولكن حتى في تلك الحالة، تبقى معدلات النشاط لدى الجامعيات الفلسطينيات أكبر (٥٣٪) بالمقارنة مع الجامعيات اللبنانيات.

ويُسجّل النمط عينه لدى كل من الذكور والإناث، كما تستمر الفجوة بين الجنسين من جميع الفئات العمرية (الرسم ٣,٦). فعند بلوغ ٦٥ سنة من العمر، ١٪ فقط من النساء يحافظن على النشاط الاقتصادي بالمقارنة مع ١٠٪ من الرجال. وحوالي ثلاثة أرباع (٧٤٪) الفلسطينيين الناشطين اقتصاداً هم دون ٤٤ سنة من العمر، في حين أن أولئك الذين بلغوا ٥٥ سنة وما فوق لا يشكلون سوى ٨٪ من السكان الناشطين اقتصادياً.

كما أن ارتفاع المستوى العلمي يترافق مع ارتفاع المشاركة في القوى العاملة. فإذا استثنينا الأميين (الذين بلغوا على الأرجح سنّاً لا تخولهم الانخراط في القوى العاملة)، يظهر استقرار نسبي لمعدلات النشاط عند الذين بلغوا الابتدائي والمتوسط والثانوي (الرسم ٣,٧). ولكن عند بلوغ التعليم الجامعي، ترتفع نسبة المشاركين في القوى العاملة ارتفاعاً كبيراً من ٤٠٪ تقريباً وصولاً إلى ٧٢٪.

ويُسجّل فرق أكبر حتى لدى الإناث، حيث يرتفع معدل النشاط الاقتصادي من ٢١٪ للواتي بلغن مرحلة الثانوي لغاية ٥٢٪ لحملة

الخانة ٣,١: مساهمة اللاجئيين الفلسطينيين في الاقتصاد اللبناني

لقد تمكن العمال الفلسطينيون من إعالة أنفسهم رغم قلة حراكهم، وقد لعبوا على مدى سنوات طويلة دوراً مهماً في الاقتصاد اللبناني، سواء مباشرة أو غير مباشرة. يساهم الفلسطينيون في الاقتصاد منذ العام ١٩٤٨. فمنذ النكبة، ولدت وترعرعت أجيال من الفلسطينيين في لبنان، ناهيك عن انخراط العديدين في أعمال الزراعة والبناء، خاصة وأن اللبنانيين لم يسعوا للعمل في تلك القطاعات. بالتالي لم تفرض عراقيل قانونية تمنع الفلسطينيين من العمل في تلك المجالات.

ورغم أن الفلسطينيين يقيمون في لبنان منذ عقود طويلة، ما زال عملهم مقيداً. ومع انضمام أعداد متزايدة من الشباب إلى القوى العاملة، يضطر معظم الفلسطينيين إلى الالتحاق بالاقتصاد غير المنظم. ولكن خلافاً لسائر العمال غير اللبنانيين، يتميز اللاجئ الفلسطيني بالاستهلاك والادخار داخل لبنان، مسهمًا بذلك في ميزان المدفوعات وإجمالي الناتج المحلي اللبناني. بعبارة أخرى، إن الأسر الفلسطينية جزء من القوى العاملة الدائمة المقيمة في لبنان، مما يعني أن أنماط الاستهلاك لدى الفلسطينيين شاملة، خاصة في أبرز المجالات الاستهلاكية وتحديداً المواد الغذائية والخدمات الطبية. بالتالي فإن مساهمة الفلسطينيين في الاستهلاك الخاص في لبنان من الأهمية بمكان، خاصة وأن نسبة استهلاك الفلسطينيين (دون استثناء مخصصات الأوروا) إلى مجموع الاستهلاك الخاص في لبنان تقدر بحوالي ١٠٪. وتقدر الدراسات أن اللاجئيين الفلسطينيين في لبنان يساهمون في الاقتصاد اللبناني بما يتعدى ٣٠ مليون دولار أمريكي في السنة، خاصة في المناطق الريفية حيث تقيم الشريحة الأكبر منهم.

لطالما اعتُبر اللاجئون في لبنان عالة على الاقتصاد اللبناني، لذا اعتبر أن منحهم حق العمل في لبنان سوف يستنزف فرص العمل المحدودة المتاحة للبنانيين. ولكن لم تؤخذ في الاعتبار المساهمات القيّمة التي قدمها اللاجئون الفلسطينيون للاقتصاد اللبناني، بل اعتبروا عبئاً على الدولة اللبنانية (اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً) في ظل المناخ السياسي السائد في لبنان.

تاريخياً، لقد ساهمت الموارد البشرية الفلسطينية في إثراء الاقتصاد اللبناني في قطاعي الزراعة والبناء، وازدهرت مؤسسات الفلسطينيين الناجحة بحيث باتت جزءاً قيماً من الاقتصاد اللبناني وساهمت في تنامي فرص العمل (للبنانيين والفلسطينيين على السواء) والاستثمارات ومعدلات النمو في البلاد. كما في لبنان مؤسسات صغيرة يملكها ويديرها فلسطينيون داخل المخيمات والتجمعات وفي جوارها، وهي تساهم مباشرة في إجمالي الناتج المحلي من خلال النهوض بالاقتصاد غير المنظم. وبغض النظر عن مستوى الكفاءة فيها، تعتبر تلك المؤسسات الصغيرة محرك النمو الاقتصادي في لبنان (كما في سائر البلدان النامية). وتتعدى المساهمات الإيجابية مستوى الأفراد أو أصحاب المؤسسات، فقد كشفت التحاليل النوعية عن إسهام الفلسطينيين في تنمية المجتمعات المحلية من خلال تنشيط بعض المناطق واستحداث أسواق بأسعار رخيصة، مثل سوق صبرا وسوق عين الحلوة، التي تعتبر أبرز المراكز الاقتصادية اللا نظامية للفقراء وذوي الدخل المحدود من الفلسطينيين واللبنانيين على السواء.

علاوة على ذلك، لا بد من التنويه بأهمية الهجرة لدى اللاجئين وما يرافقها من أموال يحولها المهاجرون إلى لبنان، والتي تحاكي إلى حد بعيد أنماط الهجرة لدى العاملين اللبنانيين. فقد أظهرت الدراسات أن أكثر من نصف الأسر في أكبر ٨ مخيمات تتلقى تحويلات مالية من المهاجرين إما في أوروبا أو في بلدان الخليج، وأن ربع الأسر تقريباً لديها فرد من أفرادها في الخارج. ويقدر أن الحوالات المتدفقة من المهاجرين الفلسطينيين إلى لبنان تتعدى ٦٠ مليون دولار أمريكي في السنة، ولكن ما من دراسات كافية تسمح التوصل إلى تقديرات موثوقة لحجم الحوالات الفلسطينية وأثرها الاقتصادي والاجتماعي على السكان الفلسطينيين ومخيمات اللاجئين في لبنان.

منذ النكبة عام ١٩٤٨، لطالما استرعت قضية اللاجئين الفلسطينيين اهتمام الأسرة الدولية واستقطبت مساعداتها. تهدف الأموال التي ترسلها المنظمات الدولية إلى تأمين الخدمات الصحية والتربوية والاجتماعية مباشرة من خلال الأونروا، أو من خلال تمويل مشاريع إنمائية تنفذها المنظمات الأهلية. وتوظف تلك المشاريع العديد من الخبراء

المراجع: علي، ٢٠٠٤؛ خالد وطباره، ٢٠٠٩؛ أبو نمل، ٢٠٠٨؛ المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان، ٢٠٠٧؛ شعبان وآخرون، ٢٠١٠.

والأخصائيين والعاملين الاجتماعيين والمسؤولين اللبنانيين، فتتسبب عدة قطاعات من الاقتصاد اللبناني، ما اتضح مؤخراً في المساعي لإعادة بناء مخيم نهر البارد. كما يمكن للأموال الأجنبية أن تبلغ الأسر مباشرة فتسهم في رفع معدلات الاستهلاك الخاصة في الأوساط الفلسطينية وفي الاقتصاد اللبناني ككل.

بصورة إجمالية، تظهر الدراسات أنه رغم شتى العراقيل التي تمنع الفلسطينيين من الانضمام إلى الاقتصاد المنظم، ورغم انتشار الفقر، بقيت غالبية الأسر في مخيمات اللاجئين ناشطة اقتصادياً. فرغم أن اللاجئين يعملون في الاقتصاد اللانظامي من دون إجازات عمل، هم ينشؤون مؤسسات صغيرة في المخيمات ومحيطها، ويتمتعون بمجموعة مهارات متنوعة تمكنهم إذا سمحت الظروف من الهجرة وتحويل الأموال إلى لبنان. وقد ساهمت أنماط الاستهلاك لديهم في تنامي مجموع الاستهلاك الخاص في الاقتصاد اللبناني، مما ساهم في إجمالي الناتج المحلي. أخيراً، تستقطب التجمعات الفلسطينية في لبنان أموال المساعدات الدولية.

السكان غير الناشطين اقتصادياً

يمثل السكان غير الناشطين اقتصادياً ٥٨٪ من مجموع الفلسطينيين، معظمهم من النساء والمسنين. بحسب الرسم ٣، ٨، تلاحظ أيضاً نسبة عالية من غير الناشطين في فئة الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥-٢٤ سنة.

وبينما يُخيّل للمرء أن فئة الشباب غير الناشطين (١٥-٢٤ سنة) مكونة بمعظمها من الطلاب، تكشف الدراسات المعمقة أن نصف هؤلاء فقط ملتحقون بمؤسسات تربوية. كما تختلف أسباب عدم الاستعداد للعمل بين الإناث والذكور، حيث تشمل بالنسبة للإناث (إلى جانب تحصيل الدراسة) التفرغ للأعمال المنزلية (٢٦٪) والأسباب العائلية (١٥٪) وممانعة الأسرة (٧٪) (الرسم ٣، ٩).

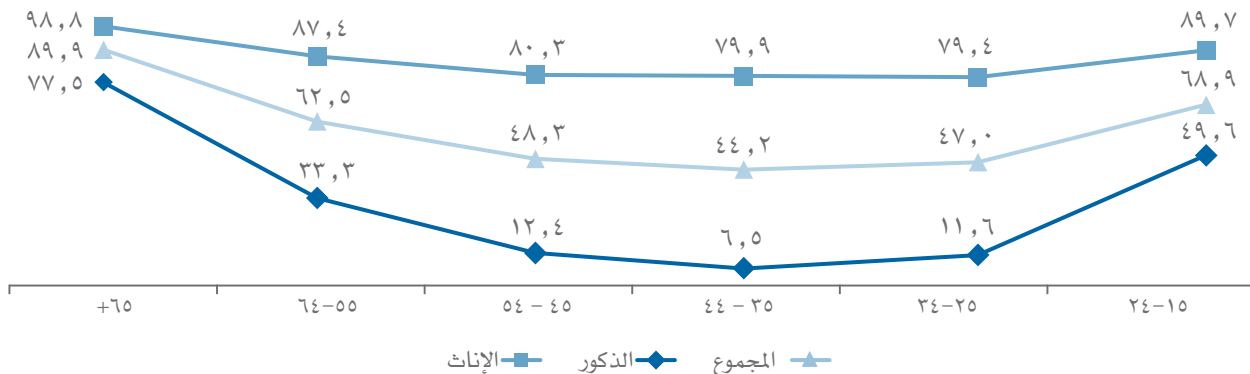
أما الذكور غير الناشطين اقتصادياً، فقد أوردوا أسباباً أكثر تنوعاً وغرابة لعدم الاستعداد للعمل. إلى جانب الدراسة، من العوامل

الأكثر وروداً المرض وأسباب أخرى (١٢٪ و ١١٪ تبعاً)، يليها الاستعداد لتولي وظيفة جديدة (٦٪) والأسباب العائلية (٦٪). بعبارات أخرى، حوالي ٢٠٪ من الفلسطينيين الذكور ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥-٢٤ سنة لا هم من العاملين ولا هم من الطلاب.

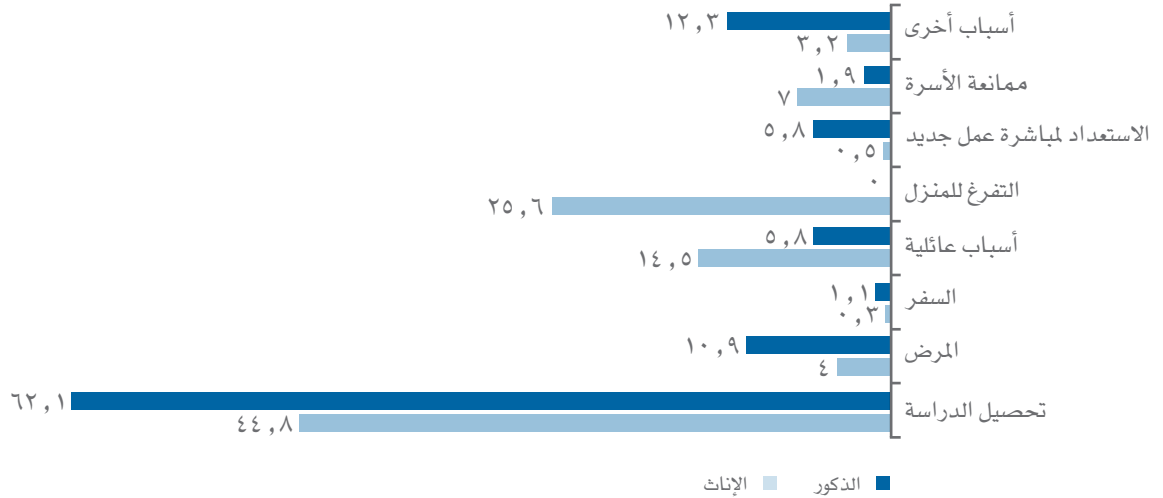
لدى المقارنة بين أسباب عدم الاستعداد للعمل التي أوردتها غير الناشطين من الذكور والإناث من مختلف الفئات العمرية، يتضح أن ما يقارب ٥٠٪ من الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة منشغلون بالدراسة بشكل متقارب لدى الإناث والذكور (٦٢٪ للذكور و ٤٥٪ للإناث).

وتذكر نسبة مهمة من الإناث تناهز ٣٦٪ الأسباب العائلية أو التفرغ للأعمال المنزلية للبقاء خارج سوق العمل، فالتفرغ للمنزل والأسباب العائلية من أبرز الأسباب التي تحول دون عمل الإناث بين ٢٤ و ٥٤ سنة. بالمقابل، يبدو أن المرض من أبرز الأسباب التي تحول دون عمل الذكور من نفس الشريحة العمرية، أي المرحلة من العمر التي تكون فيها الأسرة بأمس الحاجة إليهم. أما أسباب الشيخوخة فتنتطبق على كلا الجنسين بالتساوي في آخر شريحتين عمريتين، والمفاجئ أن المرض من الأسباب الأقل وروداً لدى الإناث، ربما لأن

الرسم ٣، ٨: توزيع السكان غير الناشطين بحسب العمر والجنس (%)



الرسم ٣,٩: أسباب عدم الاستعداد للعمل لدى الشباب الفلسطينيين (١٥-٢٤ سنة) بحسب الجنس (%)



يبقى مستوى اللا نشاط مستقرًا في مختلف المناطق، علمًا أن صور تسجّل معدلًا أعلى نسبيًا (٦٢٪)، خاصة بالنسبة للرجال (٣٥٪).

وعند معاينة العاملين المرتبطين بشكل هامشي بسوق العمل، أي الذين يستوفون شرطًا واحدًا فقط لاعتبارهم من الناشطين اقتصاديًا، والذين يتكونون في هذه الحالة من المتفرغين للعمل لكنهم لم يبحثوا عن عمل في الأسابيع الأربعة السابقة للمسح، تُظهر النتائج أنهم يمثلون ٢,٣٪ من السكان في سن العمل، علمًا أن معظمهم من الإناث (٧٠٪). والإناث موزعات بالتساوي بين زوجات وشقيقات رب الأسرة. أقل من نصف هؤلاء يقيمون في طرابلس والثالث في صور، وهي نسب أعلى من تلك المسجلة لدى مجموع السكان. ويرجح أن نسبة العزوبية أعلى لديهم بالمقارنة مع مجموع السكان. حوالي ٦٠٪ حصلوا إما التعليم الابتدائي أو المتوسط (أسوة بمجموع السكان)؛ معظمهم دون ٤٤ سنة (مقابل

المرض لا يمنع المرأة من القيام بالأعمال المنزلية اليومية في حين أنه يمنع الرجل من البحث عن وظيفة في سوق العمل.

إضافة لذلك، ١٤٪ فقط من غير الناشطين سبق لهم أن عملوا من قبل، رغم غياب أية بيانات حول أنواع الوظائف التي كانوا يشغلونها. كما أن الأفراد الذين كانوا ناشطين في السابق موزعون بالتساوي تقريبًا بين الجنسين (٤٦٪ للذكور مقابل ٥٤٪ للإناث). ومن بين الأسباب التي دفعتهم إلى ترك العمل، ذكرت النساء المسؤوليات العائلية (٤٠٪) والمرض أو الإعاقة (٢٣٪)، في حين ذكر الرجال المرض أو الإعاقة (٥٥٪) يليها التقاعد (١٦٪).

ومن اللافت أن رب الأسرة لا يعمل في ٣٠٪ من الأسر. وفي نصف الحالات فقط رب الأسرة هو امرأة. كما يرتفع احتمال وجود أسر بدون معيل تعتنش من حسنة الأقارب أو المنظمات الأهلية. أخيرًا،

٧٠٪ من مجموع السكان في سن العمل). عند الإجابة، أفاد ٦٦٪ منهم أنهم لم يرغبوا في العمل في الأسبوع السابق للمسح، علمًا أن ٧٥٪ لم يبحثوا عن عمل في الأشهر الستة السابقة. ومن الأسباب التي تمنعهم من البحث عن عمل، اعتبر ٤٠٪ منهم أن ليس هناك وظائف متاحة. أخيرًا، ٦٤٪ من بينهم لم يعملوا من قبل.



الفصل ٤

العمالة وخصائص العمال الفلسطينيين



الفصل ٤ العمالة وخصائص العمال الفلسطينيين

المهن الحرة كالطب والهندسة والمحاماة، لأسباب عديدة منها منافسة اللبنانيين على الكمية المحدودة من الوظائف المتاحة.

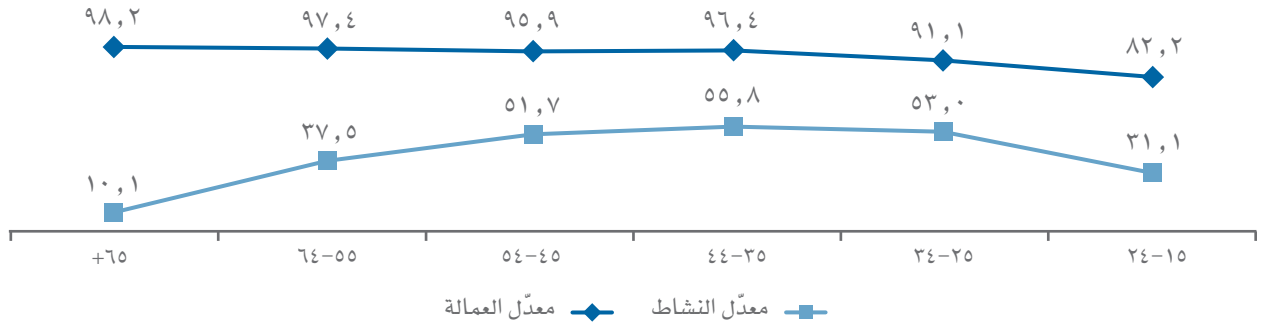
ولكن على ضوء النتائج التي توصل إليها هذا المسح والتقديرات التي تجمع على إقامة ٢٦٠،٠٠٠ إلى ٢٨٠،٠٠٠ لاجئ فلسطيني في لبنان في الوقت الحاضر، يُقدَّر حجم القوى العاملة الفلسطينية في لبنان بزهاء ١١٠،٠٠٠ عامل تقريباً، بما يمثل حوالي ٥٪ من مجموع القوى العاملة وأقل من ١٥٪ من العمال الأجانب في لبنان. بالتالي تكشف تلك الأرقام عن المغالاة المتعمدة في إشهار خطر المنافسة الفلسطينية على الوظائف اللبنانية، وتطرح بالمبررات التي تقوم عليها القوانين التمييزية المفروضة على مشاركتهم في سوق العمل المحدودة المتاحة أمامهم.

مع ذلك، في سوق عمل محدودة أصلاً ضيقها أكثر فأكثر القيود القانونية المذكورة أعلاه، يتسم اللاجئون الفلسطينيون في لبنان بتدني معدلات النشاط الاقتصادي (كما ورد في الفصل السابق)، يقابلها ارتفاع معدلات العمالة. وتعكس معدلات النشاط المتدنية ضعف المشاركة النسائية في القوى العاملة لأسباب عائلية وثقافية، إلى جانب بقاء ثلث الذكور تقريباً خارج القوى العاملة وبخاصة الطلاب والمرضى والمسنين والشبان المحبطين. غير أن ارتفاع معدل العمالة يخفي طبيعة الوظائف وظروف العمل التي تُقرض على الفلسطينيين، فبعد اتخاذ قرار المشاركة في القوى العاملة، يبدو أنهم يقبلون بأي عمل يُعرض عليهم بدل البقاء عاطلين عن العمل. ومن الأرجح أن هذا الوضع نتيجة عاملين أساسيين أولهما

يتسم الاقتصاد اللبناني بتركيبية تغلب عليها المؤسسات الصغرى والصغيرة، فبحسب آخر إحصاء للمؤسسات نشرته إدارة الإحصاء المركزي سنة ٢٠٠٤، ٩٥٪ من المؤسسات في لبنان توظف أقل من ١٠ عمال، علماً أن ٩١٪ من بينها توظف أقل من ٥ عمال. بالمقابل، لا تمثل المؤسسات المتوسطة الحجم التي تضم بين ٢٠ و ٤٩ عاملاً أكثر من ١٪ من مجموع المؤسسات. ويترتب عن هذه البيئة الاقتصادية عدة تبعات اقتصادية تؤثر على إمكانات النمو وظروف التوظيف. في الواقع، تُعرف المؤسسات الصغيرة بتدني القيمة المضافة والإنتاجية فيها، ممّا يحد من قدرتها على النمو والتوسع. فهي تتسم بحد أدنى من التكامل الأفقي والعمودي، وتركز بالتالي على توريد الخدمات البسيطة والمتكررة مباشرة للمستهلك. علاوة على ذلك، تعمل معظم المؤسسات الصغرى والصغيرة في القطاع غير المنظم، وهي تخضع بالتالي لنسبة أقل من القيود القانونية وحد أدنى من الإشراف نظراً لصعوبة تطبيق القوانين المرعية الإجراء. كل ذلك يؤدي إلى تقليص العرض والطلب على الفرص المتاحة في سوق العمل اللبنانية، وتدني جودة الوظائف المتاحة التي تقتصر عموماً لأدنى أشكال الحماية والضمانات.

وبالإضافة لما تقدّم، يتعرض الفلسطينيون لعقبات وصعوبات إضافية تحول دون وصولهم إلى الوظائف اللائقة. فعلى خلاف الحال في سوريا والأردن حيث أقر لهم القانون ذات الحقوق الاجتماعية والاقتصادية الممنوحة للمواطنين، يقوم القانون اللبناني بتقييد سوق العمل أمام الفلسطينيين ومنعهم من مزاوله عدد من المهن، منها

الرسم ٤,١: معدلات العمالة والنشاط لدى الفلسطينيين بحسب العمر (%)



البانغ ٩٠٪ (تيلتنز، ٢٠٠٥؛ مؤسسة فافو، ٢٠٠٦). وترتفع معدلات العمالة مع التقدم في السن، مع تسجيل المعدل الأدنى في فئة الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٤-١٥ سنة (الرسم ٤,١). كما تسجل تلك الفئة معدلات نشاطاً متدنية نظراً لانشغال العديدين فيها بتحصيل الدراسة. وكما هو متوقع، إن تدني معدل العمالة يعكس الارتفاع المتوقع لمعدل البطالة في صفوف الشباب (مراجعة الخانة ٤,١ التي تفيد بالمزيد من التفاصيل حول وضع الشباب الفلسطيني في سوق العمل). وتسجل معدلات العمالة الأعلى في فئة الأكبر سناً، مما يعني أن الأفراد المسنين الذين لا يعملون ينسحبون من القوى العاملة بدل البحث عن عمل في سنهم. فيهبط معدل النشاط لغاية ١٠٪ في فئة الذين بلغوا ٦٥ سنة وما فوق.

الفقر، حيث أن الفقر الذي يطال العديد من الأسر الفلسطينية يضعف آمال الباحثين عن عمل في إيجاد وظيفة أفضل، خاصة وأن ٦٦٪ تقريباً من الفلسطينيين هم فقراء، مقابل ٣٥٪ للبنانيين.^{١٣} أما العامل الثاني فيرتبط بإحباط الفلسطينيين الباحثين عن عمل، حيث أن سوق العمل اللبنانية ضيقة أصلاً وباتت أضيق أمام الفلسطينيين بسبب القيود القانونية المفروضة عليهم وميل العديد من أصحاب العمل إلى ممارسة التمييز بحقهم.

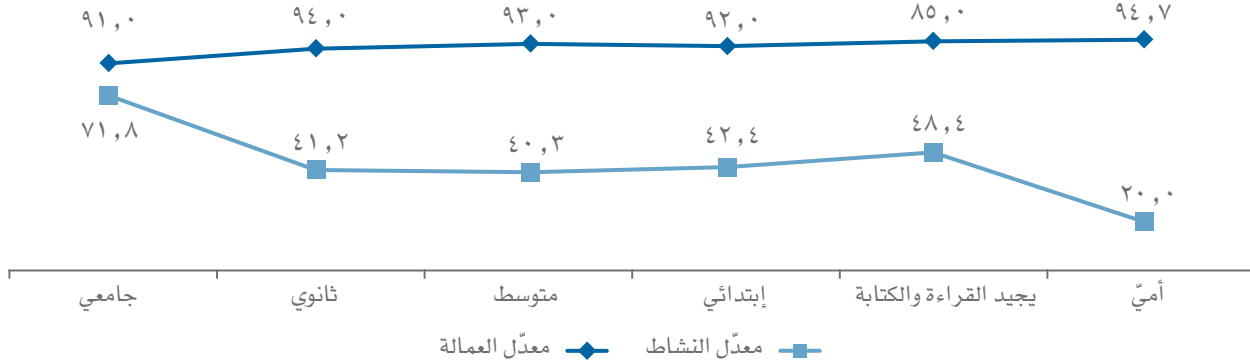
معدلات العمالة لدى الفلسطينيين

كشفت المسح عن معدل إجمالي للعمالة^{١٤} في صفوف اللاجئين الفلسطينيين يناهز ٩٢٪ (٩٣٪ للذكور و ٨٥٪ للإناث)، وهو معدل يتفوق قليلاً على معدل العام ١٩٩٩ البالغ ٨٣٪ ومعدل العام ٢٠٠٦

١٣ شعبان وآخرون، ٢٠١٠. تم حساب نسبة الفقر لدى اللبنانيين باستخدام نفس خط الفقر المعتمد للاجئين، بالاستناد إلى نتائج مسح الأوضاع المعيشية للأسر للعام ٢٠٠٤ والمحدث لسنة ٢٠١٠.

١٤ يضم العاملون (أو القوى العاملة الفعلية) كل الذين يشاركون في القوى العاملة (أي الناشطين اقتصادياً) الذين زاولوا فعلياً أي عمل في الأسبوع السابق، لمدة ساعة أو أكثر، سواء بأجر أو بدون أجر.

الرسم ٤,٢: معدلات العمالة والنشاط لدى الفلسطينيين بحسب المستوى الدراسي (%)



ونوع القطاعات والمهن التي يعملون فيها، وشروط العمل من حيث الدخل والمزايا. كما يحاول هذا القسم المقارنة بين خصائص العاملين الفلسطينيين وخصائص العاملين اللبنانيين عند الإمكان. سوف يتضح من البيانات أن الفرص المتاحة أمام العاملين الفلسطينيين محدودة؛ فتجدها من جهة بنية الاقتصاد اللبناني الذي تطفئ عليه المؤسسات الصغرى التي تعرض القليل من فرص العمل، واللائقراطية التي تحرم معظم العمال من الحماية الاجتماعية كالتأمين الصحي ومعاش التقاعد، وتدني الأجور وفرص التقدم المهني. كما سوف تظهر البيانات المفصلة أدناه أن العامل الفلسطيني يتعرض لأعباء إضافية يفرضها عليه وضعه القانوني والتمييز الممارس بحقه. فعمله لا يخوله الاستفادة من التأمين الصحي أو معاش التقاعد، كما أن الدخل الذي يحققه أدنى من دخل العامل اللبناني عند تساوي المهنة وشروط العمل.

وتتوضح الصورة أكثر لدى المقارنة مع معدلات النشاط، فعلى خلاف معدلات العمالة، ترتفع معدلات النشاط مع ارتفاع المستوى الدراسي حيث أن معدل النشاط لدى الجامعيين ٤ أضعاف هذا المعدل تقريباً لدى الأميين (الرسم ٤,٢). ولعل هذا التناقض مرده إلى عاملين اثنين: (١) إن الأميين كمجموعة يشملون نسبة كبيرة من المسنين والمرضى؛ (٢) إن الأفراد الذين يستثمرون في تحصيل الدراسات الجامعية أكثر استعداداً للبحث عن عمل من أجل تحقيق عائد على استثمارهم.

ختاماً، إن غير المتعلمين أقل ميلاً إلى الانخراط في القوى العاملة، ولكن في تلك الحالة يبدو أنهم يقبلون بأي عمل يعرض عليهم، في حين أن الجامعيين أكثر ميلاً إلى مزاوله نشاط اقتصادي لكنهم يواجهون صعوبة في إيجاد عمل مناسب.

خصائص العمال الفلسطينيين

يستعرض هذا القسم بمزيد من التفصيل سمات الفلسطينيين العاملين في لبنان، منها الخصائص الديموغرافية والاجتماعية،

الخاصة ٤,١: خصائص العمالة لدى الشباب الفلسطيني

تعمل النسبة الأكبر من الشباب في قطاع البناء (٣٤٪)، علمًا أن معظم هؤلاء العمال من الذكور. بالمقابل، تعمل النسبة الأكبر من النساء في مجال الصناعات الغذائية (١٨٪) ومحلات المفرق المتخصصة (١٥٪) والخدمات الصحية والاجتماعية (١٤٪).

حوالي ٤٠٪ من الشباب العاملين مستخدمون على أساس شهري وأكثر من النصف مستخدمون على أساس يومي، مما يؤدي إلى انعدام الأمن الوظيفي لديهم. في مطلق الأحوال، إن الغالبية الساحقة من هؤلاء الشباب لا يعملون بموجب عقد خطي، مما يعرضهم لظروف عمل سيئة وخطر البطالة المفاجئة. غير أن غياب العقود الخطية مشكلة معممة في لبنان يعاني منها كل من اللبنانيين والأجانب واللاجئين.

أخيرًا وليس آخرًا، تستشري مستويات البطالة في هذه الشريحة العمرية بمعدل ١٨٪، علمًا أن البطالة لدى النساء ضعف البطالة لدى الذكور (٣٢٪ مقابل ١٥٪). غير أنها تبقى أدنى من البطالة لدى اللبنانيين الشباب والتي قدرت بمعدل ٢٢٪ سنة ٢٠٠٧.

يُناهز معدل النشاط لدى الفلسطينيين الشباب (بين ١٥ و ٢٤ سنة) في لبنان ٣١٪، وهو أدنى بكثير من معدل النشاط لدى مجموع اللاجئين (٤٢٪) ولكنه مشابه لمعدل النشاط لدى اللبنانيين الشباب (٣١٪). وهذا أمر متوقع خاصة وأن العديد من الشباب ما زالوا على مقاعد الدراسة ولم يخرطوا في سوق العمل بعد.

كما أن المستوى العلمي للعاملين الشباب شبيهه بالمستوى العلمي العام حيث أن ٣٠٪ أنجزوا مرحلة المتوسط و٣٦٪ أنجزوا مرحلة الابتدائي. وتلك النسب مشابهة لبعض الشيء لنسب العاملين الشباب من اللبنانيين، حيث أن ٢٢٪ منهم حصلوا التعليم المتوسط و ٢٨٪ حصلوا التعليم الابتدائي. غير أن الفرق الأبرز يكمن على مستوى التعليم الجامعي خاصة وأن ٤٪ من الشباب الفلسطينيين يحملون شهادة جامعية مقابل ١٩٪ من نظرائهم اللبنانيين.

وينعكس تدني مستوى التعليم على طبيعة الوظائف التي يزاولها الشباب. في الواقع، يعمل ٢٥٪ منهم في قطاع البناء والمصالح ذات الصلة في حين يعمل ١٥٪ في المعادن والآليات و١٢٪ في وظائف بسيطة، مقابل ٧٪ فقط في الوظائف المهنية والإدارية. أما النساء، فالعاملات من بينهن يعملن في وظائف أعلى مرتبة من الرجال، حيث أن ٢٥٪ من النساء بين ١٥ و ٢٤ سنة يشغلن وظائف إدارية ومهنية مقابل ٤٪ فقط من الرجال من نفس الشريحة العمرية. وهو نمط يتسم به مجموع الفلسطينيين، كما يتسم به اللبنانيون بين ١٥ و ٢٤ سنة.

توزيع العاملين بحسب العمر والجنس والتوزيع الجغرافي

على صعيد التوزيع الجغرافي للعاملين، يتضح أن صيدا تضم ثلث العاملين الفلسطينيين تقريباً (٣١٪) تليها طرابلس وصور بنسبة ٢٣٪ و ١٩٪ تبعاً (الرسم ٤, ٣). ولا تعكس تلك النسب أي اختلافات لافتة بين معدلات النشاط والعمالة، بل هي تعكس التوزيع العام للفلسطينيين المقيمين في لبنان.

يطغى عنصر الذكور على القوى العاملة الفلسطينية، حيث أن نسبة العمالات من مجموع العاملين تراجمت من ٢١٪ سنة ١٩٩٩ لغاية ١٧٪ (مؤسسة فافو، ٢٠٠٣). كما أن تركيبة القوى العاملة متجانسة نسبياً في جميع المناطق (الرسم ٤, ٤)، مع تسجيل النسبة الأعلى للإناث في بيروت (٢٠٪) والأدنى في صيدا وطرابلس (١٦٪).

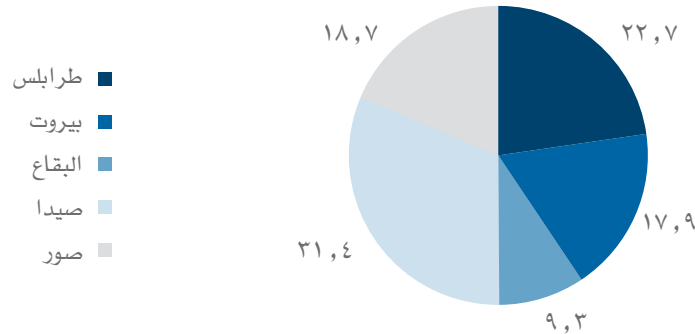
إن نصف العاملين الفلسطينيين تقريباً تتراوح أعمارهم بين ٢٥-٤٤ سنة، أسوة بالعاملين اللبنانيين (٥٢٪ و ٥٤٪ تبعاً). غير أن الفرق الأكبر بينهما يكمن في انخراط الفلسطينيين في العمل في سن

مبكرة (كما ورد أعلاه). في الواقع، إن نسبة العاملين الفلسطينيين ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٩ سنة ضعف تلك النسبة لدى اللبنانيين (٨٪ و ٤٪ تبعاً). بالمقابل، إن نسبة العاملين اللبنانيين ممن تجاوزوا ٦٠ سنة (٨٪) ضعف تلك النسبة لدى الفلسطينيين (٤٪) (الرسم ٤, ٥).

بصورة إجمالية، إن المستوى الدراسي للعاملين الفلسطينيين أدنى من المستوى الدراسي للعاملين اللبنانيين، علماً أن ١١٪ فقط من الفلسطينيين يحملون شهادة جامعية مقابل ٢٤٪ للبنانيين. علاوة على ذلك، أكثر من ٦٠٪ لم يتجاوزوا مرحلة الابتدائي، مما يعكس التوجه المسجل لدى مجموع السكان (مراجعة الفصل الأول والفصل الثاني). كما أن نسبة الجامعيات تكاد تبلغ ضعف نسبة الجامعيين في مختلف المناطق اللبنانية، مما يعكس على الأرجح المشاركة الأكبر للجامعيات في القوى العاملة (الرسم ٤, ٦).

تضم منطقة البقاع أعلى شريحة من العاملين المتعلمين، حيث تسجل أدنى نسبة من العاملين الأميين أو الذين يجيدون القراءة الكتابة (١٦٪) وأعلى نسبة من العاملين الجامعيين (١١٪).

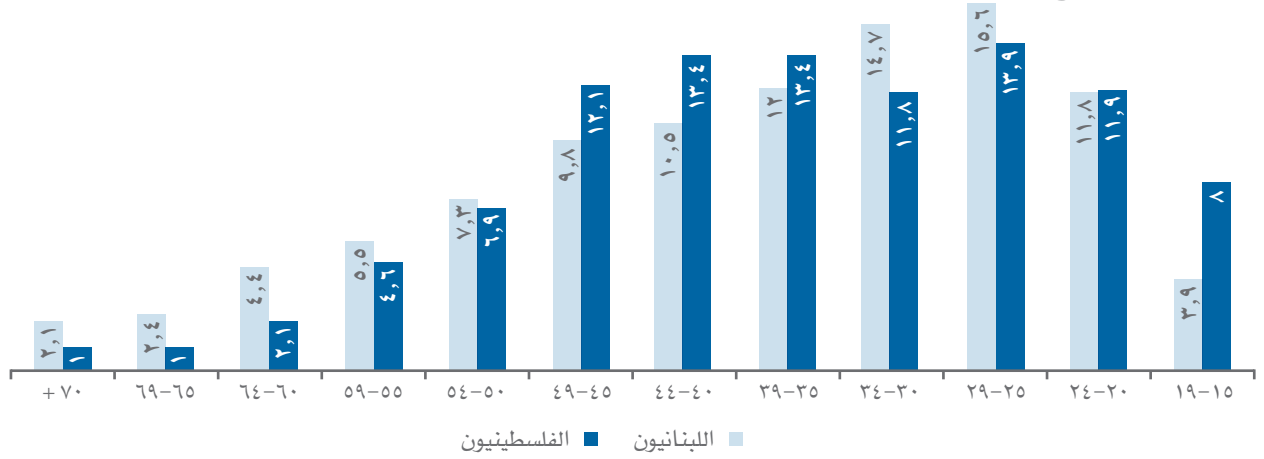
الرسم ٤, ٣: توزيع العاملين الفلسطينيين بحسب المناطق (٪)



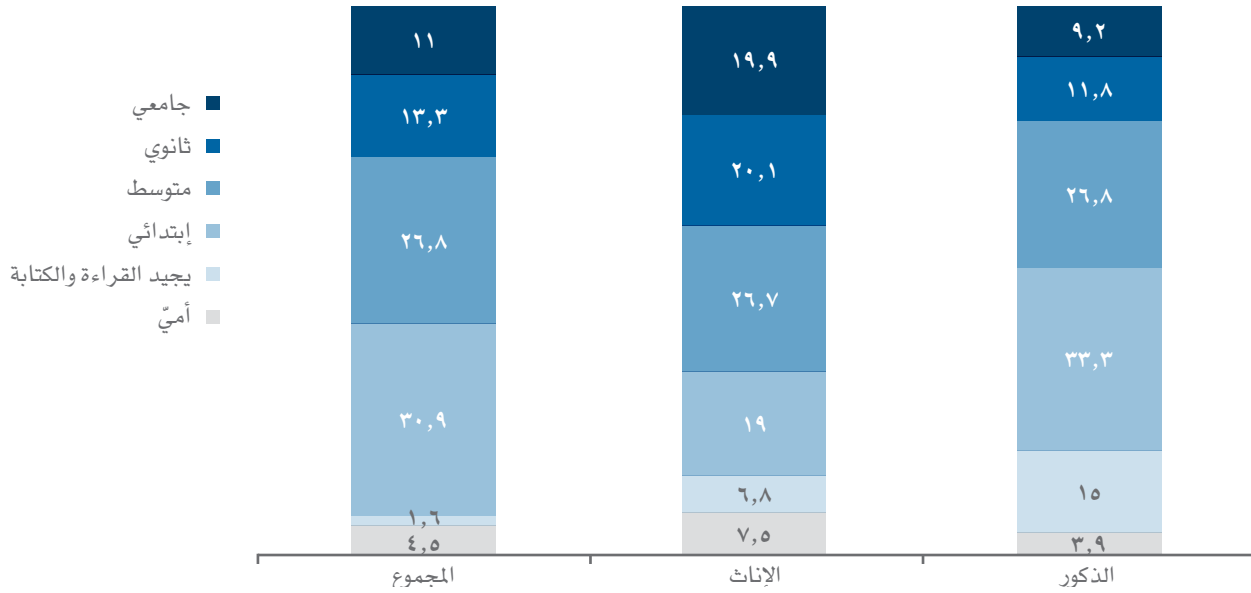
الرسم ٤,٤: نسبة العملات بحسب المناطق (%)



الرسم ٤,٥: توزيع العاملين الفلسطينيين واللبنانيين بحسب العمر (%)



الرسم ٤,٦: توزيع العاملين الفلسطينيين بحسب مستوى التحصيل العلمي والجنس (%)



للبنانيين (الرسم ٤,٧). كذلك فإن ٣١٪ من العاملين الفلسطينيين يتقاضون أجورهم أسبوعياً أو يومياً أو على أساس الإنتاج، مقابل ١٠٪ فقط للعاملين اللبنانيين. أما فئة العاملين لحسابهم الخاص فيمثلون ١٨٪ تقريباً من اللاجئيين الفلسطينيين العاملين، وهي نسبة موازية لنسبة الفلسطينيين العاملين لحسابهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لكنها أدنى من نسبة اللبنانيين العاملين لحسابهم (٢٣٪). أخيراً، ٩٪ فقط من العاملين الفلسطينيين هم أصحاب عمل، وهي نسبة موازية لتلك المسجلة لدى اللبنانيين ولكنها أدنى من تلك المسجلة لدى العاملين في الأراضي الفلسطينية المحتلة (٦٪) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٢).

على صعيد التوزيع بين الجنسين، يبدو أن ٧٠٪ من الفلسطينيات يعملن في وظائف شهرية مستقرة، أسوة باللبنانيات، في حين أن

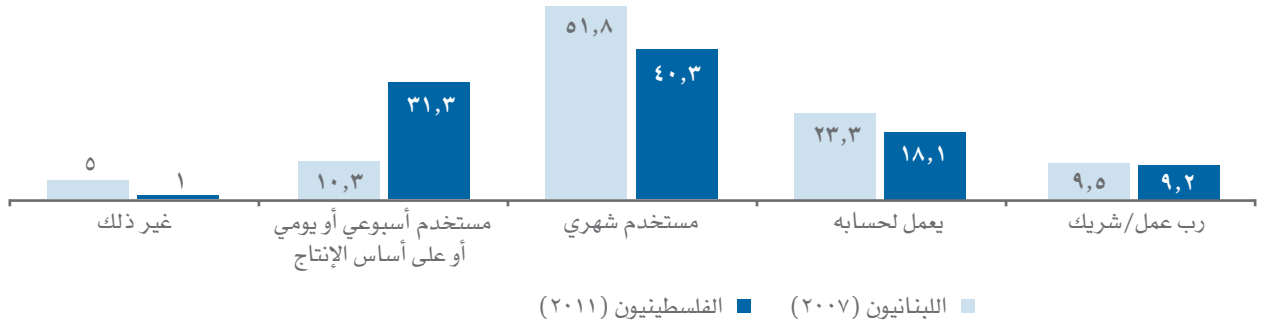
والمفاجئ أن الجامعيين لا يتركزون في بيروت، بل يعمل ٧٠٪ من أصحاب الشهادات الجامعية والعليا في صيدا وطرابلس وصور، مقابل ١٣٪ فقط في بيروت. أخيراً، تسجل أعلى نسبة من العاملين الأميين في صور (٢٧٪).

الوضع في العمل

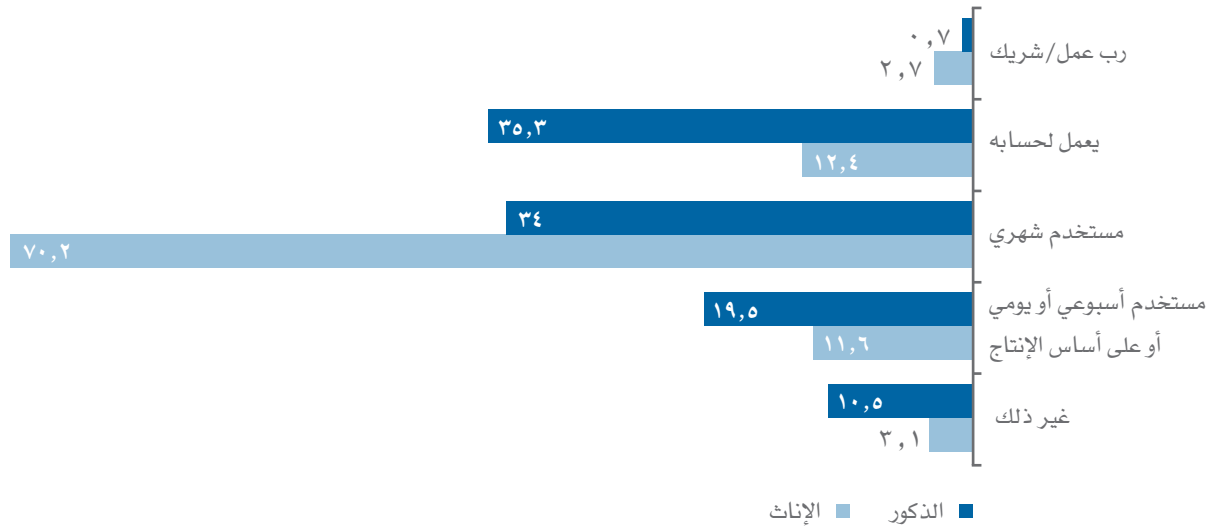
يُعتبر الأمن الوظيفي من أبرز مستلزمات العمل اللائق، إذ يضمن للعامل دخلاً مستقرًا نسبيًا على مدار السنة. ويبدو أن الفلسطينيين يواجهون شروط عمل أصعب في سوق ٤٠٪ من اللبنانيين فيها يعملون في القطاع غير النظامي أصلاً^{١٥}. فوحدهم ٤٠٪ من الفلسطينيين مستخدمون بأجر شهري مقابل ٥٢٪

١٥ تقديرات مؤسسة البحوث والاستشارات.

الرسم ٤,٧: توزيع العاملين الفلسطينيين واللبنانيين بحسب الوضع في العمل (%)



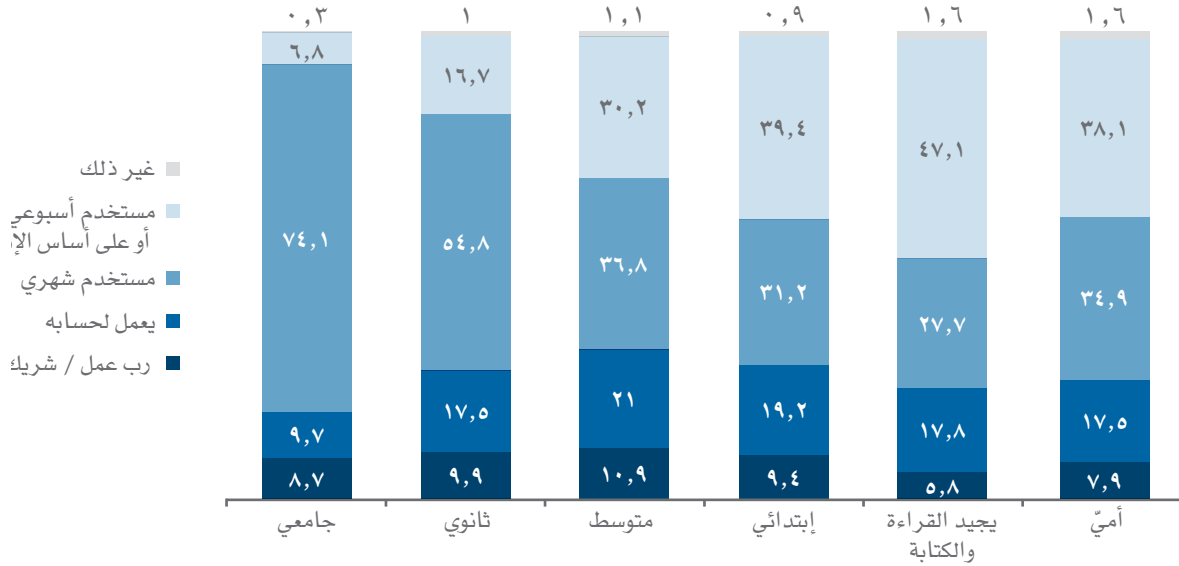
الرسم ٤,٨: توزيع العاملين بحسب الوضع في العمل والجنس (%)



مصادر دخل غير مستقرة. فيحسب نتائج المسح، ١٩٪ من الأسر الفلسطينية يعيها رب أسرة يتقاضى أجره أسبوعياً أو يومياً أو على أساس الإنتاج. أخيراً، وحدهم ٣٪ من النساء هن صاحبات عمل مقابل ١٠٪ من الرجال.

الذكور يتوزعون بين وظائف شهرية (٢٤٪) وأعمال غير مستقرة بأجر أسبوعي أو يومي أو على أساس الإنتاج (٢٥٪) (الرسم ٤,٨). لكن بما أن الأغلبية الساحقة من العاملين مكونة من الرجال، نستنتج أن عدداً كبيراً من الأسر الفلسطينية تعتمد على

الرسم ٤,٩: توزيع العاملين بحسب الوضع في العمل ومستوى التحصيل العلمي (%)



العاملات مستخدمات في وظائف شهرية بغض النظر عن مستوى التحصيل العلمي، كما هو مبين أعلاه.

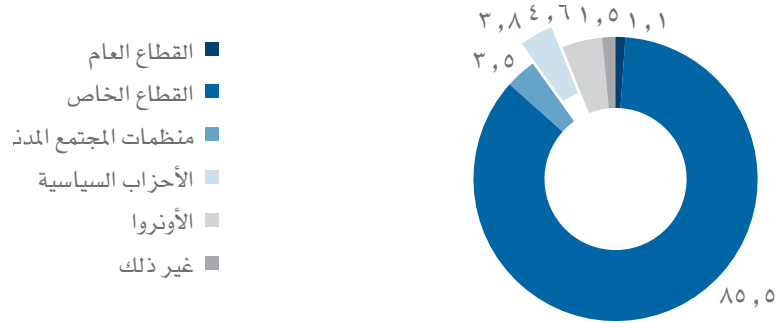
توزيع العاملين الفلسطينيين بحسب القطاعات

يعكس توزيع اللبنانيين بين مختلف قطاعات العمل ملامح اقتصاد يعتمد اعتماداً كبيراً على قطاعات متدنية الإنتاجية، معظم مؤسساتها غير نظامية وقدرتها محدودة على خلق فرص العمل. فيحسب دراسة أجراها البنك الدولي ومؤسسة البحوث والاستشارات (CRI) سنة ٢٠١٠، نصف العاملين في لبنان تقريباً هم في قطاع الخدمات (بما فيه خدمات النقل والخدمات المالية) في حين أن ٣٠٪ هم في قطاع التجارة (البنك الدول، ٢٠١١). ١٦٪

إن سوق العمل المتاحة للفلسطينيين في البقاع هي الأكثر استقراراً، ففيها النسبة الأكبر من المستخدمين الشهريين لكل من الذكور (٥١٪) والإناث (٧٧٪). كما فيها النسبة الأدنى من المستخدمين بأجور أسبوعية أو يومية أو على أساس الإنتاج (١٣٪)، علماً أن المعدل الوطني يبلغ ٣١٪. من جهة أخرى، في صور أعلى نسبة من أرباب العمل أو الشركاء لكل من الذكور (١٣٪) والإناث (٧٪).

وعلى الرغم من الصعوبة الزائدة التي يواجهها الجامعيون في إيجاد عمل، يبدو أن التحصيل العلمي يعزز الأمن الوظيفي، فثلاثة أرباع الجامعيين تقريباً مستخدمون في وظائف شهرية في حين أن قرابة نصف الذين يجيدون القراءة والكتابة مستخدمون بأجور أسبوعية أو يومية أو على أساس الإنتاج. لدى الإناث، لا يؤثر المستوى الدراسي بالدرجة نفسها على الوضع في العمل، فمعظم

الرسم ٤,١٠: توزيع العاملين بحسب القطاع (%)



فقط من العاملين اللبنانيين يعملون في قطاعات الإنتاج الكلاسيكية أي الخدمات والصناعات ذات الإنتاجية العالية.

وقد ترسّخ هذا الاتجاه في السنوات الأخيرة مع فقدان العديد من الوظائف في الزراعة والصناعة، قائلها ارتفاع في نسبة الوظائف في التجارة والخدمات. فعلى مر العقود الأربعة الأخيرة، ارتفعت حصة التجارة والخدمات بمعدل ١٠٪ و ٨٪ تبعاً، على حساب الزراعة والصناعة التي تراجعت بنسبة ١٣٪ و ٧٪ تبعاً. على مستوى التوزيع بين الجنسين، تعمل أكثرية من اللبنانيات في قطاع الخدمات (٦٤٪) في حين أن الرجال لا ينحسرون في مجال معين بل يتوزعون على عدة قطاعات منها الخدمات (٣٤٪) والتجارة (٢٥٪) والصناعة (١٥٪).

ونتيجة القيود القانونية التي تحظر على الفلسطينيين العمل في القطاع العام، تعمل الأغلبية الساحقة من الفلسطينيين في القطاع الخاص، وهو أمر لم يتغير كثيراً مع الوقت. فنسبة العاملين في القطاع الخاص سجلت ارتفاعاً بسيطاً من ٨٠٪ سنة ١٩٩٩ (مؤسسة فافو، ٢٠٠٣) لغاية ٨٦٪ وقت إجراء هذا المسح (الرسم ٤,١٠). وتُعزى هذه الزيادة إلى تراجع التوظيف في منظمات المجتمع المدني والأسر الخاصة. تستقطب وكالة الأونروا والمنظمات

الأهلية نسبة كبيرة من الإناث (٢٠٪ مقابل ٦٪ للذكور)، لأسباب لها تتعلق بظروف العمل المناسبة للمرأة في تلك المنظمات وكونها تركز على قطاعي التعليم والصحة الأكثر استقطاباً للنساء، بخاصة الجامعيات.

نظراً لطبيعة الاقتصاد اللبناني، ينحصر ٥٦٪ من العاملين الفلسطينيين في قطاعين فقط هما البناء (٢٩٪) والتجارة (٢٧٪). وتعمل نسبة مماثلة من اللبنانيين في التجارة (٢٣٪) علماً أن ٦٪ فقط من العاملين اللبنانيين يزاولون أعمال البناء. أخيراً، ٢٪ فقط من العاملين الفلسطينيين مستخدمون في قطاع الفنادق والمطاعم رغم أن هذا القطاع مزدهر في لبنان (الجدول ٤,١).

إضافة لذلك، يخفي توزيع العاملين على مختلف القطاعات تفاوتاً كبيراً بين الجنسين، فعنصر الإناث يطغى على قطاعات التعليم والصحة وغير ذلك من القطاعات الخدمية^{١٦} في حين يطغى عنصر الذكور على قطاعي البناء والتجارة.

١٦ تضم فئة «غير ذلك» الخدمات الآتية: الخدمات المالية والتأمين ومرافق الغاز والمياه إلى جانب خدمات تصفيف الشعر، تنظيف الملابس، المجتمع المدني، المنظمات الدولية، النقابات، الجمعيات المهنية والأحزاب السياسية.

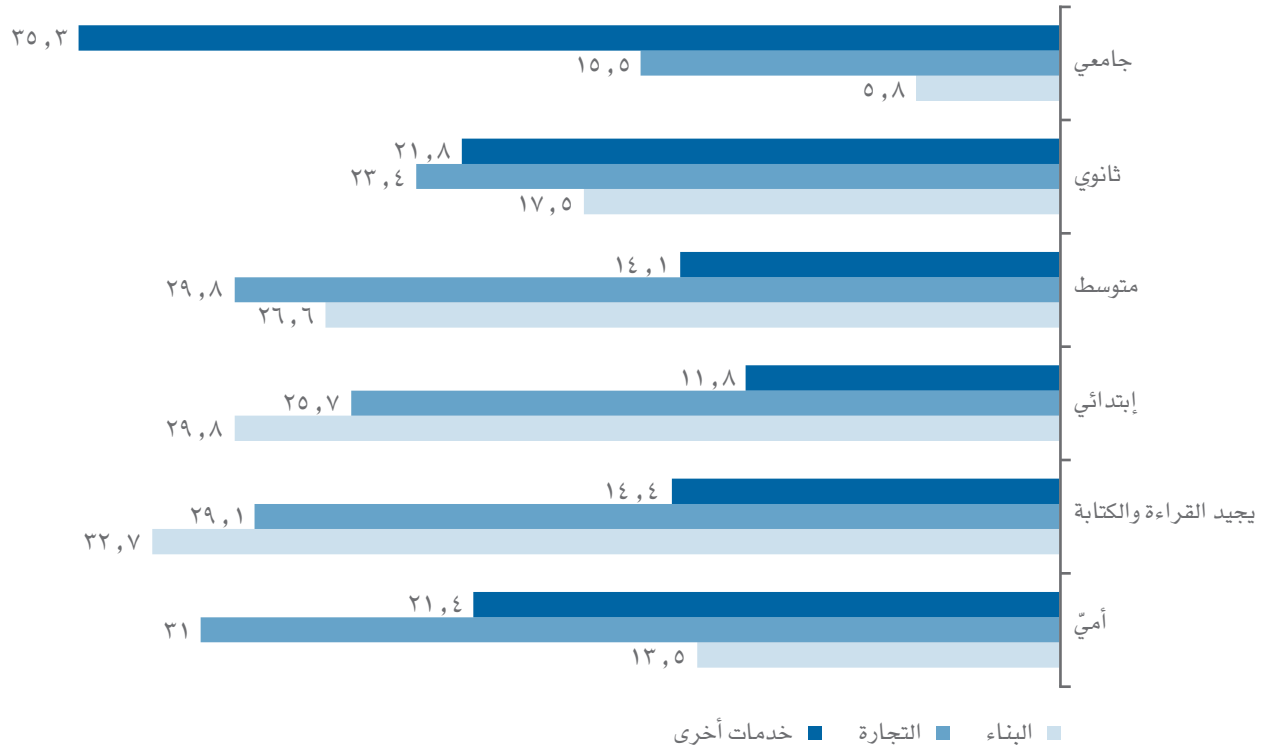
الجدول ٤,١: توزيع العاملين بحسب القطاع والجنس (%)

المجموع	الإناث	الذكور	
٤,١	٢,٣	٤,٥	الزراعة
١١,٩	١٣,٣	١١,٦	الصناعة
٢٤,٠	١,٥	٢٨,٦	البناء
٢٥,٩	١٩,٣	٢٧,٣	التجارة
٢,١	٠,٦	٢,٤	الفنادق والمطاعم
٤,٩	١,٢	٥,٦	النقل والتخزين
٤,٢	١٦,٤	١,٦	التعليم
٥,٣	١٧,٠	٢,٩	الصحة
١٧,٧	٢٨,٣	١٥,٥	غير ذلك
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع

أمَّا الجامعيين فيتم استخدامهم بصورة أساسية في «غير ذلك» من المجالات فضلاً عن التعليم والصحة، على عكس التجارة والبناء حيث يتركز غير المتعلمين أو ذوو المستوى الدراسي المحدود (الرسم ١١, ٤).

ويبقى توزيع العاملين بحسب القطاعات متجانساً نسبياً بين مختلف المناطق، باستثناء الزراعة التي تستحوذ على ١٧٪ في صور بالمقارنة مع معدل لا يتجاوز ٢٪ في سائر المناطق. وقد تراجعت نسبة الفلسطينيين العاملين في الزراعة من ١١٪ سنة ١٩٩٩ لغاية ٤٪ وقت إجراء هذا المسح.

الرسم ٤,١١: توزيع العاملين بحسب مستوى التحصيل العلمي في بعض القطاعات المختارة (%)



الخانة ٤,٢: خصائص الفلسطينيين العاملين في البناء

أو على أساس الإنتاج، في حين أن أكثر من ٦٠٪ يعملون في مؤسسات صغرى تضم أقل من ٥ عمال (الرسم ١٣, ٤).

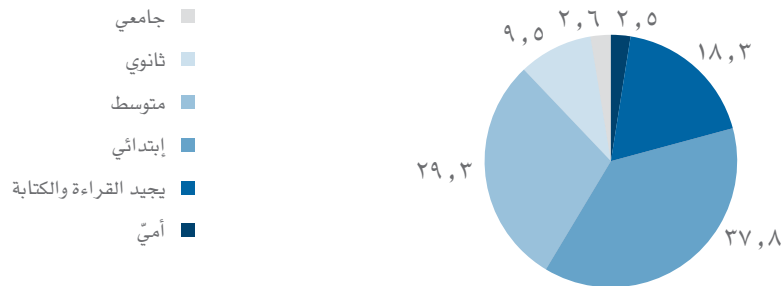
وكما هو متوقع في مثل هذه الظروف، جميع العمال تقريباً يعملون بدون إجازة عمل. ورغم أن ٦٠٪ من بينهم يعملون لدى رب عمل فلسطيني، غير أنهم يتعاقدون شفهيًا مع صاحب العمل بنسبة ٩٥٪ ولا يحصلون على أية تقديرات كالتأمين الصحي والإجازة السنوية أو الإجازة المرضية. لكن هذا الأمر ينسحب على كل من اللبنانيين والفلسطينيين في قطاع البناء الذي يفتقر إلى التنظيم على صعيد المؤسسات والعمال على السواء.

أخيراً، ٨٠٪ من العاملين في البناء تقريباً يكسبون دخلاً لا يتجاوز الحد الأدنى للأجور. فهم يتقاضون أقل من ٥٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية في الشهر بنسبة ٥٤٪ علماً أن الدخل المتوسط لعمال البناء لا يتجاوز ٥٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية.

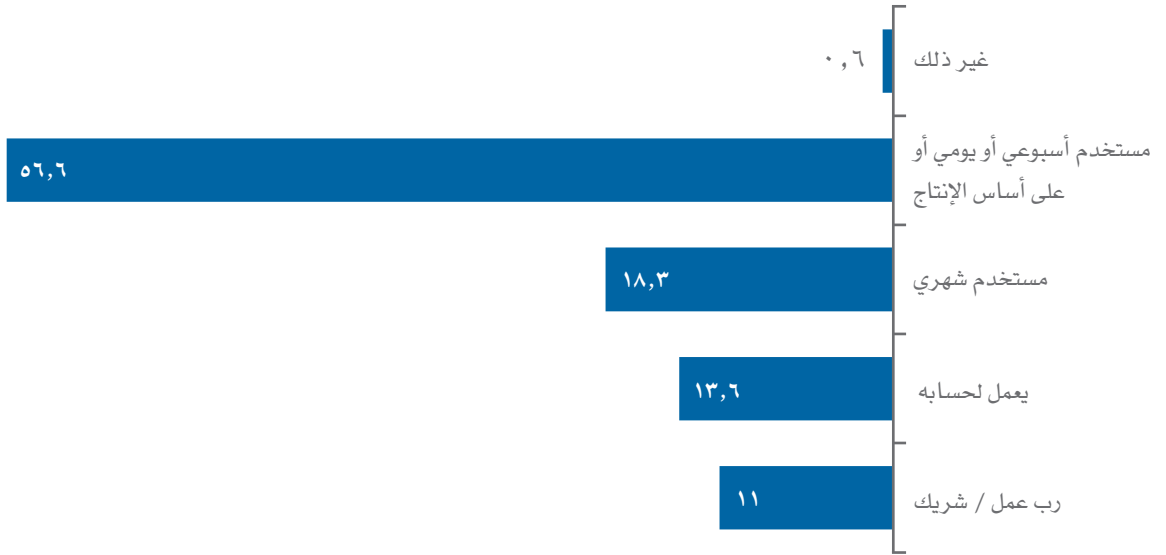
جميع العاملين في البناء هم من الرجال وجميعهم يزاولون أعمالاً بسيطة. عمرهم ٣٣ سنة بالمعدل مقابل ٣٧ سنة لمجموع العاملين. في الواقع، ٢٨٪ من العاملين في البناء دون ٢٤ سنة، مما يعني أنهم يبدؤون العمل في هذا المجال في سن مبكرة. وأكثر من ٦٠٪ من بينهم يعملون أسرهم. وهم يقيمون بنسبة ٣٠٪ في صيدا و ٣٠٪ أيضاً في طرابلس كما هو متوقع، لازدهار أعمال البناء عادة في المدن. إن ٧٪ فقط من عمال البناء يقيمون في البقاع. كما أن ٩٠٪ من بينهم بلغوا مرحلة المتوسط على الأكثر، ما يعكس الانخراط في العمل في سن مبكرة (الرسم ١٢, ٤). ومن المثير للاهتمام معرفة إن كان الشباب يتسربون من الدراسة لتوافر عمل في البناء أو إن كانوا يتركون الدراسة لأسباب أخرى ويبدؤون بالبحث عن عمل، ثم ينتهي بهم الأمر في قطاع البناء كونهم غير مؤهلين لأية وظائف أخرى.

ويقضي العاملون في البناء ٤٤ ساعة تقريباً في العمل في الأسبوع. ٦٠٪ تقريباً يتقاضون أجرهم بالأسبوع أو اليوم

الرسم ٤,١٢: توزيع العاملين في البناء بحسب مستوى التحصيل العلمي (%)



الرسم ٤,١٣: توزيع العاملين في البناء بحسب الوضع في العمل (%)



الخانة ٤,٣: خصائص الفلسطينيين العاملين في التجارة

الفرعية. يتراوح العمر المتوسط بين ٣٤ سنة للعاملين في تصليح السيارات و ٤١ سنة للعاملين في محلات الجملة ومحلات المفرق غير المتخصصة ومبيعات المفرق خارج المحلات. وتُسجل النسبة الأعلى للإناث في مبيعات المفرق المتخصصة وغير المتخصصة (٢١٪ و ١٧٪ تبعاً). ولا يسجل أي فرق يذكر بين مستوى التحصيل العلمي لمختلف الفئات الفرعية. كما أن خمس العاملين في مبيعات المفرق غير المتخصصة يعملون في محلات ملاصقة لمنازلهم.

بالنسبة لحجم المؤسسات، ومع العلم أن ٨٢٪ من المؤسسات التجارية مكونة من أقل من ٥ عمال، ٤٠٪ من مؤسسات الجملة يزيد عدد العاملين فيها عن ٥ و ٢٠٪ يزيد عدد العاملين فيها عن ١٥، يليها تصليح الأدوات المنزلية وتصليح السيارات حيث أن ٢٣٪ و ٢١٪ (تبعاً) من تلك المؤسسات تضم أكثر من ٥ عمال (الرسم ١٦، ٤).

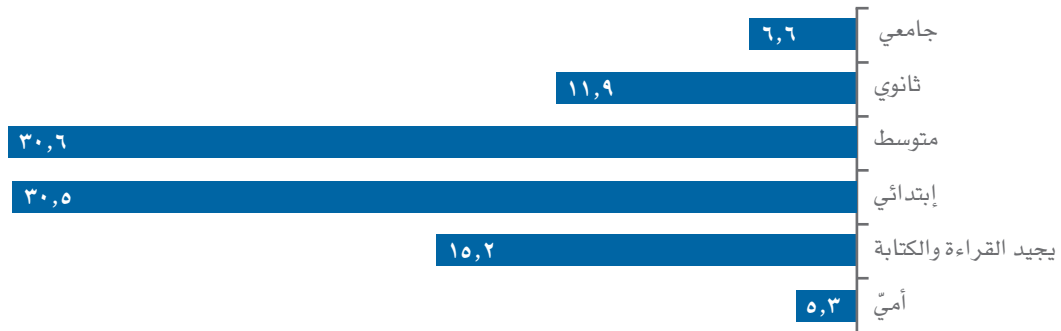
فالمؤسسات الأكبر حجماً تعني بالضرورة ارتفاع نسبة العاملين إلى أصحاب العمل أو العاملين لحسابهم الخاص. وهذه هي الحال في مجال مبيعات الجملة وتصليح السيارات حيث أن أكثر من ٦٥٪ من العاملين هم أجراء (الرسم ١٧، ٤). بالمقابل، أكثر من نصف العاملين في مبيعات المفرق خارج المحلات يعملون لحسابهم الخاص. في الواقع، يبدو أن وضع العاملين في تجارة المفرق خارج المحلات هو الأسوأ حيث يكسب

إن معظم العاملين في التجارة من الذكور، علماً أن نسبة الذكور إلى الإناث متشابهة إلى حد بعيد لنسبة مجموع السكان العاملين. عمرهم ٣٨ سنة بالمعدل وتوزيعهم بحسب الشرائح العمرية شبيه بتوزيع مجموع العاملين. ٦٥٪ من بينهم يعملون أسرهم مقابل ٦٠٪ لمجموع العاملين. إلى ذلك، ربع العاملين في التجارة يقيمون في طرابلس والثالث في صيدا، وهو توزيع شبيه بالتوزيع الجغرافي لمجموع العاملين، باستثناء صور التي تضم ١٣٪ فقط من العاملين في التجارة مقابل ١٩٪ من مجموع العاملين. نصف العاملين في التجارة لم يتجاوزوا مرحلة التعليم الابتدائي و ٨٢٪ من بينهم لم يتجاوزوا مرحلة المتوسط (الرسم ١٤، ٤).

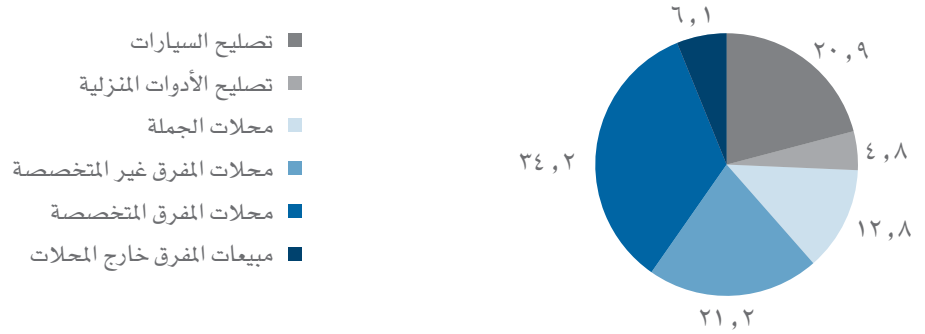
ويمكن تقسيم قطاع التجارة إلى ٦ مجالات تنطوي على بعض التفاوت في الخصائص الديموغرافية وشروط العمل، وهي: تصليح السيارات، تصليح الأدوات المنزلية، محلات الجملة، محلات المفرق غير المتخصصة، محلات المفرق المتخصصة، ومبيعات المفرق خارج المحلات. ويتوزع العاملون في تلك المجالات كما هو مبين في الرسم ١٥، ٤. إن محلات المفرق المتخصصة (التي تركز على فئة واحدة من السلع كالألبسة) تستحوذ على الحصة الأكبر، تليها محلات المفرق غير المتخصصة (مثل محلات السماننة) وتصليح السيارات.

وتختلف الخصائص الديموغرافية باختلاف الأنشطة

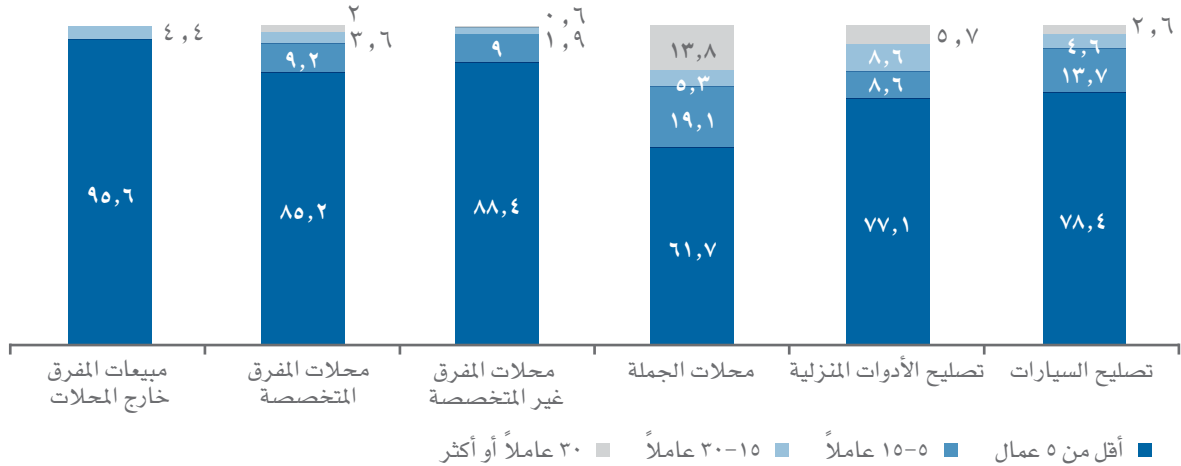
الرسم ١٤، ٤: توزيع العاملين في التجارة بحسب مستوى التحصيل العلمي (%)



الرسم ٤,١٥: توزيع العاملين في التجارة بحسب النشاط الفرعي (%)



الرسم ٤,١٦: توزيع العاملين في التجارة بحسب النشاط الفرعي وحجم المؤسسة (%)



يعملون لدى صاحب عمل لبناني، إلا في محلات المفرق غير المتخصصة حيث يستخدمهم فلسطينيون في أكثر من ٦٠٪ من الحالات. وبغض النظر عن فرع النشاط الاقتصادي أو جنسية صاحب العمل، فإن معظم العاملين في التجارة لا يحملون إجازة عمل ولا يستفيدون من أية مزايا كالتأمين الصحي أو الإجازات المرضية أو الإجازات السنوية.

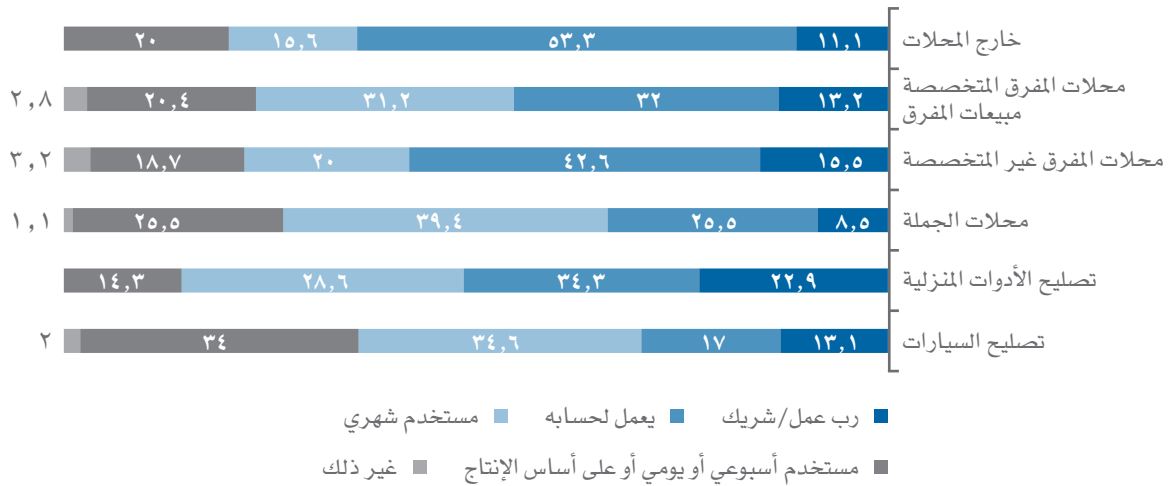
باختصار، يمكن القول إن العاملين في التجارة الذين يمثلون ٢٥٪ من مجموع العاملين مستخدمون جميعهم في الاقتصاد غير المنظم ويكسبون بأغليبتهم الساحة دخلاً بسيطاً، غير ثابت، دون الحد الأدنى للأجور ولا يمكن اعتباره بمثابة عمل لائق.

٨٠٪ منهم أجوراً باليوم أو أجوراً غير منتظمة ويحقق ٦٧٪ منهم دخلاً دون ٥٠٠,٠٠٠ ل في الشهر.

أما بالنسبة لباقي الأنشطة التجارية، فيكسب العاملون فيها دخلاً متديناً عموماً بمعدل ٥٠٠,٠٠٠ ل ل يتراوح بين ٤٢٠,٠٠٠ ل ل في مبيعات المفرق خارج المحلات لغاية ٥٩٢,٠٠٠ ألف ل ل في تصليح الأدوات المنزلية. غير أن تلك المعدلات تبقى دون الحد الأدنى للأجور المعمول به في لبنان.

كما هو متوقع، إن جميع العاملين في التجارة مستخدمون بصورة غير نظامية. وفي أكثر من نصف الحالات، هم

الرسم ٤,١٧: توزيع العاملين في التجارة بحسب النشاط الفرعي والوضع في العمل (%)



توزيع الفلسطينيين في مختلف المهن

إن التوزيع بحسب المهنة للعمال الفلسطينيين يظهر تركزاً في المهن المرتبطة بالبناء والتجارة - والتي تجذب حوالي خمس الفلسطينيين العاملين - يليها العمل في المبيعات والمهن الأولية. فئة قليلة من الفلسطينيين تعمل في الزراعة (٣٪)؛ وهي نسبة تدنت بشكل ملحوظ خلال السنوات الاخيرة من ١٢٪ في العام ١٩٩٩ (مؤسسة فافو، ٢٠٠٣).

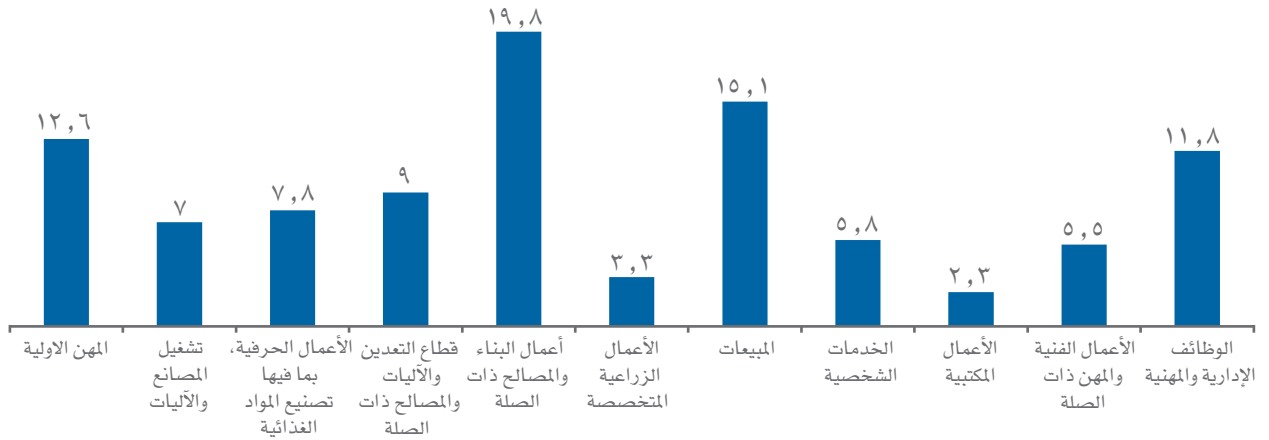
يسجل اختلاف كبير في التوزيع المهني لكل من الاناث والذكور في صفوف الفلسطينيين. فنصف العاملين الذكور تقريباً يعملون إما في البناء (٢٤٪) أو المبيعات (١٥٪) أو المهن الاولية (١٢٪). أما النساء فيعملن في مهن ذات مستوى أفضل. فأقل من النصف بقليل

يعملن في الوظائف الإدارية والمهنية (٢٨٪) أو في الاعمال الفنية (١٢٪). ونسبة النساء العاملات في المبيعات متقاربة مع الذكور.

كما هو متوقع، كلما ارتفع المستوى الدراسي كلما ارتفع مستوى الوظائف بالنسبة للفلسطينيين. في الواقع، يعمل ٥٧٪ من الجامعيين في الوظائف الإدارية والمهنية. بالمقابل، يعمل ٣٥٪ من الأميين و٢١٪ من الذين يجيدون القراءة والكتابة في مهن أولية. كما تظهر البيانات أن ٤٪ تقريباً من الجامعيين يعملون في مهن أولية (الرسم ١٩، ٤).

كما يُظهر تفصيل النتائج بحسب الجنس أن المستوى العلمي لدى الفلسطينيين يؤثر بصورة أكبر على المهن التي تشغلها النساء. فنسبة الأميات اللواتي يعملن في مهن أولية تكاد تبلغ ثلاثة أضعاف النسبة ذاتها لدى الذكور (٦١٪ مقابل ٢٤٪). ولعل هذا الأمر سببه

الرسم ٤، ١٨: توزيع العاملين الفلسطينيين بحسب المهنة (%)



الجدول ٤,٢: توزيع العاملين الفلسطينيين بحسب المهنة والجنس (%)

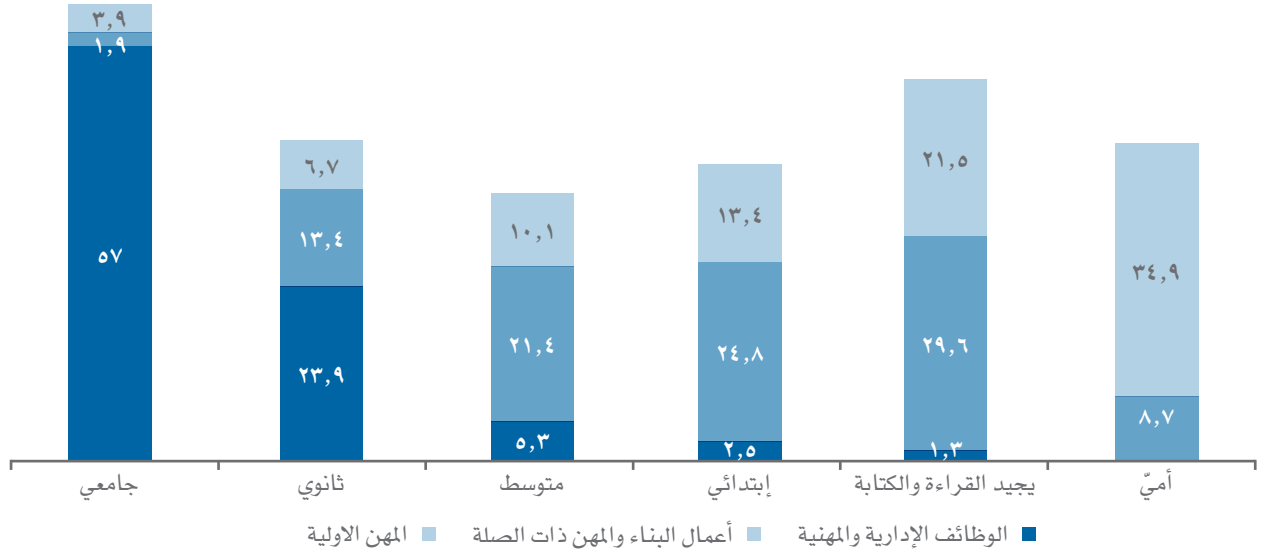
الذكور	الإناث	
٨,٤	٢٨,٣	الوظائف الإدارية والمهنية
٤,١	١٢,٢	الأعمال الفنية والمهن ذات الصلة
١,١	٨,١	الأعمال المكتبية
٦,١	٤,١	الخدمات الشخصية
١٤,٧	١٧,١	المبيعات
٣,٦	٢,١	الأعمال الزراعية المتخصصة
٢٣,٨	٠,٦	أعمال البناء والمصالح ذات الصلة
١٠,٧	٠,٨	قطاع التعدين والآليات والمصالح ذات الصلة
٧,٥	٨,٩	الأعمال الحرفية، بما فيها تصنيع المواد الغذائية
٨,٣	١,٢	تشغيل المصانع والآليات
١١,٨	١٦,٥	المهن الأولية
١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع

وعند تفصيل النتائج بحسب الجنس، يتبين أن الوظائف الإدارية والمهنية تتجاوز اعتبارات النوع الاجتماعي في البقاع حيث يعمل ١٨٪ من الذكور في الوظائف الإدارية والمهنية مقابل ٤٠٪ للإناث، علماً أن المعدل الوطني يبلغ ٢٨٪ و ٨٪ تبعاً. كذلك يبدو أن الأعمال الزراعية المنتشرة في صور لا تقتصر على أحد الجنسين، حيث يعمل ١٦٪ من الذكور و ٩٪ من الإناث في أعمال زراعية متخصصة مقابل ٤٪ و ٢٪ تبعاً على المستوى الوطني.

توظيف العديد من الذكور الأميين في المبيعات (الباعة الجوالين) أو البناء، وهي مهنة لا تزالها النساء عادة. بالمقابل، يبدو أن المرأة الجامعية تحصد فائدة أكبر من الشهادة الجامعية، حيث أن ٥٣٪ من الجامعيين يشغلون وظائف إدارية ومهنية مقابل ٦٧٪ للجامعيات.

ويبرز بعض التفاوت في التوزيع الجغرافي للمهن، فالوظائف الإدارية والمهنية نسبتها أعلى في البقاع (٢٢٪ مقابل ١٢٪ للمعدل الوطني) والأعمال الزراعية المتخصصة نسبتها أعلى في صور (١٥٪ مقابل ٣٪ للمعدل الوطني).

الرسم ٤,١٩: نسبة الفلسطينيين العاملين في مهن مختارة بحسب مستوى التحصيل العلمي (%)



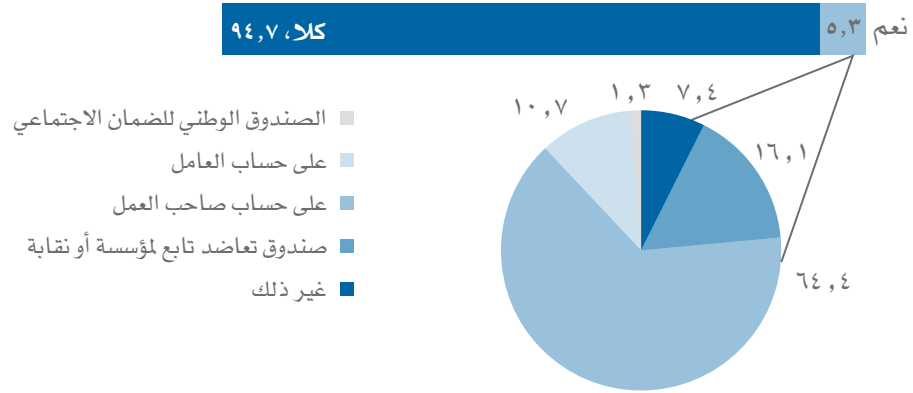
وبما أن معظم الفلسطينيين يشغلون وظائف غير نظامية، وأن الأقلية من العاملين في وظائف نظامية لا يستفيدون من التأمين الصحي للصناديق الوطنية، لا يستفيد إلا ٥٪ من الفلسطينيين العاملين من التغطية الصحية، علماً أن العاملين اللبنانيين المؤمنين يمثلون عشرة أضعاف هذه النسبة (٥٣٪) (إدارة الإحصاء المركزي، ٢٠٠٧). لا بل تراجع نسبة الفلسطينيين المضمونين عن مستوياتها السابقة البالغة ٧٪ سنة ١٩٩٩ (مؤسسة فافو، ٢٠٠٣). إن معظم الذين يستفيدون من التأمين الصحي مؤمنون على حساب صاحب العمل (٦٤٪) (الرسم ٤,٢٠). أما نسبة الـ ١٪ التي تحظى بتغطية الضمان فتمثل في الواقع الأفراد اللبنانيين من الأسر الفلسطينية.

شروط العمل

التغطية الصحية

مع العلم أن الفلسطينيين وأرباب عملهم ملزمون بدفع اشتراكات شهرية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي موازية لتلك التي يدفعها اللبنانيون، لكنهم لا يستفيدون من التغطية الصحية للصندوق. فقانون العمل يمنح تلك المزايا للأجانب بشرط أن تمنح بلدانهم نفس الحقوق اللبنانيين؛ هذا ما يُعرف بشرط المعاملة بالمثل. وحيث يستحيل تطبيق شرط المعاملة بالمثل على الفلسطينيين تحديداً، بالتالي يؤدي ذلك إلى فراغ قانوني يحرم الفلسطينيين العاملين في الاقتصاد النظامي من التغطية الصحية التي يقدمها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

الرسم ٤,٢٠: توزيع العاملين بحسب توافر التأمين الصحي ومصدره (%)



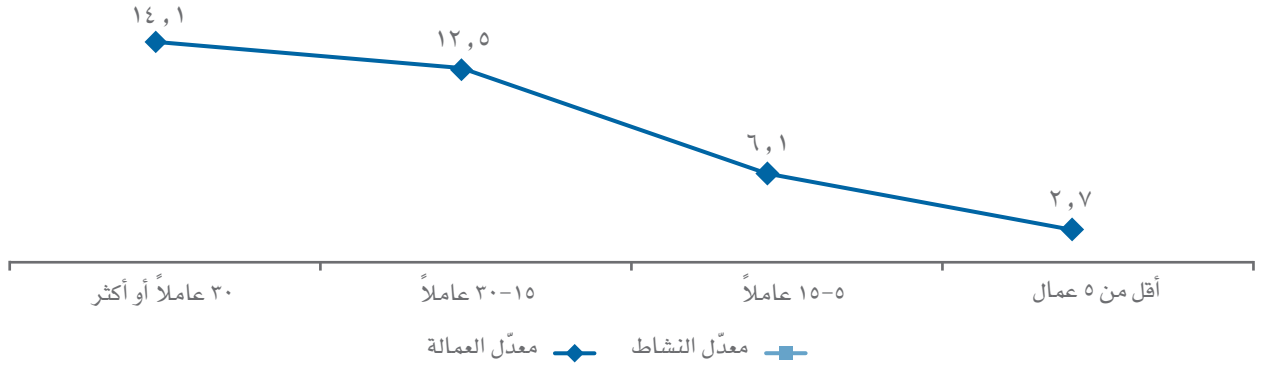
على مستوى القطاعات، ٦٥٪ من المؤمنین يعملون لدى الأونروا وغيرها من المنظمات غير الحكومية (٤١٪) في قطاعي التعليم (١٣٪) والصحة (١١٪). وبما أن العديد من المؤسسات التربوية والصحية تابعة للأونروا، يمكن الاستنتاج بأن الفلسطينيين، لولا الأونروا، لا ينعمون بأدنى تغطية صحية تقريباً.

ويبدو أن جنسية صاحب العمل تؤثر على توافر التأمين الصحي. فتتضاعف فرصة الاستفادة من التأمين الصحي إذا كان العامل موظفاً لدى صاحب عمل فلسطيني مقارنة بصاحب عمل لبناني ($p > 0,005$). لكن معدل التغطية يبقى متدنياً، خاصة بسبب طبيعة المؤسسات المنتشرة في السوق اللبنانية. فكما سبق ذكره، معظم المؤسسات هي صغيرة الحجم وتعمل في القطاع غير المنظم، ولا شك في أن حجم المؤسسة يرتبط بنسبة العمال المؤمنین فيها (الرسم ٤,٢١).

إن نسبة العاملات المؤمنات (١٠٪) ضعف نسبة العاملين المؤمنین (٤٪)، لأن المرأة أكثر ميلاً إلى العمل في وظائف ثابتة ومأجورة. جغرافياً، تقع النسبة الأكبر من المؤمنین في البقاع وبيروت حيث تبلغ ٩٪ و٨٪ تبعاً، لكنها تتراجع لغاية ٣٪ و٤٪ في صور وصيدا. وكما هو متوقع، ٢٪ فقط من المسنين هم مضمونين، مع العلم أن الفرد في هذه المرحلة من حياته هو بأمس الحاجة للخدمات الصحية.

كما أن تحصيل الدراسات الجامعية يزيد بخمسة أضعاف من إمكانية الاستفادة من التأمين الصحي. فنصف المؤمنین تقريباً هم من الجامعيين مقابل ٢٪ فقط من الأميين و ٣٪ ممن يجيدون القراءة والكتابة، ذلك لأن التعليم الجامعي يخول العمل في وظائف ثابتة تمنح بعض المزايا للأجير، منها التأمين الصحي. لذا فإن ٤٥٪ من العاملين المؤمنین يشغلون وظائف إدارية ومهنية.

الرسم ٤,٢١: توزيع العاملين بحسب التغطية الصحية وحجم المؤسسة (%)



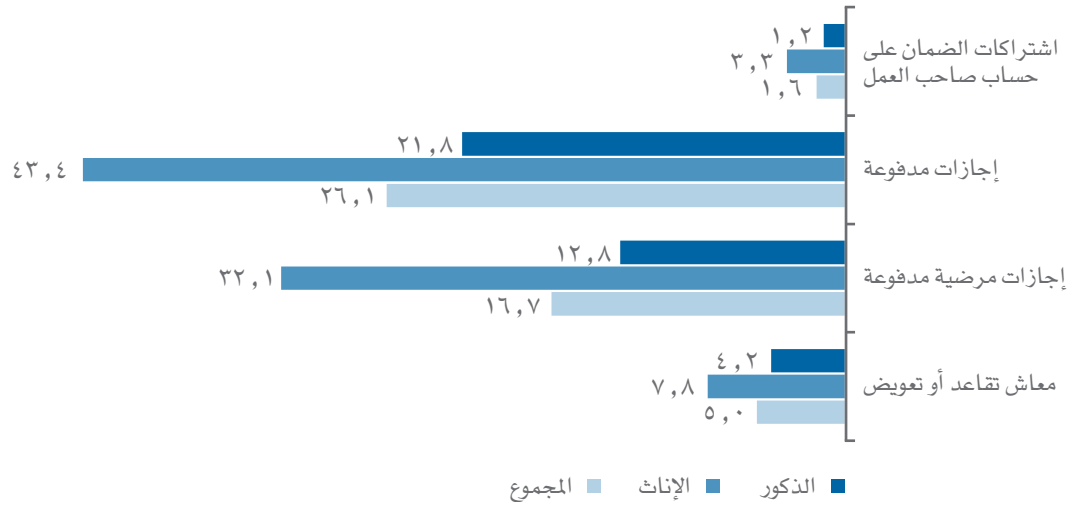
اشتركاكات الضمان من دون أن يمنح العامل حقوقاً متساوية، فلا يتشجع الكثير ممن يستخدمون عمالاً فلسطينيين على دفع اشتراكات الضمان. وهذا الوضع المغلوط لا يشجع صاحب العمل على التصريح عن العاملين الفلسطينيين لديه. إلى ذلك، يُسجّل ميل أكبر لدى صاحب العمل الفلسطيني إلى منح إجازات سنوية مدفوعة مقارنة بصاحب العمل اللبناني، بواقع ١٧٪ و ١٠٪ تبعاً، مقابل ٦٣٪ لأصحاب العمل الأجانب. أخيراً، وكما في حال التأمين الصحي، يرتبط حجم المؤسسة بمدى توفير الإجازات المرضية والإجازات السنوية المدفوعة (الرسم ٤,٢٣).

تقديمات العمل

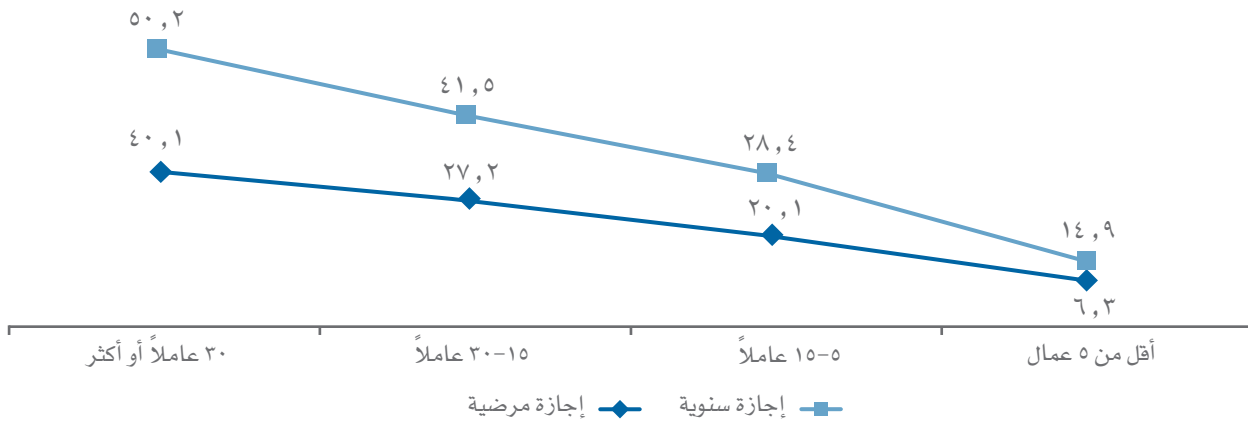
تتبعك هشاشة الوظائف التي يشغلها الفلسطينيون وضعف الحماية القانونية المتاحة لهم على المنافع التي يحصلون عليها من عملهم. فنسبة ضئيلة من العاملين الفلسطينيين يستفيدون من المنافع العادية التي تتيحها الوظيفة. يحظى ربع العاملين فقط على إجازات مرضية مدفوعة الأجر و ١٧٪ فقط على إجازات سنوية مدفوعة الأجر. لدى الإناث، تتضاعف إمكانية الحصول على إجازة مرضية، وترتفع إمكانية الحصول على إجازة سنوية بثلاثة أضعاف، بفضل طبيعة الوظائف التي تشغلها النساء عادة (الرسم ٤,٢٢).

كما أفادت نسبة ضئيلة من العاملين بأن اشتراكات الضمان مدفوعة عنهم (٥٪)، وهو أمر متوقع لأن القانون يلزم بدفع

الرسم ٤,٢٢: توزيع الأجراء بحسب التقديمات والجنس (%)



الرسم ٤,٢٣: توزيع الأجراء بحسب التقديمات المختارة وحجم المؤسسة (%)

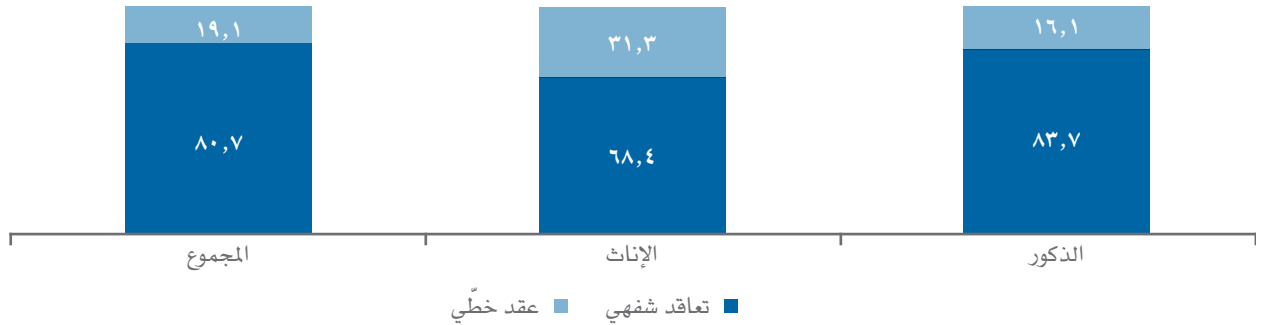


عقود العمل

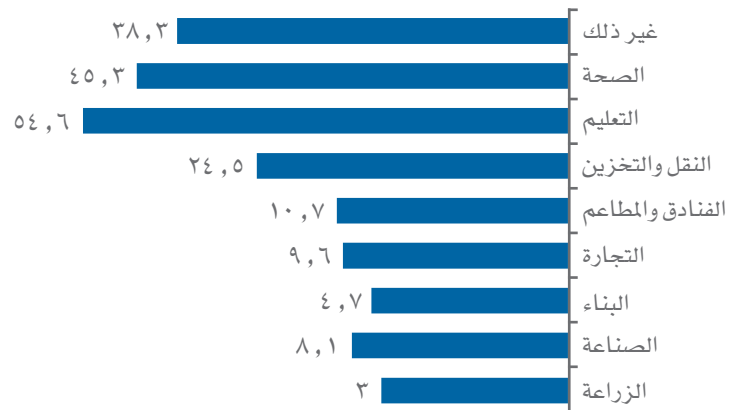
إن أقل من ٢٠٪ من العاملين مستخدمون بموجب عقود خطية. أما الباقي البالغين ٨٠٪ فيعملون بموجب تعاقد شفهي مع صاحب العمل، ممّا يعرّضهم للاستغلال والتسريح التعسفي دونما سبيل قانوني للمطالبة بحقوقهم في حال خلاف مع صاحب العمل (الرسم ٤, ٢٤).

يرتبط العمل بموجب خطّي بمدى توفير المنافع التي تتيحها الوظيفة، ذلك لأن العقود والمنافع متلازمة ومرتبطة بالعمل النظامي. فحوالي ٥٠٪ إلى ٦٠٪ من العاملين بعقود خطية يحقّ لهم بإجازات سنوية وإجازات مرضية مدفوعة.

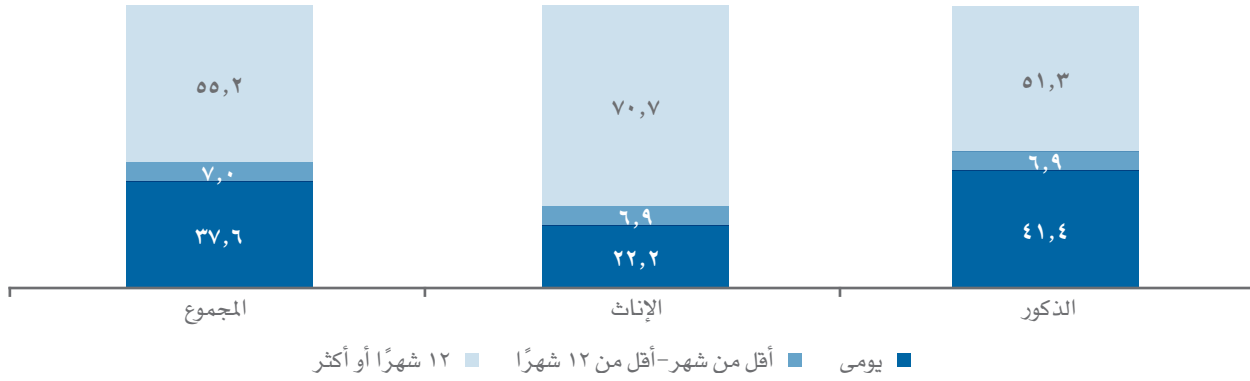
الرسم ٤, ٢٤: توزيع الأجراء بحسب الجنس ونوع التعاقد (%)



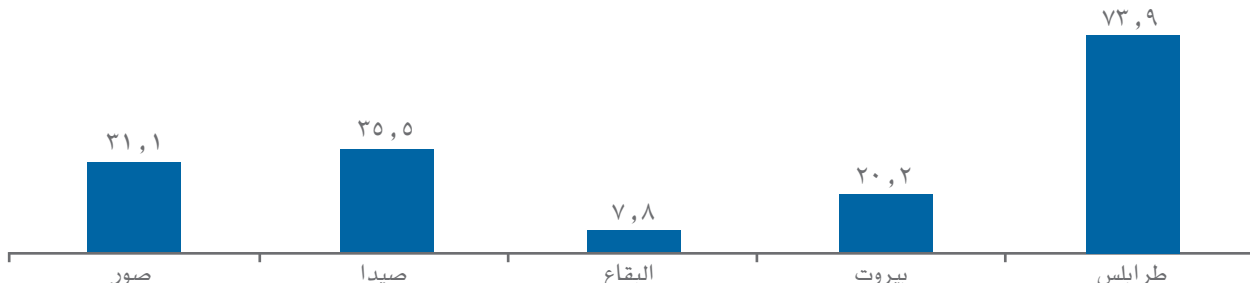
الرسم ٤, ٢٥: نسبة الأجراء بموجب عقد خطي في مختلف القطاعات (%)



الرسم ٤,٢٦: توزيع الأجراء بحسب مدة العقد والجنس (%)



الرسم ٤,٢٧: نسبة الأجراء المياومين بحسب المناطق (%)



بكتير للعاملين لدى صاحب عمل أجنبي. فنسبة العاملين بموجب عقود خطية تبلغ ١١٪ للفلسطينيين المستخدمين لدى صاحب عمل لبناني و ١٦٪ للمستخدمين لدى صاحب عمل فلسطيني، مقابل ٦٥٪ للمستخدمين لدى صاحب عمل أجنبي.

يُعتبر أن الأمن الوظيفي من شروط العمل اللائق، فبدونه لا يتسنى للعاملين وأسرهـم التخطيط لمشاريع على المدى البعيد بدل الانشغال بإيجاد عمل. إن نسبة عالية من الفلسطينيين يعملون على أساس

ويعمل أكثر من ٦٠٪ من العاملين بموجب عقد خطي في وكالة الأونروا والمنظمات غير الحكومية كما في قطاعات الصحة والتعليم. فتلك هي القطاعات الأكثر تنظيمًا. بالتالي فإن نسبة العمالات بموجب عقود خطية ضعف تلك النسبة لدى الذكور نظرًا لهيمنة العنصر النسائي على تلك القطاعات (الرسم ٤,٢٥).

كما أن احتمالات العمل بموجب عقد خطي متدنية بالنسبة للعاملين لدى أصحاب عمل لبنانيين وفلسطينيين على السواء، لكنها أعلى

يومي (٣٨٪) في حين أن ٦٪ يتعاقدون على العمل لفترة قصيرة تتراوح بين شهر وستة أشهر (الرسم ٢٦، ٤).

ويتضح أن الوضع أسوأ بكثير في طرابلس حيث أن ٧٤٪ من العمال من المياومين مقابل ٨٪ فقط في البقاع (الرسم ٢٧، ٤). ويُعزى هذا الأمر إلى الطبيعة اليومية أو الموسمية للنشاطات الاقتصادية في طرابلس. فنصف العمال المياومين تقريباً يعملون في البناء. وكما هو متوقع، يتوافق العقد الخطي مع فترات استخدام أطول، حيث أن ٩٠٪ تقريباً من العاملين بعقد خطي متعاقدون على العمل لمدة سنة أو أكثر.

ساعات العمل

يعمل الفلسطينيون بمعدل ٤٧ ساعة في الأسبوع. وهذا المعدل شبيه بساعات العمل التي ينص عليها قانون العمل اللبناني الذي يحدد أسبوع العمل بـ ٤٨ ساعة ضمن ٦ أيام عمل على الأكثر. وقد ارتفعت بقدر ٣ ساعات عن تقديرات العام ١٩٩٩ البالغة ٤٤ ساعة في الأسبوع (مؤسسة فافو، ٢٠٠٣). يعمل الرجال ٤٩ ساعة في الأسبوع تقريباً، بواقع ٧ ساعات أكثر من النساء، حيث أن ٣٠٪ من النساء يعملن لأقل من ٣٥ ساعة في الأسبوع مقابل ٢١٪ فقط

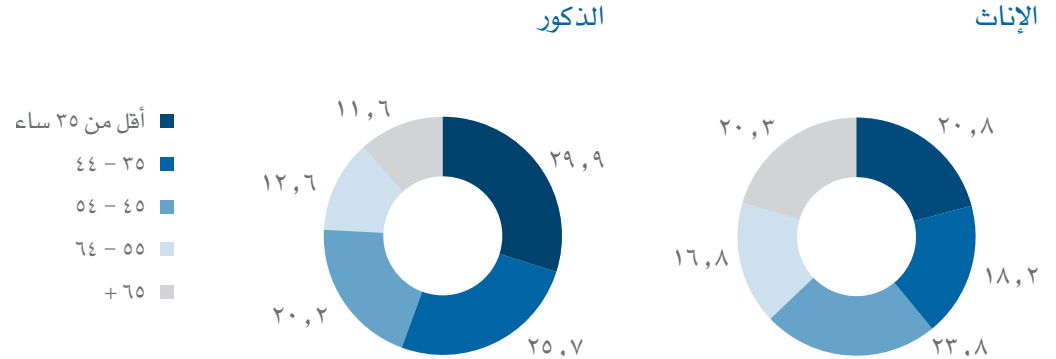
من الرجال. كذلك، فإن ١٢٪ من النساء فقط يعملن ٦٥ ساعة أو أكثر في الأسبوع مقابل ٢٠٪ للرجال، ممّا يعكس تفوق نسبة الرجال العاملين لحسابهم الخاص (الرسم ٢٨، ٤).

ولا يبدو أن عدد ساعات العمل يختلف كثيراً باختلاف الشرائح العمرية ومستويات الدراسة. فالأمر اللافت يقتصر على الجامعيين الذين يعملون ٤٤ ساعة في الأسبوع تقريباً، أي ٣،٥ ساعة أقل من سائر العمال، مما يعكس على الأرجح النسبة الأعلى من الأجراء ضمن فئة الجامعيين.

وفي فئة الذين يعملون لأقل من ٣٥ ساعة في الأسبوع، ويمكن بالتالي اعتبار عمالتهم ناقصة، يبدو أن ١٢٪ فقط من بينهم يبحثون عن عمل إضافي (١٥٪ للذكور مقابل ٥٪ للإناث). بحسب نتائج المسح، إن ٧٥٪ من الذين يعملون بصورة جزئية ويبحثون عن عمل إضافي أو آخر، يسعون في الواقع إلى زيادة دخلهم.

ويبدو أن أصحاب العمل والعاملين لحسابهم الخاص يعملون لساعات أكثر في الأسبوع (٥٣ ساعة و٤٩ ساعة تبعاً)، بالمقارنة مع المستخدمين الأسبوعيين/اليوميين الذين يعملون بمعدل ٤٤ ساعة

الرسم ٢٨، ٤: توزيع العاملين والعمالات بحسب ساعات العمل الفعلية في الأسبوع (%)



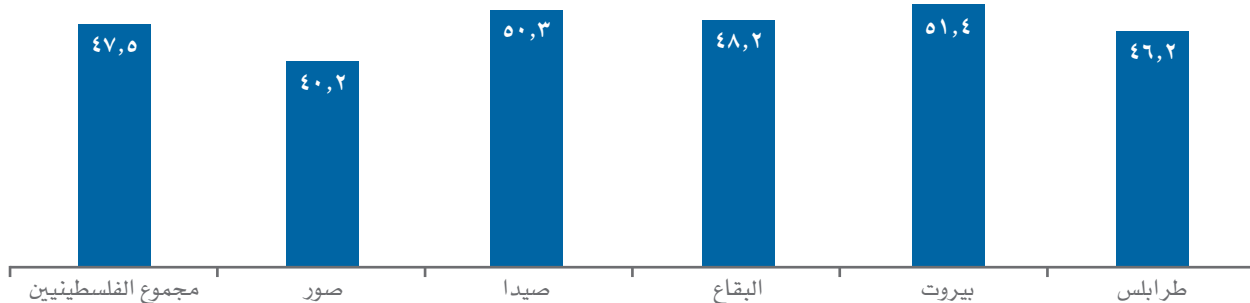
في الأسبوع. علاوة على ذلك، يقضي العاملون في الفنادق والمطاعم أكثر عدد من الساعات في العمل بمعدل ٥٧ ساعة في الأسبوع، خلافاً للعاملين في التعليم الذين يعملون لأقل عدد من الساعات في الأسبوع بواقع ٣٤ ساعة، يليهم عمال الزراعة مع ٣٦ ساعة تقريباً (الرسم ٢٩، ٤). على صعيد المهنة، يقضي العاملون في المبيعات أطول ساعات في العمل بمعدل ٥٩ ساعة في الأسبوع، في حين يقضي العمال الزراعيون أقل وقت في العمل بمعدل ٣٣ ساعة في الأسبوع. ولكن بما أن الاستمارة استقصت عن ساعات العمل الفعلية في الأسبوع السابق

للمسح، ربما تأثرت الإجابات بالطبيعة الموسمية للعمل الزراعي. أخيراً، لا يبدو أن ساعات العمل الأسبوعية مرتبطة بحجم المؤسسة. ولا تُسجل اختلافات حادة بين المناطق، باستثناء صور التي تُسَم بأسابيع عمل أقصر تناهز ٤٠ ساعة. ولعل هذا الأمر مرده انتشار الأعمال الزراعية في صور، وهو قطاع يتطلب مجهوداً جسدياً وبالتالي ساعات عمل أقل، كما هو مبين أعلاه. أخيراً، تُسجَل منطقة بيروت أعلى معدّل لساعات العمل (الرسم ٣٠، ٤).

الرسم ٢٩، ٤: ساعات العمل الفعلية في الأسبوع للعاملين الفلسطينيين بحسب النشاط الاقتصادي



الرسم ٣٠، ٤: ساعات العمل الفعلية في الأسبوع للعاملين الفلسطينيين بحسب المناطق



مكان العمل

٦٠٪ تقريباً من الذين لم يبلغوا ٢٤ سنة يعملون خارج المخيم، بالمقارنة مع ٤٠٪ ممن تجاوزوا ٦٤ سنة.

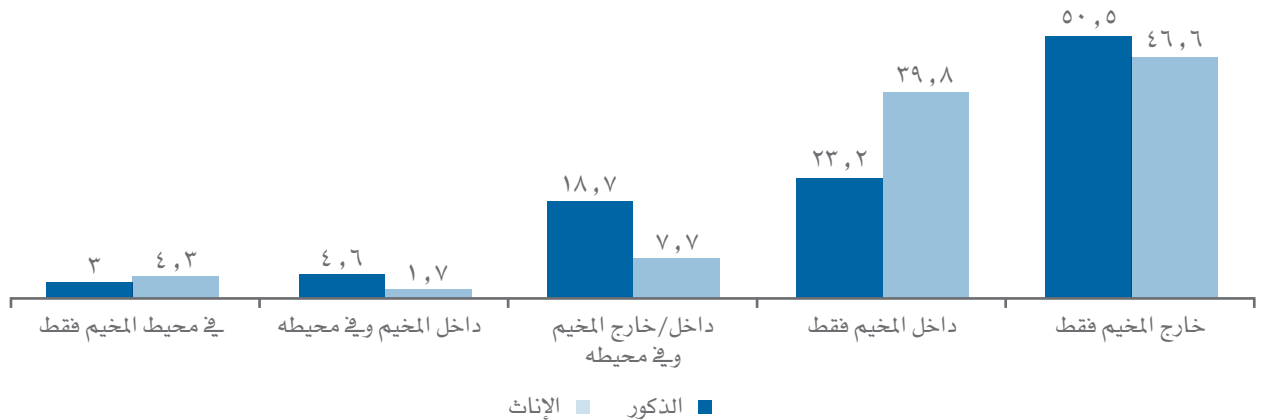
كما أن احتمال العمل داخل المخيم أو خارجه يختلف اختلافاً كبيراً بحسب المناطق، حيث تسجل طرابلس أعلى نسبة من العاملين داخل المخيم (٤٣٪) في حين تسجل بيروت وصيدا وصور أعلى نسب من العاملين خارج المخيم، وصولاً لغاية ٦١٪ في بيروت. فالعمل خارج المخيم يسمح باختلاط الفلسطينيين واللبنانيين وتذليل الحواجز الناجمة عن الفصل الجغرافي.

كما أن مكان العمل وثيق الارتباط بقطاع العمل. بالتالي إن ٧٠٪ من العاملين في الفنادق والمطاعم و٨٠٪ من العاملين في الزراعة يزاولون عملهم خارج المخيم فقط. كذلك فإن ٦٥٪ من العاملين في تصليح السيارات و٦٧٪ من النجارين يعملون خارج المخيم فقط. علاوة على ذلك، ٧٠٪ من الذين يزاولون الأعمال المكتبية يعملون خارج المخيم.

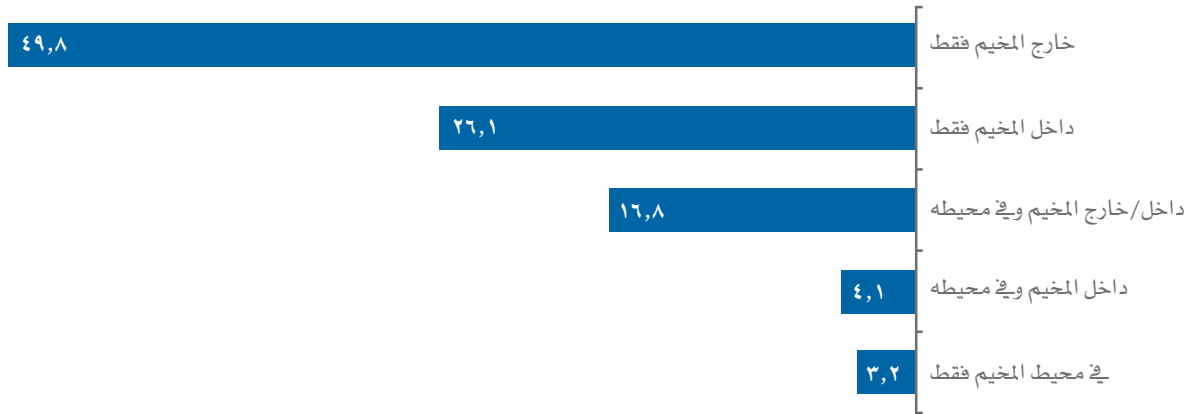
إن نصف العاملين الفلسطينيين تقريباً يعملون خارج المخيم في حين أن الربع تقريباً يعملون داخل المخيم. أما الباقي فيعملون داخل المخيم وفي محيطه. وعند تفصيل الأرقام بحسب الجنس يتضح أن الذكور والإناث يعملون بالتساوي خارج المخيم، علماً أن نسبة العاملات داخل المخيم ضعف النسبة لدى الذكور. وكما هو متوقع، تتضاعف نسبة الرجال العاملين في مواقع متنقلة (١٩٪ مقابل ٨٪ للنساء)، مما يعزى على الأرجح إلى عدد العاملين في الصناعات الحرفية الذين ينتقلون حسب مقتضيات العمل (الرسم ٤,٣١ والرسم ٤,٣٢).

كما يكشف المسح ميلاً إلى العمل داخل المخيم مع التقدم في السن، حيث أن ١٩٪ من الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥-٢٤ سنة يعملون داخل المخيم، بالمقارنة مع ٤٤٪ ممن تجاوزوا ٦٤ عاماً. بالمقابل،

الرسم ٤,٣١: توزيع العاملين بحسب مكان العمل والجنس (%)



الرسم ٤,٣٢: توزيع العاملين بحسب مكان العمل (%)



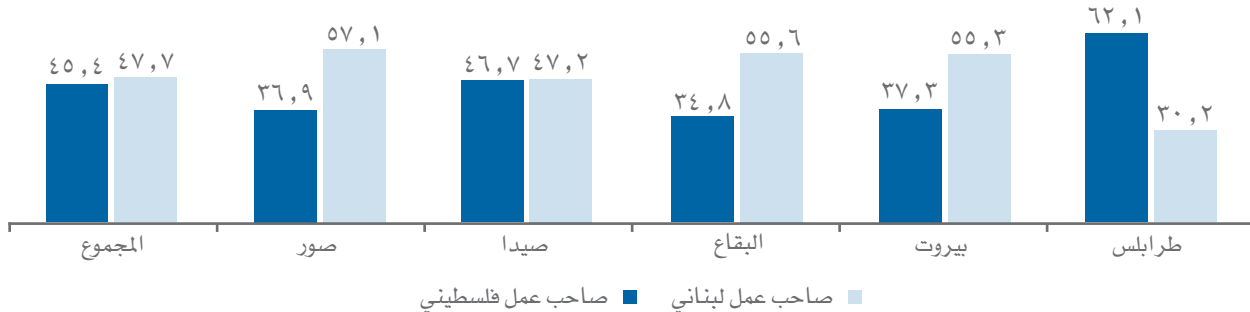
يعملون داخل المخيم مقابل ٤% من العاملين لدى لبنانيين. علاوة على ذلك، ومع العلم أن ٣٨% من العاملين لدى صاحب عمل فلسطيني يعملون خارج المخيم، ترتفع نسبة العاملين خارج المخيم لغاية ٨٣% عند العمل لدى صاحب عمل لبناني.

كما أن احتمال العمل لدى صاحب عمل فلسطيني أو غير فلسطيني لا يختلف بحسب الفئات العمرية أو الجنس. كما هو مرتقب، تضم

جنسية صاحب العمل

زهاء نصف العاملين الفلسطينيين (٤٥%) يوظفهم فلسطينيون، مقابل ٤٨% يوظفهم لبنانيون و٦% يوظفهم أصحاب عمل من جنسيات أخرى. وجنسية صاحب العمل تؤثر أيضاً على احتمال العمل داخل المخيم، حيث أن ٣٨% من العاملين لدى فلسطينيين

الرسم ٤,٣٣: توزيع الأجراء في كل منطقة بحسب جنسية صاحب العمل (%)



طرابلس أعلى نسبة من المستخدمين لدى فلسطينيين (٦٢٪) (الرسم ٣٣، ٤)، علماً أن لا فرق يُذكر بين الذكور والإناث.

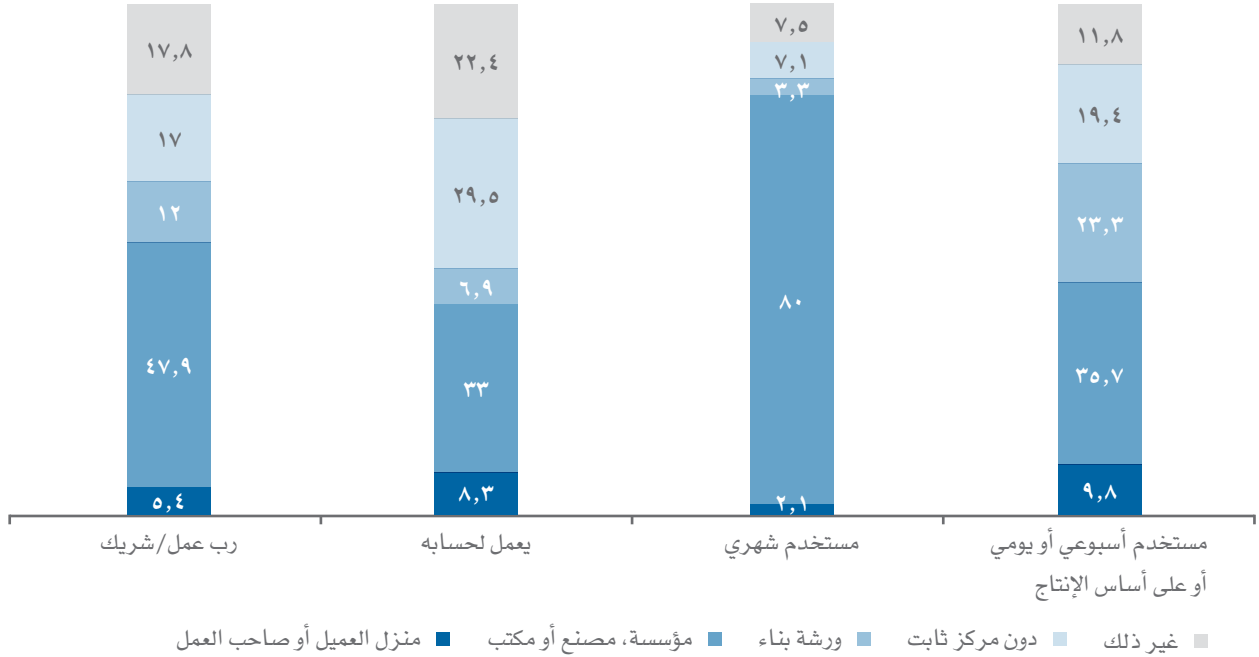
في الواقع، أكثر من ٣٠٪ من الذكور يعملون في ورش البناء (١٣٪) أو في أعمال بدون مركز ثابت (١٩٪).

طبيعة المؤسسات وحجمها

يعمل أكثر من نصف العاملين الفلسطينيين في مؤسسات (المكاتب والمصانع والمحلات، الخ.) مقابل ١٦٪ من دون مركز عمل ثابت و ١١٪ في ورش البناء. كما يُسجل فرق واضح بين الجنسين حيث تعمل ٧٥٪ تقريباً من الإناث في المؤسسات مقابل ٥٠٪ فقط للذكور.

ولا ينحصر عمال البناء في ورش البناء، بل إن ٤٠٪ فقط يعملون في الورش مقابل ٢٠٪ في منازل العملاء و ١٨٪ في أماكن متنقلة و ١٦٪ في مؤسسات. كذلك، يعمل نصف عمال الزراعة تقريباً في مزارع/أراض زراعية علماً أن النصف الآخر متجول. وتبرز اختلافات لافتة في مراكز العمل باختلاف المناطق، فأكثر من ٧٠٪ من الفلسطينيين العاملين في البقاع يعملون في مؤسسات مقابل معدل وطني لا يتعدى

الرسم ٤، ٣٤: توزيع العاملين بحسب الوضع في العمل ومكان العمل (%)



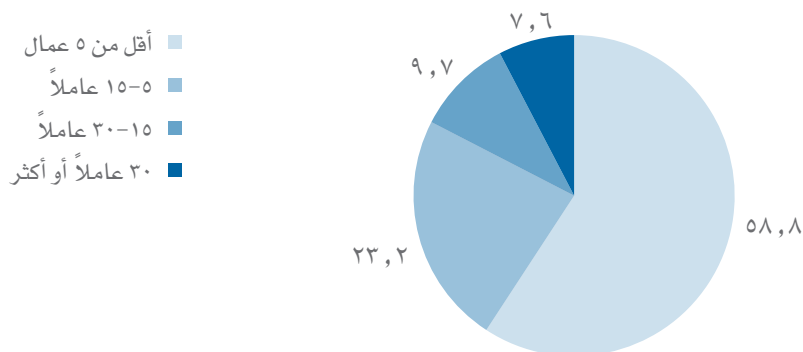
فتة "غير ذلك" تضم البناء الملاصق للمنزل أو الأرض الزراعية والكشك الثابت في السوق.

٥٠٪. كما تضم طرابلس نسبة أعلى من المعدل من عمال البناء (٢٦٪ مقابل ١١٪ بالمعدل) وتسجل كل من صيدا وصور نسباً أعلى من المعدل من العاملين الجوالين (٢٢٪ و ٢٤٪ تبعاً مقابل ١٦٪ بالمعدل).

أخيراً، في حين يعمل ٨٠٪ من المستخدمين الشهرين في مؤسسة، لا يعمل في مؤسسة أكثر من ثلث المستخدمين الأسبوعيين/اليوميين والعاملين لحسابهم. علاوة على ذلك، إن أكثر من نصف أصحاب العمال لا يعملون ضمن مؤسسة، كما أن ٣٠٪ من العاملين لحسابهم الخاص و ١٧٪ من أصحاب العمل و ١٩٪ من المستخدمين الأسبوعيين/اليوميين لا يعملون من موقع عمل ثابت، وهم يتكفون في معظمهم من عمال البناء والعاملين في التصليحات والباقة الجوالين، حسب ما أظهرته نتائج المسح (الرسم ٤، ٣٤).

على الرغم من أن نصف العاملين الفلسطينيين يعملون في مؤسسات، يبقى أن ٨٠٪ من تلك المؤسسات الصغرى والصغيرة، ما يعكس هيمنة المؤسسات الصغيرة على الاقتصاد اللبناني. يعمل ٦٠٪ تقريباً من العاملين الفلسطينيين في مؤسسات تضم ٥ عمال

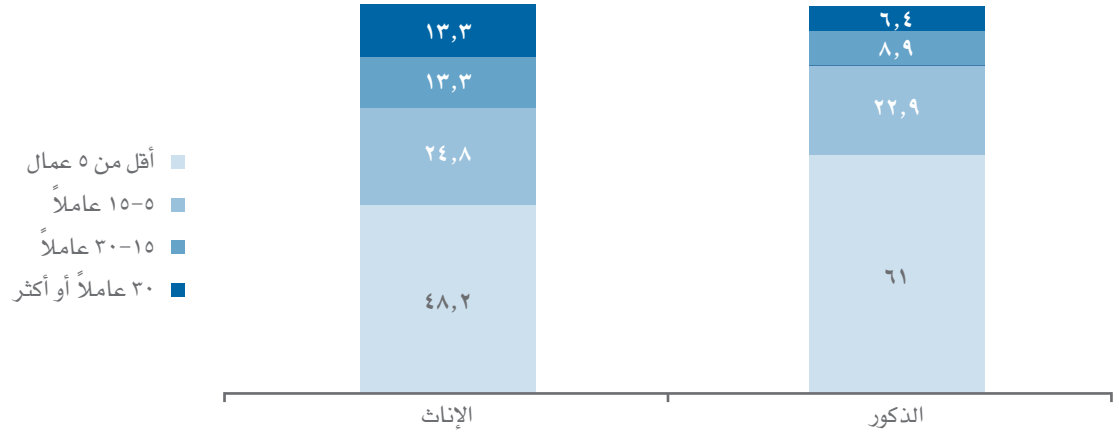
الرسم ٤، ٣٥: توزيع العاملين بحسب حجم المؤسسة (%).



على الأكثر و ٢٣٪ منهم يعملون في مؤسسات تضم بين ٥ و ١٥ عاملاً (الرسم ٤، ٣٥). وكما ذكر أعلاه، تتسم المؤسسات الصغرى والصغيرة عادة باللانظامية وتدني القيمة المضافة، ما يبرر غياب العقود الخطية ومعظم المنافع المرتبطة بالوظيفة (المزيد من التفاصيل في الفقرات الآتية).

ونظراً لارتفاع نسبة النساء في قطاعات تطغى عليها المؤسسات الكبيرة كالتعليم والصحة، يتضاعف لدى الإناث احتمال العمل في مؤسسة تضم ٣٠ عاملاً أو أكثر، حيث أن نصف العاملات فقط يعملن في مؤسسات لا تتعدى ٥ عمال، مقابل أكثر من ٦٠٪ من الرجال (الرسم ٤، ٣٦). وكما هو متوقع، إن جميع العاملين لحسابهم الخاص وأكثر من ٨٠٪ من أصحاب العمل يعملون في مؤسسات صغرى لا يتجاوز عدد العاملين فيها ٥ عمال. أخيراً، يبدو أن حجم المؤسسات متجانس نسبياً بين مختلف المناطق، باستثناء صور التي ترتفع فيها نسبة العاملين في المؤسسات المكونة من ٥-١٥ عاملاً (٤٠٪ مقابل ٢٣٪ بالمعدل).

الرسم ٤,٣٦: توزيع العاملين بحسب حجم المؤسسة والجنس (%)



للتعويض عن التضخم الحاصل، علماً أن الأسعار قد ارتفعت بنسبة ٤٥٪ تقريباً منذ العام ٢٠٠٥^{١٨}.

إضافة لذلك، إن فرق الأجور بين الفلسطينيين والفلسطينيات أكبر بكثير من فرق الأجور بين اللبنانيين واللبنانيات، حيث يشكل دخل المرأة الفلسطينية ٨٠٪ تقريباً من دخل الرجل الفلسطيني، في حين أن دخل المرأة اللبنانية يشكل ٩٦٪ من دخل نظيرها الرجل. ويُعزى هذا التفاوت خاصة إلى المكاسب المتدنية للمرأة الفلسطينية التي تحقق دخلاً لا يتجاوز ٧٠٪ من دخل المرأة اللبنانية. وهذا الفرق قائم رغم أن التوزيع المهني للفلسطينيات واللبنانيات متشابه إلى حد ما.

ولدى التمعن في دخل العمال الفلسطينيين، يتضح أن نصف الذكور يجنون أقل من ٥٠٠,٠٠٠ ل.ل.، علماً أن تلك النسبة تتجاوز ٦٠٪ لدى الإناث (الرسم ٤,٣٧). إضافة لذلك، يكسب ٧٥٪ منهم

الدخل

يكسب العامل الفلسطيني دخلاً متوسطاً يناهز ٥٣٧,٠٠٠ ل.ل.^{١٧}، وهو مبلغ أدنى بكثير من الحد الأدنى للأجور البالغ ٦٧٥,٠٠٠ ل.ل. (الجدول ٣,٤). إن الدخل الشهري المتوسط للفلسطينيين أدنى بكثير من الدخل المتوسط الذي كان يحققه اللبنانيون سنة ٢٠٠٧ (٦٧٩,٠٠٠ ل.ل.)، عندما كان الحد الأدنى للأجور يبلغ ٥٠٠,٠٠٠ ل.ل. وتكشف المقارنة مع النتائج التي توصلت إليها مؤسسة فافو أن الدخل المتوسط للأسر الفلسطينية قد ارتفع بمعدل ١٧٪ عن مستويات العام ٢٠٠٥ حيث كان يناهز ٥,٥ مليون ل.ل. سنوياً، أو ٤٥٨,٠٠٠ ل.ل. شهرياً (تيلتنز، ٢٠٠٥). ولا تكفي هذه الزيادة

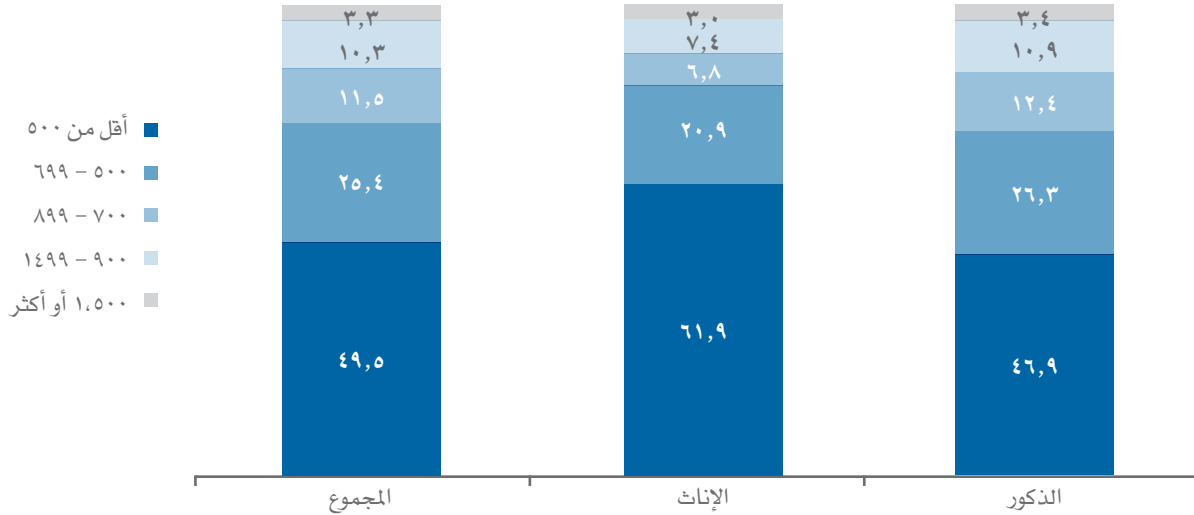
١٧ تضمنت الاستمارة سؤالاً عن قيمة الدخل (أو الربح الصافي) بالليرة اللبنانية الذي حققه الفرد من عمله الأساسي في الشهر السابق. وإذا كان الفرد يتلقى أجره باليوم أو الأسبوع أو بصورة غير منتظمة، يتم تقدير الدخل الشهري الذي يكسبه. واعتُبر معدل الإجابة على هذا السؤال عالياً إذ بلغ ٩٩٪.

١٨ بالاستناد إلى مؤشر الأسعار الاستهلاكية الصادر عن مؤسسة البحوث والاستشارات (CRI).

الجدول ٤,٣: الدخل الشهري المتوسط والوسيط للعاملين الفلسطينيين واللبنانيين (ألف ل.ل.)

اللبنانيون (٢٠٠٧)		الفلسطينيون (٢٠١١)		
الوسيط	المتوسط	الوسيط	المتوسط	
٦٠٠	٦٨٧	٥٠٠	٥٥٤	الذكور
٥٥٠	٦٦١	٤٠٠	٤٥٧	الإناث
٥٦٠	٦٧٩	٥٠٠	٥٣٧	المجموع

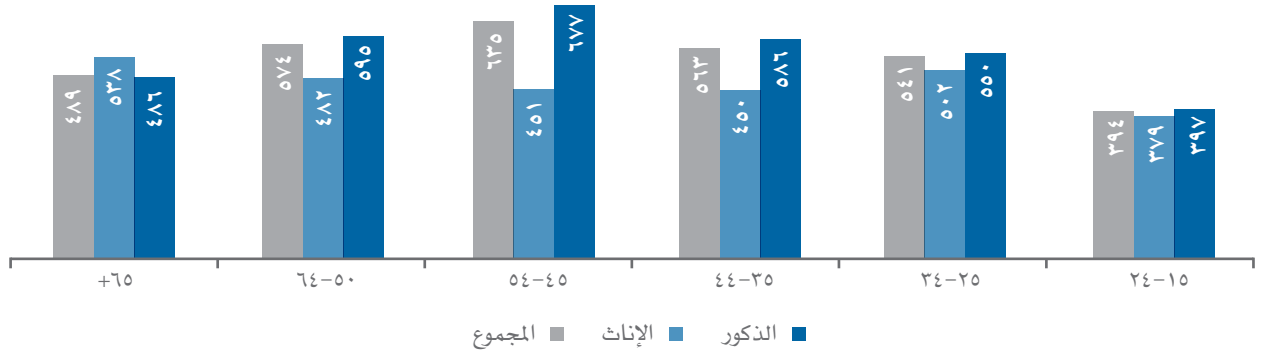
الرسم ٤,٣٧: توزيع العاملين بحسب فئة الدخل (%) (ألف ل.ل.)



عند ضمّ هذه الأرقام إلى المعدل المتدني للمشاركة في القوى العاملة، وبالتالي إلى العدد المتدني للعاملين في كل أسرة، يتّضح أن الفقر نتيجة لا مفر منها. فبالاستناد إلى المسح، تعتمد كل أسرة على ١,١٤ عاملاً بالمعدل؛ ومع متوسط للدخل الشهري لا يتعدى ٥٣٧,٠٠٠ ل.ل. لكل عامل، يبلغ متوسط دخل الأسرة الفلسطينية

تقريباً أقل من ٧٠٠,٠٠٠ ل.ل. أي دون الحد الأدنى للأجور في لبنان. ووحدها نسبة ضئيلة (٣%) تحقق ١,٥ مليون ل.ل. أو أكثر. أما أجور اللبنانيين فهي أحسن حالاً نسبياً حيث أن ٥٠% تقريباً يكسبون دخلاً شهرياً دون ٦٠٠,٠٠٠ ل.ل. مع العلم أن تلك البيانات تعود للعام ٢٠٠٧ (إدارة الإحصاء المركزي، ٢٠٠٧).

الرسم ٤,٣٨: متوسط الدخل الشهري للعاملين بحسب العمر والجنس (ألف ل.ل.)



فئتين عمريتين، أي فئة الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥-٢٤ سنة (٣٩٤,٠٠٠ ل.ل.) وفئة الذين تجاوزوا ٦٥ سنة (٤٨٩,٠٠٠ ل.ل.). ويبدو أن الفجوة بين الجنسين في الدخل تتبع النمط عينه حيث تكاد تختفي في فئة ١٥-٢٤ سنة مقابل دخل متفوق للإناث بعد ٦٤ سنة. بالمقابل، يسجل أكبر تفاوت في الدخل في فئة ٤٥-٥٤ سنة، أي في السن التي يكون فيها الرجال الأكثر نشاطاً ويحققون فيها أعلى مستوى من الدخل (الرسم ٤,٣٨).

بوجه عام، كلما ارتفع المستوى العلمي، كلما ارتفع معه مستوى الدخل، لكن هذا الترابط لا ينطبق على مجموع الفلسطينيين. فالجامعي يحقق دخلاً يزيد قليلاً عن ضعف الدخل الذي يحققه العامل الأمي، في حين أن حيازة شهادة جامعية بالنسبة للبنانيين تعني زيادة الدخل بثلاثة أضعاف مقارنة بالعامل الأمي. ويكسب الرجل دخلاً أكبر من المرأة في كافة مستويات التعليم، علماً أن الفجوة بين الجنسين تتسع مع ارتفاع المستوى العلمي (الرسم ٤,٣٩). فبينما تبلغ نسبة دخل الرجل إلى دخل المرأة ١,١ لدى صفوف العمال الأميين، ترتفع تلك النسبة لغاية ١,٣ لدى الجامعيين. ولكن تبقى المحصلة النهائية أنه، بغض النظر عن

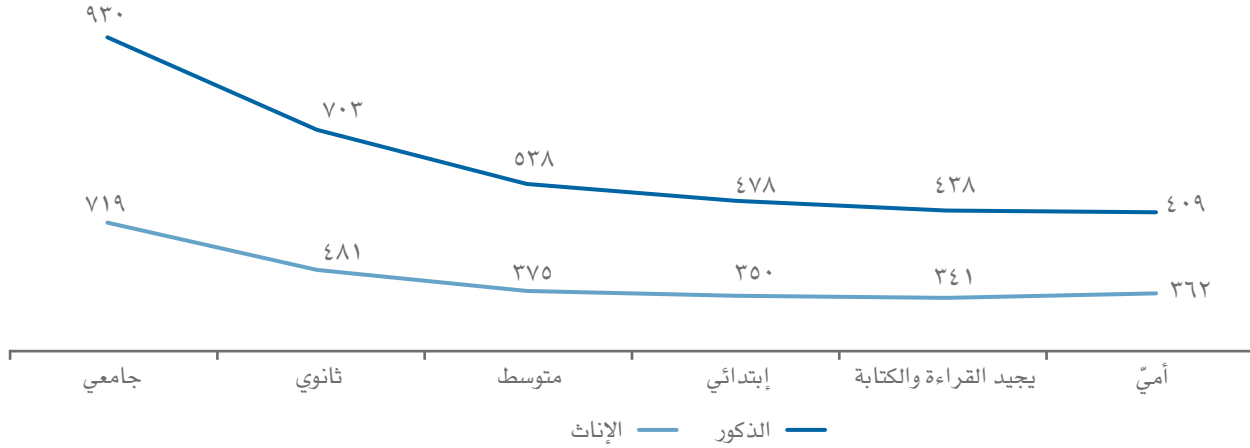
قراءة ٦١٢,٠٠٠ ل.ل. في الشهر، وهو مبلغ لا يكفي لإعالة أسرة مكونة من ٥ أفراد بالمعدل.

بالاستناد إلى المسح الاجتماعي الاقتصادي للاجئين الفلسطينيين في لبنان الذي أجرته الجامعة الأميركية في بيروت ووكالة الأونروا سنة ٢٠١٠ (شعبان وآخرون، ٢٠١٠)، أكثر من ٦٦٪ من اللاجئين الفلسطينيين يقعون دون خط الفقر الأعلى البالغ ١٨٢,٦ دولار أمريكي للفرد في الشهر، و٦,٦٪ من اللاجئين الفلسطينيين يقعون دون خط الفقر الأدنى البالغ ٦٦ دولار أمريكي للفرد في الشهر^{١٩}. وعلى ضوء هذا المسح، لدى قسمة متوسط دخل العامل (٥٣٧,٠٠٠ ل.ل.) على الحجم المتوسط للأسرة البالغ ١٣,٥ فرداً، نتوصل إلى معدل ٧٠ دولار أمريكي للفرد في الشهر، وهو مبلغ أقرب إلى خط الفقر المدقع.

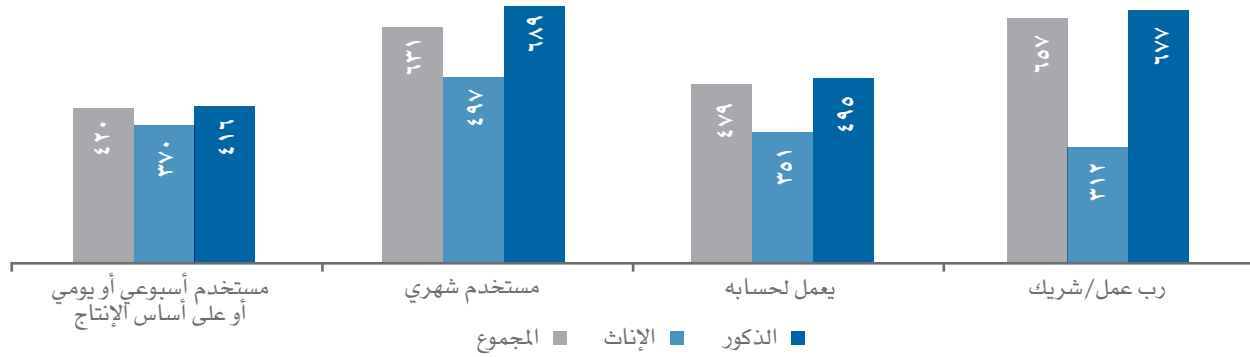
ويبلغ الدخل مستواه الأعلى في فئة الذين تتراوح أعمارهم بين ٤٥-٥٤ سنة (٦٣٥,٠٠٠ ل.ل.) ومستواه الأدنى في أول وآخر

١٩ يصادف أن خط الفقر هذا يلتقي مع خط الفقر الأدنى للبنانيين بحسب دراسة أعدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة ٢٠٠٨.

الرسم ٤,٣٩: متوسط الدخل الشهري للعاملين بحسب مستوى التحصيل العلمي والجنس (ألف ل.ل.)



الرسم ٤,٤٠: متوسط الدخل الشهري للعاملين بحسب الوضع في العمل والجنس (ألف ل.ل.)



يكسب كل من أصحاب العمل والمستخدمين الشهرين أكبر مستوى من الدخل، في حين أن المستخدمين الأسبوعيين، اليوميين، أو العاملين على أساس الإنتاج يكسبون المستوى الأدنى من الدخل (الرسم ٤,٤٠). والدخل لا يتجاوز، حتى بالنسبة لأصحاب العمل،

النوع الاجتماعي، لا ترتقي العديد من الأسر الفلسطينية جدوى من الاستثمار في التعليم إن كان سيؤدي إلى مضاعفة دخلها في أفضل الحالات بعد قضاء ١٧ سنة في الدراسة والبقاء لفترة طويلة خارج سوق العمل.

الفئة ٦٥٠,٠٠٠ ل.ل. بعبارات أخرى، يجني نصف هؤلاء العمال دخلاً لا يتجاوز ٦٥٠,٠٠٠ ل.ل. أي دون الحد الأدنى للأجور.

ويحقق عمال الزراعة أدنى مستويات للدخل حيث أن دخلهم المتوسط لا يتجاوز ٣٦٤,٠٠٠ ل.ل. في الشهر، أي نصف الحد الأدنى للأجور تقريباً (الرسم ٤,٤١). وعلماً أن كل أسرة تضم ١,١٤ عاملاً في المعدل وأن الأسرة مكونة من ٣,٥ فرداً بالمعدل، يترجم هذا الدخل إلى ٢,٦١٠ ل.ل. أو ١,٧٤ دولار أمريكي للفرد في اليوم، وهو مبلغ أقل بكثير من خط الفقر المدقع للبنانيين

معدل ٦٥٧,٠٠٠ ل.ل. في الشهر. خلافاً للرجال، تحقق النساء أعلى مستوى من الدخل في الوظائف الشهرية الأكثر (كما ورد أعلاه) انتشاراً بين النساء العاملات.

على صعيد المهن، من اللافت أن الدخل المتوسط للاجئيين الفلسطينيين متدن في جميع المهن، فالفئة الأعلى مستوى أي فئة الوظائف الإدارية والمهنية التي تضم في معظمها عمالاً متعلمين (أكثر من النصف يحملون شهادات جامعية) تحقق دخلاً متوسطاً لا يتجاوز ٨٠٠,٠٠٠ ل.ل. إلى ذلك، يبلغ الدخل الوسيط لتلك

الرسم ٤,٤١: متوسط الدخل الشهري للعاملين بحسب المهنة (ألف ل.ل.)

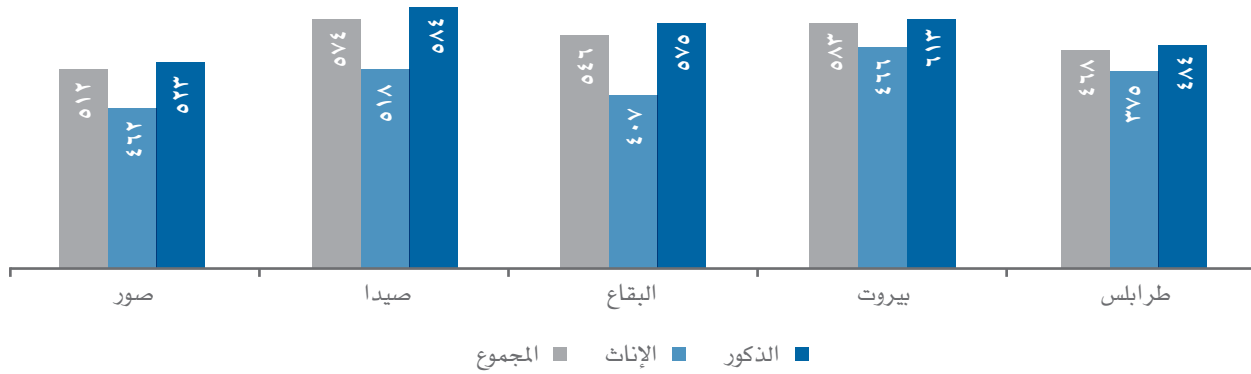


وخط الفقر الشديد للفلسطينيين بحسب دراسة الجامعة الأمريكية والأونروا، أي ٢,٢ دولار أمريكي تقريباً للفرد في اليوم (شعبان وآخرون، ٢٠١٠).

ويبدو أن هناك علاقة واضحة بين مستوى الدخل وحجم المؤسسة، حيث أن ٥٦% من العاملين في المؤسسات الصغرى (أقل من ٥ عمال) يكسبون أقل من ٥٠٠,٠٠٠ ل.ل.و ١% فقط من بينهم يكسبون ١,٥ مليون ل.ل. أو أكثر. بالمقابل، ٢٤% فقط من العاملين في المؤسسات المكونة من ٣٠ عاملاً أو أكثر يكسبون أقل من ٥٠٠,٠٠٠ ل.ل. في حين أن ٩% من بينهم يحققون ١,٥ مليون ل.ل. أو أكثر. تكشف هذه النتائج التأثير الإيجابي لاقتصاد متكامل وحديث يعتمد على مؤسسات كبرى على سبل عيش الفلسطينيين واللبنانيين على السواء.

على صعيد المناطق، تسجل طرابلس المستوى الأدنى لمتوسط الدخل (٥٨٢,٠٠٠ ل.ل.) في حين تسجل بيروت المستوى الأعلى (٥٨٢,٠٠٠ ل.ل.)، مما يعكس بدقة تفاوت الدخل بين المناطق اللبنانية (الرسم ٤,٤٢). فالفرق بين دخل العمال اللبنانيين والعمال الفلسطينيين كبير في بيروت ومدن في المناطق الطرفية. أما فجوة الدخل بين الجنسين فتختلف اختلافاً طفيفاً بين المناطق حيث تسجل صيدا وصور مستويات شبه متساوية للدخل، مع ١,١ لنسبة دخل الذكور للإناث، وتسجل منطقة البقاع أكبر تفاوت في الدخل مع ١,٤ لنسبة دخل الذكور للإناث. ولعل ذلك يعكس العدد الأكبر للجامعيين العاملين في البقاع، خاصة وأن الفجوة في الدخل تتسع مع ارتفاع المستوى العلمي، كما ورد سابقاً.

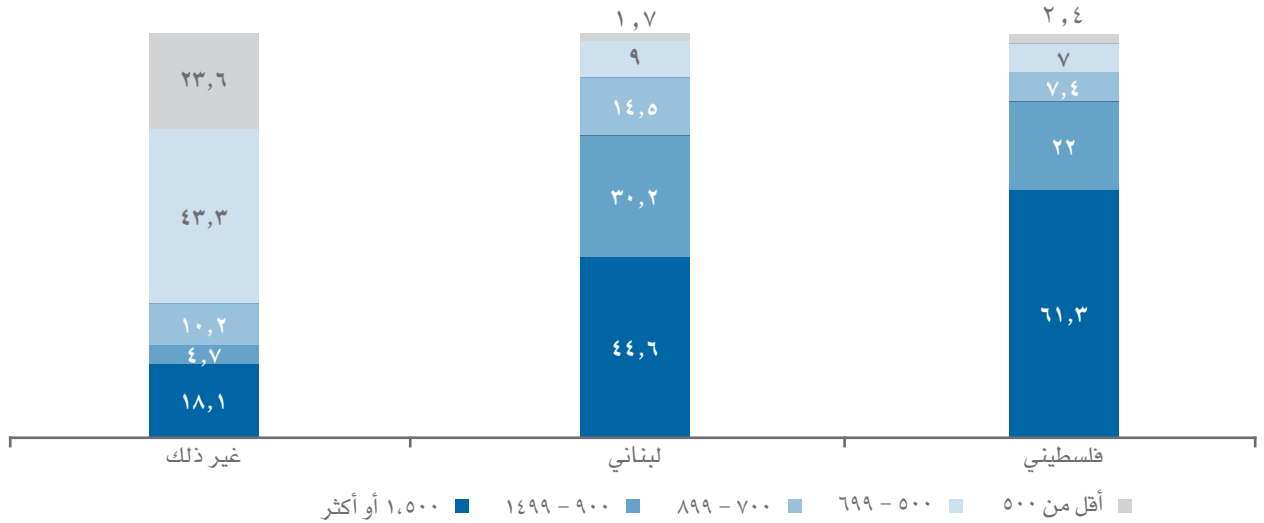
الرسم ٤,٤٢: متوسط الدخل الشهري للعاملين بحسب المناطق والجنس (ألف ل.ل.)



يكسبون أكثر من ٩٠٠,٠٠٠ ل.ل. في الشهر. ويعزى هذا الأمر إلى توظيف غالبية من الجامعيين في الأونروا في مجالات الصحة والتعليم والوظائف المكتبية. في الواقع، ٤٤٪ من العاملين لدى أصحاب عمل أجنبي يزاولون وظائف إدارية ومهنية مقابل ١١٪ من العاملين لدى لبنانيين و١٤٪ من العاملين لدى فلسطينيين.

أخيراً، تؤثر جنسية صاحب العمل على مستوى الدخل، فأكثر من ٦٠٪ من العاملين لدى صاحب عمل فلسطيني يجنون أقل من ٥٠٠,٠٠٠ ل.ل. في الشهر، بالمقارنة مع ٤٥٪ من العاملين لدى صاحب عمل ل.ل. بناني، و١٨٪ فقط من العاملين لدى صاحب عمل أجنبي (خاصة الأونروا) (الرسم ٤,٤٣). فالفترة الأخيرة تقدّم فرص عمل بمكاسب أعلى بكثير، علماً أن ٦٧٪ من العاملين فيها

الرسم ٤,٤٣: توزيع العاملين بحسب فئة الدخل الشهري (ألف ل.ل.) وجنسية صاحب العمل (%)



الوضع القانوني

في ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٠، أقر مجلس النواب اللبناني تعديلات على القوانين منحت بعض الحقوق للاجئين الفلسطينيين المسجلين والمقيمين في لبنان، منها حق العمل في القطاعات المتاحة للأجانب، وإصدار إجازات العمل مجاناً، ومنحهم تعويض نهاية الخدمة من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. غير أن تلك التعديلات ما زالت تحظر على اللاجئين الفلسطينيين مزاوله ما يزيد على ٣٠ مهنة خاضعة لنقابة.

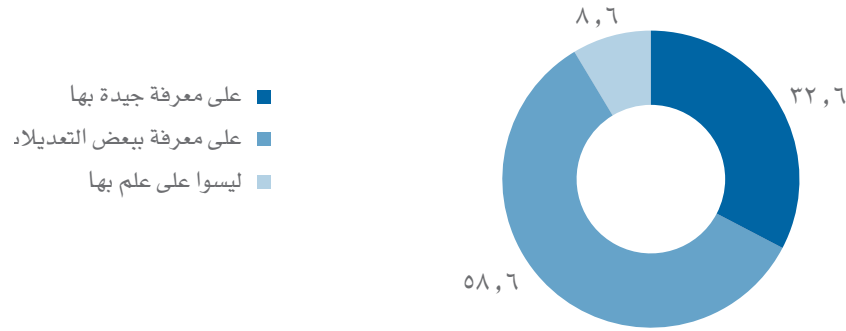
وعلى الرغم من تلك الإصلاحات القانونية، تبقى نسبة الفلسطينيين الذين يستحصلون على إجازة عمل متدنية للغاية لتعذر طلب إجازة العمل. فمن أجل الحصول على إجازة عمل، ينبغي تقديم عقد عمل خطي موقع من صاحب العمل وموثق لدى الكاتب العدل. لكن في الكثير من المهن المتاحة للفلسطينيين ونظراً لانخراط الكثيرين في العمل الحر أو المياوم، من الصعب استيفاء شروط إجازة العمل، ومن ضمنها عقد العمل الخطي الموقع والموثق

لدى الكاتب العدل. علاوة على ذلك، لدى الحصول على إجازة العمل ينبغي الالتزام بالتسجيل في صندوق الضمان، وهو ما يتجنبه معظم أصحاب العمل الفلسطينيين لأن الاشتراكات في الضمان لا تضاهي المنافع التي يتلقاها العامل. علاوة على ذلك، ينبغي تجديد إجازة العمل كل سنة، مما يثني الفلسطينيين عن طلب الإجازة خاصة وأنها لا تعود عليهم بأية مكاسب فعلية.

نتيجة ذلك فإن أقل من ٢٪ من العمال الفلسطينيين يحملون إجازة عمل. وأفاد أكثر من ٤٠٪ من الذين لا يحملون إجازة عمل بعدم الحاجة إليها في مهنتهم، مقابل ٤٠٪ لم يتمكنوا من استيفاء الشروط المطلوبة.


أخيراً، كشفت الدراسة أن ٦٠٪ تقريباً من العمال على معرفة طفيفة بالتعديلات القانونية المعتمدة في آب/أغسطس ٢٠١٠، مقابل ٩٪ فقط لا يملكون أي معرفة حولها. ولكن عندما سئل العمال عن تأثير تلك الإصلاحات على وضعهم في العمل، كشفت النتائج عن غياب أي تأثير لها ربما لأن المراسيم التنفيذية لها لم تصدر حتى الآن (الرسم ٤،٤٤).

الرسم ٤،٤٤: توزيع العاملين بحسب معرفتهم بالتعديلات القانونية للعام ٢٠١٠ (%)




الخاصة ٤،٤: المهنة الخاضعة لنقابة

- المهنة التي يتعذر على الفلسطينيين مزاولتها بسبب شرط المعاملة بالمثل وضرورة تكريس هذا المبدأ في اتفاق ثنائي: المختبرات الطبية والمهنة ذات الصلة، المهنة المرتبطة بإعداد وتركيب الأطراف الاصطناعية وأجهزة تقويم العظام (بالنسبة للفئة الأخيرة، يمكن مزاوله المهنة استثنائيًا في مؤسسة أكاديمية أو مؤسسة خيرية).
- المهنة التي يتعذر على اللاجئين الفلسطينيين مزاولتها بسبب شرط المعاملة بالمثل وشرط تكريس هذا المبدأ في اتفاق ثنائي، وضرورة التمتع بحق مزاوله المهنة في بلدهم: الطب (المرسوم رقم ١٦٥٨ تاريخ ١٧/١/١٩٧٩)، طب الأسنان (القانون رقم ٤٨٥ تاريخ ١٢/١٢/٢٠٠٢) والتفتيش الصحي (المرسوم الإشتراعي رقم ١٠٧ تاريخ ١٦/٩/١٩٨٣).
- المهنة المحصورة بالبنانيين: دليل أثري أو سياحي، وكيل عقاري، صراف، محام، مخلص معاملات في دائرة تسجيل الآليات ومعلم قيادة.
- المهنة التي يتعذر على الفلسطينيين مزاولتها بسبب شرط المعاملة بالمثل و/أو شرط الحصول على حق مزاوله المهنة في بلدهم: محاسب مجاز، مهندس، مساح، معالج فيزيائي، اختصاصي مختبر أسنان، طبيب بيطري، ممرضة وأخصائي تغذية.



الفصل ٥

البطالة وخصائص الفلسطينيين العاطلين عن العمل



الفصل ٥: البطالة وخصائص الفلسطينيين العاطلين عن العمل

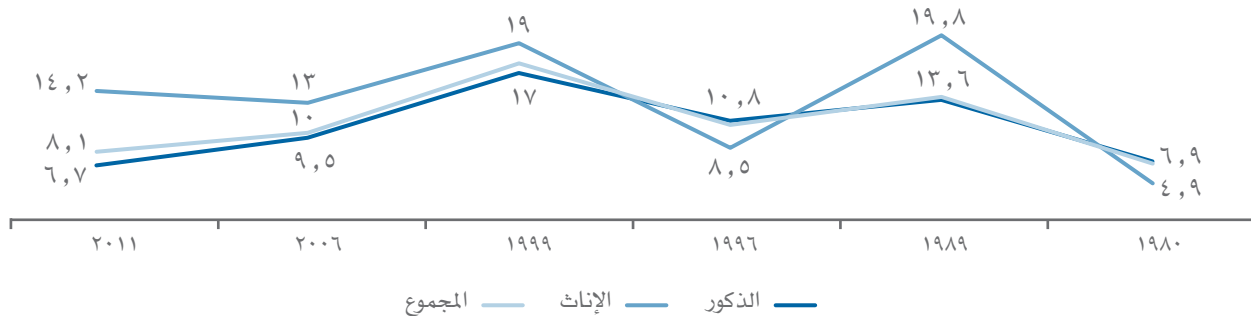
معدلات البطالة لدى الفلسطينيين

للمسح. وبالاستناد إلى هذا التعريف، يبلغ معدل البطالة لدى الفلسطينيين ٨٪، وهو شبيه بعض الشيء بمعدل البطالة لدى اللبنانيين المقدر بحوالي ٩٪ سنة ٢٠٠٧ و ٦٪ سنة ٢٠٠٩ (إدارة الإحصاء المركزي ٢٠٠٧، ٢٠١١). ولكنه أدنى بكثير من معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة حيث يبلغ ١٥٪ في الضفة الغربية و ٣٠٪ في قطاع غزة^{٢٠}.

وقد شهد معدل البطالة تقلبات عديدة في السنوات الأخيرة، حيث وصل لغاية ١٧٪ سنة ١٩٩٩ ثم تراجع لغاية ١٠٪ سنة

تعرّف منظمة العمل الدولية بالبطالة بالاستناد إلى مجموعة معايير. فلا بد من توافر ثلاثة شروط لتصنيف العاطل عن العمل: ألا يمارس أدنى نشاط (أي ألا يزاوّل أي عمل سواء لقاء أجر أم لا) في الأسبوع السابق للمسح، أن يكون جاهزاً للعمل، وأن بحث فعلياً عن عمل في الأسابيع الأربعة السابقة

الرسم ٥،١: معدل البطالة لدى الفلسطينيين على مر السنين، بحسب الجنس (%)



٢٠ الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:
<http://www.pcbs.gov.ps/>

٢٠٠٦، مع تقلبات أكثر حدة في صفوف الإناث (مؤسسة فافو ٢٠٠٣، ٢٠٠٦).

لطالما كان تدني البطالة وبالتالي التعريف المعتمد للبطالة موضع جدل في الأوساط اللبنانية والفلسطينية على السواء. فيعتبر الكثيرون أن معدلات البطالة التي تهاز ٦٪ للبنانيين و ٨٪ للفلسطينيين لا تعكس الواقع على الأرض، بل ترسم صورة وردية تتناقض مع الوضع الاقتصادي الصعب في البلاد. وينطبق هذا الأمر بشكل خاص على الفلسطينيين المقيمين في لبنان الذين يواجهون العديد من القيود التي تعرقل انخراطهم الكامل في سوق العمل.

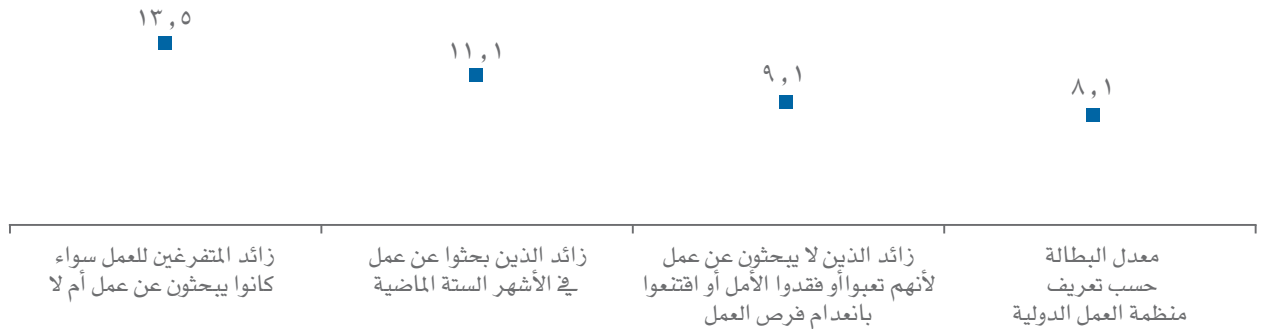
أولاً، إن قانون العمل اللبناني لا يحظر بالكامل دخول الفلسطينيين إلى سوق العمل (مما كان سيؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة)، بل يحصرهم بمجموعة وظائف ومهن موسمية ذات أجور وقيمة مضافة متدنية، ويمنعهم من مزاولة المهن الحرة الخاضعة لنقابة التي تكسب مداخيل أكبر وتشكل مصباً للجامعيين ووسيلة للتقدم الاجتماعي.

ثانياً، تبقى معدلات البطالة متدنية بصورة غير طبيعية بفعل الفقر المنتشر في صفوف اللاجئين الفلسطينيين في لبنان إضافة لمحدودية فرص العمل والتمييز في التوظيف والحوافز القانونية التي ترغمهم على قبول الوظائف المعروضة عليهم بأية شروط قانونية ومالية. بوجه عام، لا يمكن للفقير أن يتحمل البقاء دون عمل بل سوف يقبل بأعمال موسمية متقطعة وبأجور متدنية.

إضافة لعوامل الاقتصاد الكلي أعلاه، يؤدي التعريف المعتمد في منظمة العمل الدولية، في جانب منه، إلى استثناء بعض الأشخاص الذين يعتبرون أنفسهم عاطلين عن العمل، وتحديدًا أولئك الذين عانوا من البطالة لفترات طويلة وتوقفوا عن البحث عن عمل. ومن أجل التعويض عن النواقص التي تشوب التعريف بالبطالة، عمدت هذه الدراسة إلى تقدير معدلات بطالة أشمل (الرسم ٢، ٥):

- عند تضمين أولئك الذين لم يبحثوا فعلياً عن عمل في الشهر السابق لأنهم تعبوا أو فقدوا الأمل أو اقتنعوا بانعدام فرص عمل، يرتفع معدل البطالة من ٨٪ لغاية ٩٪.

الرسم ٢، ٥: معدل البطالة بالاستناد إلى تعاريف مختلفة (%)



الجدول ٥,١: معدل البطالة بحسب العمر والجنس (%)

المجموع	الإناث	الذكور	
١٧,٧	٣١,٥	١٥,١	٢٤-١٥
٨,٩	١٤,٤	٧,٥	٣٤-٢٥
٣,٦	٩,٠	٢,٤	٤٤-٣٥
٤,١	٨,٩	٢,٩	٤٤-٤٥
٢,٦	٠	٣,٢	٦٤-٥٥
١,٨	٠	١,٩	+٦٥
٨,١	١٤,٢	٦,٧	مجموع الفلسطينيين

الأميين، على الأرجح لأن الجامعيين يعتقدون آمالاً عالية وينتظرون لفترة أطول قبل إيجاد عمل مناسب. ولكن تجدر الإشارة كما ورد أعلاه إلى أن العاملين من بينهم يقبلون بوظائف رواتبها أدنى من رواتب اللبنانيين.

أخيراً، تشهد معدلات البطالة تقلبات واضحة بين المناطق، فهي تتراوح بين معدلات لا تتجاوز ٢٪ في صور وصولاً إلى ١١٪ في بيروت وطرابلس، ومعدلات وسيطة تناهز ٦٪ في البقاع و ٩٪ في صيدا. وكلما زادت نسبة الفقر، كلما تراجعت نسبة البطالة على ما يبدو، ذلك لأن الفقر يرغب الفرد على القبول بأعمال وضيعة ليكسب لقمة العيش. تظهر دراسة الجامعة الأميركية-الأونروا أن صور التي تسجل أدنى معدل للبطالة، تسجل أعلى نسبة للفقر تناهز ٧٩٪، وتستحوذ على ٣٤٪ من مجموع الفلسطينيين الفقراء (شعبان وآخرون، ٢٠١٠). بالمقابل، تسجل المناطق الوسطية (ومنها بيروت) أدنى نسبة للفقر (٥٣٪) وأعلى نسبة للبطالة.

• عند تضمين أولئك الذين بحثوا عن عمل في الأشهر الستة السابقة ولكن ليس في الشهر السابق، يرتفع معدل البطالة من ١١,١٪ لغاية ١١,١٪.

• عند تضمين جميع الذين لم يزاولوا أي نشاط، ولكنهم كانوا متفرغين للعمل، سواء بحثوا عن عمل أم لا، يرتفع معدل البطالة لغاية ١٤٪. وبغض النظر عن التعريف المعتمد للبطالة، يتضح تأثير العامل الاقتصادي (الفقر) وتوقعات الفلسطينيين في اختلاف معدل البطالة بين الجنسين وبين مختلف الفئات العمرية والمستويات الدراسية (الجدول ٥,١). وتسجل المعدلات الأكبر في صفوف الشباب غير المضطرين إلى إعالة الأسرة، كما تسجل معدلات عالية في صفوف النساء، فالمرأة غير مضطرة كالرجل لقبول أي وظيفة متاحة.

ترتفع معدلات البطالة مع ارتفاع المستوى الدراسي (الجدول ٥,٢). فالبطالة في صفوف الجامعيين ثلاثة أضعاف البطالة لدى

الجدول ٥,٢: معدل البطالة بحسب مستوى التحصيل العلمي والجنس (%)

المجموع	الإناث	الذكور	
٥,٣	١٠,٠	٣,٢	أمي
٥,٧	١٥,٤	٤,٦	يجيد القراءة والكتابة
٧,٦	١٤,٧	٦,٦	ابتدائي
٧,٠	١١,٠	٦,٢	متوسط
٨,٨	١٢,٦	٧,٤	ثانوي
١٤,٦	٢٠,٠	١٢,٠	جامعي

يعكس الصعوبة التي يواجهها الجامعيون من الفلسطينيين في إيجاد عمل. ويزداد الوضع سوءاً في صفوف الإناث حيث تبلغ نسبة الجامعيات العاطلات عن العمل ٣٠٪.

كما يمكن توزيع العاطلين عن العمل ضمن فئتين أساسيتين: فئة الذين عملوا من قبل (٦٦٪) وفئة الذين لم يعملوا من قبل، أي الباحثين عن عمل للمرة الأولى (٣٣٪). والفئة الثانية مكونة بمعظمها من الشباب حيث أن ٦٧٪ هم دون ٢٤ سنة من العمر. وهم في معظمهم أبناء وبنات أرباب الأسر (٨٦٪) كما هم في معظمهم غير متزوجين (٨٦٪). والأهم أن ٣٤٪ من الباحثين عن عمل للمرة الأولى من حملة الشهادات الجامعية، مقابل ٢١٪ من العاطلين عن العمل، مما يعكس ارتفاع نسبة الجامعيين في صفوف الشباب الباحثين عن أول وظيفة لهم، إلى جانب الصعوبة الزائدة التي يواجهها الجامعيون في إيجاد عمل.

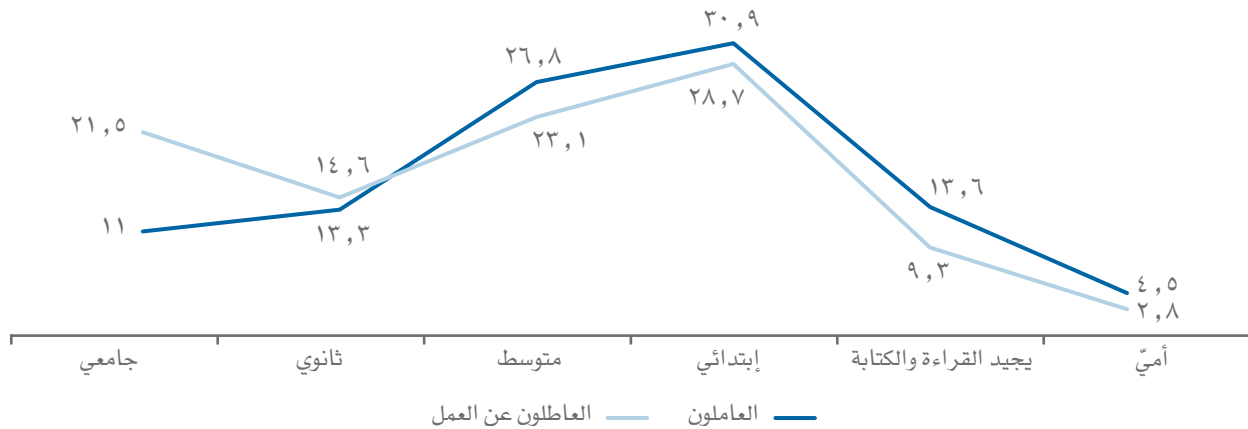
خصائص العاطلين عن العمل

أسوةً باللبنانيين، يطغى عنصر الشباب على الفلسطينيين العاطلين عن العمل علماً أن ٧٧٪ دون ٣٤ سنة ونصفهم تقريباً دون ٢٤ سنة (الرسم ٥,٣). كما أن ثلثي العاطلين عن عمل هم من الذكور، مما يعكس الاختلاف في مستوى النشاط الاقتصادي بين الذكور والإناث. يتوزع ٩٠٪ تقريباً من العاطلين عن العمل بين بيروت (٢٥٪) وصيدا (٣٤٪) وطرابلس (٣٠٪)، مقابل ٧٢٪ من العاملين في تلك المدن. ولعل الفرق يعود إلى معدل البطالة المتدني استثنائياً في صور. كما أن توزيع العاطلين عن العمل بحسب المستوى الدراسي يكشف عن نمط شبيه بنمط العاملين، لغاية بلوغ المستوى الجامعي حيث يشتد التفاوت بينهما (الرسم ٥,٤). فنسبة الجامعيين من العاطلين عن العمل هي ضعف تلك النسبة لدى العاملين، مما

الرسم ٥,٣: توزيع العاطلين عن العمل بحسب العمر والجنس (%)



الرسم ٥,٤: توزيع العاملين والعاطلين عن العمل بحسب مستوى التحصيل العلمي (%)



الخانة ١, ٥: قصة أحمد

«أحلم كأى شاب آخر بفرصة العثور على عمل لائق لتأمين مستقبلتي» - أحمد أيوب

على غرار العديد من الفلسطينيين الشباب في لبنان، قضى أحمد أيوب معظم سنين شبابه وهو يحلم بمستقبل أفضل. أحمد شاب في الخامسة والعشرين من العمر يعيش في مخيم البداوي شمال ل.بنان مع أهله وشقيقين أصغر منه. لقد أنهى أحمد دروسه الثانوية وحاز على شهادة الثانوية العامة، فرع الاجتماع والاقتصاد. ثم التحق بمركز تدريب اللاجئين الفلسطينيين في سبلين في لبنان، حيث تخصص في المعلوماتية. لكنه لم يمهده دراسته الجامعية لأنه كان حريصاً آنذاك على إيجاد عمل وكسب المال. ل.تأمين مصروفه والمساعدة في إعالة عائلته. «أبي يتقدم في السن ولم يعد قادراً على العمل كما في السابق، لذا فأنا أساعده مادياً على إعالة الأسرة». والد أحمد طراش اضطر إلى العمل في ظروف هشة خالية من الحماية الاجتماعية وظروف العمل اللائق، ناهيك عن ساعات العمل المجددة والدخل الثابت.

تخرّج أحمد سنة ٢٠٠٧ وهو يبحث عن عمل منذ ذلك الحين. اتصل بعدد من الشركات اللبنانية وكان شديد التفاؤل والأمل، غير أنه تلقى شتى الأعذار لعدم توظيفه. ولم يتوقف عن البحث، لكنه بات يدرك أن لن يجد عملاً قريباً. وقد يظن البعض أنه لم يجد عملاً لعدم حيازته شهادة جامعية، لكن سرعان ما أدرك أحمد أن أصدقاءه الذين كان لهم «حظ» إتمام دروسهم الجامعية يواجهون نفس الصعوبات في إيجاد وظيفة. لذا مع أو بدون شهادات جامعية، يتعرض معظم

الفلسطينيين للتمييز ولا يبقى أمامهم سوى الانخراط في الاقتصاد غير المنظم. ويعتقد أحمد أن وضعه كلاجئ فلسطيني هو السبب الذي منعه من تأمين عمل نظامي في لبنان.

لسوء الحظ، تماماً مثل والده، اضطر أحمد إلى فتح دكان صغير في المخيم لكسب بعض المال. وقد عبّر عن استيائه وإحباطه الشديد، لأنه يعلم أن مؤهلاته تخوله الحصول على وظيفة محترمة ولائقة: «هذا الدكان تعويض بسيط للغاية». فعند المقارنة بين الأمان والكرامة التي تؤمنها وظيفة بدوام كامل، والإذلال والمكاسب الزهيدة التي يؤمنها هذا المحل، من يستطيع أن يلومه على الشعور بالاستياء؟

«أحلم كثيراً، أحلم في تأمين عمل... أحلم في مستقبل مضمون، أحلم في أن يكون لي منزل في يوم من الأيام وعائلة أرهاها، أحلم في عيش حياة رغيدة. لا، لا أريد ان أحلم كثيراً» - أحمد أيوب.

البحث عن عمل

للفلسطينيين، يميل اللبنانيون إلى الاستعانة أكثر بالإعلانات في الصحف أو على الإنترنت (٤٤٪).

تمتد فترة الانتظار لإيجاد عمل على ٦ أشهر بالمعدل، علماً أن النساء ينتظرن فترة أطول بقليل مقارنة بالرجال (٦,٥ أشهر). وتزداد فترة البقاء دون عمل مع التقدم في السن، إذ تتراوح بين ٣,٤ شهراً لمن عمرهم بين ١٥-٢٤ سنة لغاية ٤,٤ شهراً لمن عمرهم بين ٥٠-٦٤ سنة. ربما بسبب الآمال العالية التي يعقدها ذوي الخبرة السابقة في العمل.

ترتفع فترة البطالة مع ارتفاع مستوى التعليم، مع تسجيل الفترة الأطول لدى حملة الشهادات الجامعية (٩,١ أشهر) والفترة الأقصر لدى الأميين (٤ أشهر) (الرسم ٥,٥).

يلجأ معظم العاطلين عن العمل إلى الوسائل التقليدية في البحث عن وظيفة، فمعظمهم يستعينون بالمعارف والأصدقاء والأقارب (٧١٪)، ويلتمسون العمل مباشرة من صاحب العمل (٦٣٪)، ويتفقدون الوظائف الشاغرة في المؤسسات (١٣٪). ونادراً ما يستعينون بأدوات مثل مراكز التوظيف أو الإعلانات في وسائل الإعلام. بالمقابل، يلجأ اللبنانيون بنسبة مماثلة (٧٢٪) إلى الأقارب والأصدقاء، غير أن نسبة أعلى منهم يتقدمون للعمل مباشرة من صاحب العمل (٨٠٪) ويتفقدون الوظائف الشاغرة في المؤسسات (٤٦٪). أخيراً، وخلافاً

الرسم ٥,٥: معدل الانتظار قبل إيجاد عمل بحسب مستوى التحصيل العلمي (أشهر)



الرسم ٥,٦: معدل الانتظار قبل إيجاد عمل بحسب المناطق (أشهر)



أخيراً، إن فترة الانتظار قبل إيجاد عمل تختلف كثيراً بين المناطق، حيث سُجّلت الفترة الأقصر في صور (٥، ١ شهراً) التي فيها أدنى معدل للبطالة أيضاً (كما ذكر سابقاً)، والفترة الأطول في البقاع (٩، ١ شهراً) (الرسم ٥، ٦).

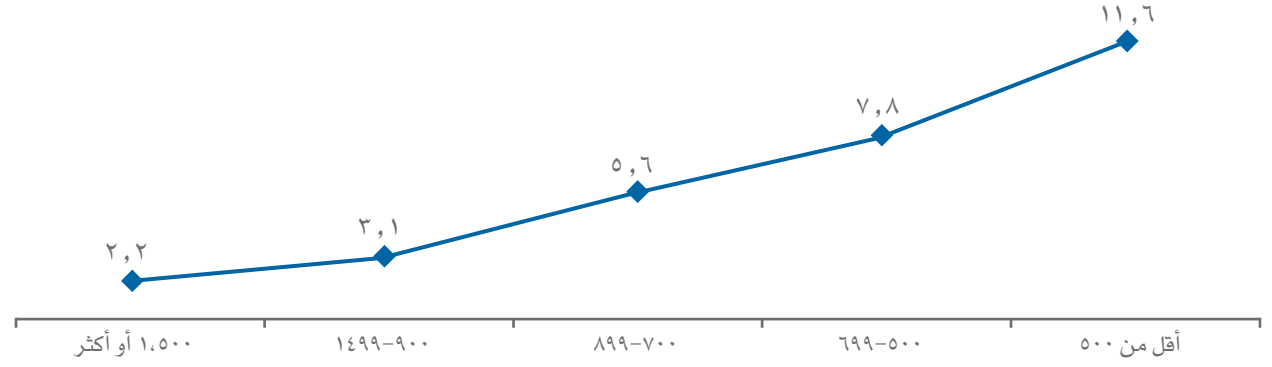
أسباب البحث عن عمل إضافي

أخيراً، إن ٢٪ تقريباً من الفلسطينيين العاملين لديهم وظيفة ثانية، وهي نسبة تتراجع لغاية ١٪ لدى الإناث. أما بالنسبة للذين يبحثون عن عمل آخر، فهم يمثلون ١٠٪ من العاملين و ٣٪ من العاملات. وكما هو متوقع، تتراجع نسبتهم بعد بلوغ ٤٥ سنة. ولا يبدو أن المستوى الدراسي يؤثر على احتمال البحث عن عمل إضافي، ربما لأن الجامعيين أيضاً عاجزون عن إيجاد عمل يؤمّن لهم دخلاً

كافياً لإعالتهم وإعالة أسرهم. واللافت هو تدني احتمال البحث عن عمل إضافي لدى الأميين (٣٪ مقابل ٩٪ بالمعدل). على صعيد القطاعات، يرتفع احتمال البحث عن عمل آخر لدى العاملين في البناء والفنادق والمطاعم. في الواقع، ١٥٪ من عمال البناء يبحثون عن عمل إضافي، ربما بسبب طبيعة عملهم ولأنهم يعملون لحسابهم الخاص بالغالb. علاوة على ذلك، ٢٥٪ من العاملين في الفنادق والمطاعم يبحثون عن عمل آخر، ربما بسبب طبيعة عملهم الموسمية.

وكما هو متوقع، ثمة ترابط غير مباشر بين الدخل واحتمال البحث عن عمل إضافي، حيث تتراجع نسبة الذين يبحثون عن عمل آخر من ١٢٪ لمن دخلهم دون ٥٠٠،٠٠٠ ل.ل. في الشهر لغاية ٢٪ لمن يكسبون ١،٥ مليون ل.ل. أو أكثر.

الرسم ٥،٧: نسبة العاملين الباحثين عن عمل إضافي، بحسب فئة الدخل (ألف ل.ل.) (%)





الخاتمة

الخاتمة

إنّ شروط عمل اللاجئين الفلسطينيين وخصائص القوى العاملة التي كشف عنها المسح إنّما هي انعكاس للقوانين والممارسات التمييزية الراسخة التي منعت الفلسطينيين من الانخراط بصورة قانونية في سوق العمل اللبنانية. فتلك الظروف عرّضت العامل الفلسطيني للاستضعاف وتدهور الظروف المعيشية والاستغلال من جهة، بينما حرمت البلاد من فرصة استثمار قدرات الفلسطينيين من جهة أخرى.

ولا يزال حق الفلسطينيين في العمل مثار جدل على الأضعدة الاقتصادية السياسية والاجتماعية، حيث يطغى الربط بين الحقوق المدنية، ومن ضمنها حق العمل، والتوطين. كما أن مختلف الإصلاحات القانونية والقرارات الوزارية التي صدرت لغاية الآن لم تحدث فرقاً كبيراً في الحقوق وظروف العمل المتاحة للفلسطينيين. فالفلسطيني يُعامل كأجنبي حتى الآن، ويُمنع من مزاوله عدد من المهن، مما ينعكس سلباً على ظرفه المعيشية ويؤدي إلى انتشار الفقر الذي بات يطال ثلثي الفلسطينيين المقيمين في لبنان تقريباً.

من زاوية أوسع، لا تشكل القوى العاملة الفلسطينية في لبنان أكثر من ٥% من مجموع القوى العاملة اللبنانية وغير اللبنانية (بمن فيهم السوريين والمصريين وسائر الجنسيات) في لبنان^{٢١}. ولكن على خلاف العمال الأجانب، يساهم اللاجئون الفلسطينيون مساهمة إيجابية في الاقتصاد، فهم يستهلكون ويدخرون في لبنان، ويتّسمون بنمط استهلاك شبيه بنمط الاستهلاك الذي يميز اللبنانيين. كما أن العديد من الفلسطينيين هم أصحاب مؤسسات وأصحاب عمل يساهمون في خلق فرص العمل والنمو الاقتصادي.

٢١ تقديرات مبادرة المساحة المشتركة، ٢٠١٢.

كما أن الأموال التي يحوّلها الفلسطينيون من خارج لبنان تُقدّر بأكثر من ٦٠ مليون دولار أمريكي في السنة، ناهيك عن أموال المساعدات التي تصرفها الأسرة الدولية في لبنان والتي تعود بالفائدة وفرص العمل على الفلسطينيين واللبنانيين على السواء. قبل إحراز أي تقدّم ملموس نحو تحسين ظروف العمل والإنصاف في معاملة الفلسطينيين في لبنان، لا بدّ من اتخاذ عدد من القرارات والتدابير منها:

- إلغاء الحواجز القانونية والإدارية التي تعترض وصول الفلسطينيين إلى فرص عمل منصفة وقانونية، منها إلغاء شرط المعاملة بالمثل ومنح إجازة العمل مجاناً غير مرتبطة بصاحب العمل.
- استكشاف التدابير المجدية التي تمنح الفلسطينيين العاملين في الاقتصاد المنظم حق الاستفادة من التأمين الصحي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتسهّل دخول الفلسطينيين إلى المهن المنظمة بقوانين.
- اتخاذ سلسلة من التدابير لتنظيم عمل اللاجئين الفلسطينيين، مع منح الفلسطينيين الأولوية على العمال الأجانب في لبنان وإمكانية اعتماد نظام الحصص للعمال الفلسطينيين.
- إجراء نقاش بناءً مع جميع الجهات المعنية منها الحكومة اللبنانية والتكتلات السياسية والنقابات العمالية والمهنية ومنظمات المجتمع المدني اللبنانية والفلسطينية والمنظمات والوكالات الدولية، حول الترتيبات المعقولة الكفيلة بمنح اللاجئين الفلسطينيين الحق الكامل في العمل والحماية الاجتماعية.

- تنظيم حملات مناصرة متسقة ومبتكرة تدعو إلى منح اللاجئين الفلسطينيين الحق في العمل والحماية الاجتماعية، ورفع الوعي حيال الفائدة التي تعود على الاقتصاد اللبناني من عمل الفلسطينيين، وتبديد المخاوف من الربط بين عمل الفلسطينيين والتوطين.



الملحق ا

معلومات حول المسح

الملحق ١

معلومات حول المسح

لقد أجرى مسح القوى العاملة في جميع المخيمات والتجمّعات الفلسطينية في لبنان في الفترة بين أيلول/سبتمبر ٢٠١١ وأذار/مارس ٢٠١٢، بغية سدّ النقص في البيانات وتحديث البيانات المتوفرة حول ظروف عمل وتوظيف اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. وكانت الغاية من هذا المسح تحديداً:

- إثراء النقاش الجاري حول حقّ الفلسطينيين في العمل وفي الحماية الاجتماعية، بالاستناد إلى وقائع وأرقام موضوعية وموثّقة؛
- تزويد صانعي القرار والجهات المعنية بمعلومات موثوقة حول عمل الفلسطينيين وتزويد صانعي السياسات ببيانات مثبتة من أجل تحسين ظروف عمل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان؛
- تدعيم أنشطة المناصرة بالمعلومات والأرقام اللازمة لإحياء نقاش مقنع حول حق اللاجئين الفلسطينيين في العمل والضمان الاجتماعي.

يندرج هذا المسح ضمن مشروع تنفّذه منظمة العمل الدولية بعنوان «تحسين فرص العمل والحماية الاجتماعية للاجئين الفلسطينيين في لبنان»، بالتعاون مع لجنة عمل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وبتمويل من بعثة الاتحاد الأوروبي. تولّى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الأنشطة الميدانية منها المسح التجريبي والمعاينة وتدريب الباحثين وجمع البيانات وتجهيزها (الترميز وإدخال البيانات والتدقيق، الخ). من جهتها، قدّمت مؤسسة فافو للدراسات

التطبيقية الدولية خدمات الدعم الفني ومراقبة الجودة في مختلف مراحل المسح. تم الانتهاء من جمع البيانات أواخر العام ٢٠١١ من ثمّ جرى تجهيز النتائج الأولية ومناقشتها من قبل مجموعة من الخبراء والباحثين في أبريل/نيسان ٢٠١٢.

يتكوّن المجتمع الإحصائي من جميع اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في مخيمات للاجئين وبعض التجمّعات التي تضمّ غالبية من الفلسطينيين في لبنان. واستند إطار المعاينة على التعداد الذي أعده الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في العام ٢٠١٠ لجميع الفلسطينيين المقيمين في مخيمات وتجمّعات اللاجئين في لبنان. واعتمد المسح على إطار للمعاينة مكون من ١٤٣٠ مجموعة عنقودية (المجموعة العنقودية كناية عن مساحة جغرافية تضم ٢٠ مبنى ووحدة سكنية في المعدّل). واعتبرت المجموعات العنقودية وحدات المعاينة الأساسية في تصميم العينة. بلغ حجم العينة الإجمالي ٢٦٠٠ أسرة و ٧٢١٢ فرداً (١٥ سنة وما فوق). يبلغ معدل أفراد الأسرة بعمر ١٥ سنة وما فوق ٢,٨ فرداً تقريباً. ومن مجموع العينة، بلغت نسبة الإجابة ٩٤٪.

تمّ إجراء المسح بالتزامن مع الدراسة الوطنية للأوضاع المعيشية للأسر التي تجريها إدارة الإحصاء المركزي على مجمل الأراضي اللبنانية. واعتمد مسح القوى العاملة استمارة النشاط الاقتصادي الذي اعتمده إدارة الإحصاء المركزي في دراستها، حرصاً وللمرة الأولى على إجراء مقارنة دقيقة بين ظروف عمل الفلسطينيين واللبنانيين.



الملحق ٢

جداول إضافية



الملحق ٢ جداول إضافية

الفصل ١ الخصائص الديموغرافية

الجدول ١,٢: متوسط حجم الأسرة بحسب المناطق

المنطقة	الحجم
طرابلس	٥,٦
بيروت	٥,١
البقاع	٥,١
صيدا	٥,٣
صور	٥,٤
المجموع	٥,٣

الجدول ١,٣: توزيع الفلسطينيين بحسب الجنس في كل منطقة (%)

المنطقة	طرابلس	بيروت	البقاع	صيدا	صور	المجموع
الذكور	٤٩,٥	٥١,٤	٤٩,١	٥٠,٤	٤٧,٥	٤٩,٧
الإناث	٥٠,٥	٤٨,٦	٥٠,٩	٤٩,٦	٥٢,٥	٥٠,٣
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

الفصل ٢ التعليم

الجدول ٢,٢: توزيع الفلسطينيين بحسب مستوى التحصيل العلمي والمناطق (%)

أمي	يجيد القراءة والكتابة	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	
١٠,٣	٣٠,٩	٢٢,١	١٩,٧	٢٧,٧	٢٠,٧	طرابلس
٢٣,٠	١٥,٤	١٨,٥	١٩,٠	١٩,٤	١٣,٣	بيروت
٣,٢	٥,٠	٨,٠	١٠,٥	١٠,٥	١٦,٨	البقاع
٢٦,٢	٣٩,٨	٣٣,٧	٢٧,١	٢٩,٠	٢٩,٨	صيدا
٣٧,٣	٨,٩	١٧,٨	٢٣,٧	١٣,٤	١٩,٤	صور
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع

الجدول ٢,٣: توزيع الفلسطينيين بحسب مستوى التحصيل العلمي والجنس (%)

الذكور	الإناث	المجموع	
٥,٣	١٠,٨	٨,١	أمي
١٩,٦	١٥,٠	١٧,٣	يجيد القراءة والكتابة
٣٤,٧	٣١,٥	٣٣,٠	ابتدائي
٢٢,٦	٢٥,١	٢٣,٩	متوسط
١١,١	١٢,٤	١١,٨	ثانوي
٦,٦	٥,٣	٦,٠	جامعي
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع

الفصل ٣ المشاركة في القوى العاملة

الجدول ٣,٢: توزيع غير الناشطين الذين عملوا في السابق بحسب أسباب ترك العمل السابق والجنس (%)

المجموع	الإناث	الذكور	
٣,١	٢,٢	٤,٠	إقالة أو تسريح
٤,٤	٥,٧	٢,٩	انتهاء وظيفة لمدة محدودة
١,٥	١,٩	١,١	عمل موسمي
٢٣,٢	٤٠,٣	٣,٣	مسؤوليات شخصية أو عائلية
٣٨,٠	٢٣,٢	٥٥,١	مرض أو إعاقة
٢,٤	١,٩	٢,٩	متابعة الدراسة أو التدريب
٢,٢	٢,٥	١,٨	تقاعد مبكر
٨,٠	١,٣	١٥,٨	تقاعد
١,٩	٢,٢	١,٥	استقالة
١٥,٣	١٨,٧	١١,٤	غير ذلك
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع

الجدول ٣,٣: معدل النشاط الاقتصادي (الناشطين وغير الناشطين) بحسب الجنس والمناطق (%)

المجموع	صور	صيда	البقاع	بيروت	طرابلس		
٢٨,٩	٣٥,٠	٢٩,٤	٢٥,٩	٢٧,١	٢٥,٣	غير ناشط	الذكور
٧١,١	٦٥,٠	٧٠,٦	٧٤,١	٧٢,٩	٧٤,٧	ناشط	
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع	
٨٤,٨	٨٦,٥	٨٦,٨	٨٤,٠	٨٠,٢	٨٤,٥	غير ناشطة	الإناث
١٥,٢	١٣,٥	١٣,٢	١٦,٠	١٩,٨	١٥,٥	ناشطة	
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع	
٥٧,٧	٦١,٩	٥٨,٤	٥٦,١	٥٤,٢	٥٦,٢	غير ناشط	مجموع الفلسطينيين
٤٢,٣	٣٨,١	٤١,٦	٤٣,٩	٤٥,٨	٤٣,٨	ناشط	
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع	

الجدول ٣,٤: أسباب عدم الاستعداد للعمل بحسب الجنس (%)

المجموع	الإناث	الذكور	
١٩,١	١٣,٩	٣٥,٦	تحصيل الدراسة
١٤,٣	٩,٦	٢٩,٤	المرض
٠,٣	٠,٢	٠,٨	السفر
٧,٥	٨,٦	٤,٠	أسباب عائلية
٣٩,٠	٥١,٢	٠,٠	التفرغ للمنزل
١٢,٤	١١,٣	١٦,١	التقدم في السن
١,١	٠,٣	٣,٩	الاستعداد لمباشرة عمل جديد
٢,٧	٣,٢	١,٠	ممانعة الأسرة
٣,٥	١,٧	٩,٢	أسباب أخرى
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع

الجدول ٣,٥: أسباب عدم الاستعداد للعمل بحسب العمر والجنس (%)

المجموع	+٦٥	٦٤-٥٥	٥٤-٤٥	٤٤-٣٥	٣٤-٢٥	٢٤-١٥	١٤-١٠		
٥٦,٦	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢,٦	١٢,٩	٦٢,١	٨٨,٩	تحصيل الدراسة	الذكور
١٩,٠	٢٩,٨	٥٨,٤	٩٤,٩	٧٦,٩	٥٤,٣	١٠,٩	٣,١	المرض	
٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢,٩	١,١	٠,٠	السفر	
٣,٤	٠,٠	١,٣	٠,٠	٢,٦	٧,١	٥,٨	٢,٤	أسباب عائلية	
٩,٧	٦٩,١	٣٧,٧	١,٧	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	التقدم في السن	
٢,٧	٠,٠	١,٣	٠,٠	٥,١	٤,٣	٥,٨	٠,٨	الاستعداد لمباشرة عمل جديد	
١,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٩	١,١	ممانعة الأسرة	
٧,١	١,١	١,٣	٣,٤	١٢,٨	١٨,٦	١٢,٣	٣,٧	أسباب أخرى	
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع	
٢٥,٣	٠,٠	٠,٤	٠,٠	٠,٠	٢,٧	٤٤,٨	٨٨,٤	تحصيل الدراسة	الإناث
٨,٨	١٣,١	١٩,٥	١٧,٦	٨,٦	٧,٢	٤,٠	٤,٢	المرض	
٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٢	٠,٠	٠,٢	٠,٣	٠,٠	السفر	
٧,٨	٠,٣	٣,٣	٦,٨	٧,٥	٨,٤	١٤,٥	٣,٦	أسباب عائلية	
٤٣,٥	٩,٧	٤٤,٠	٦٩,١	٨١,٥	٧٥,١	٢٥,٦	١,١	التفرغ للمنزل	
٩,٦	٧٦,٦	٣٢,٨	٤,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	التقدم في السن	
٠,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٦	٠,٠	الاستعداد لمباشرة عمل جديد	
٣,٠	٠,٣	٠,٠	١,٤	٠,٩	٣,٨	٧,١	١,٥	ممانعة الأسرة	
١,٧	٠,٠	٠,٠	٠,٩	١,٥	٢,١	٣,٢	١,٣	أسباب أخرى	
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع	

٣٤,٩	٠,٠	٠,٣	٠,٠	٠,٢	٣,٨	٥١,٢	٨٨,٦	تحصيل الدراسة	مجموع اللسطينيين
١١,٩	١٩,٠	٢٨,٩	٢٦,٧	١٣,٢	١٢,٣	٦,٦	٣,٦	المرض	
٠,٣	٠,٠	٠,٠	٠,٢	٠,٠	٠,٥	٠,٦	٠,٠	السفر	
٦,٥	٠,٢	٢,٨	٦,٠	٧,٢	٨,٣	١١,٣	٣,٠	أسباب عائلية	
٣٠,٣	٦,٢	٣٣,٣	٦١,٠	٧٦,٠	٦٧,٠	١٦,١	٠,٥	التفرغ للمنزل	
٩,٦	٧٣,٩	٣٤,٠	٣,٨	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	التقدم في السن	
١,٠	٠,٠	٠,٣	٠,٠	٠,٣	٠,٩	٢,٥	٠,٤	الاستعداد لمباشرة عمل جديد	
٢,٤	٠,٢	٠,٠	١,٢	٠,٩	٣,٤	٥,٢	١,٣	ممانعة الأسرة	
٣,٣	٠,٤	٠,٣	١,٢	٢,٢	٣,٨	٦,٦	٢,٦	أسباب أخرى	
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع	

الفصل ٤ العمالة وخصائص العاملين الفلسطينيين

الجدول ٤,٤: مقارنة بين معدلات العمالة والنشاط بحسب العمر والجنس (%)

	٢٤-١٥	٣٤-٢٥	٤٤-٣٥	٥٤-٤٥	٦٤-٥٥	+٦٥		
النشاط	الذكور	٥٠,٤	٨٨,٤	٩٣,٥	٨٧,٦	٦٦,٧	٢٢,٥	
	الإناث	١٠,٣	٢٠,٦	٢٠,١	١٩,٧	١٢,٦	١,٢	
العمالة	الذكور	٨٤,٩	٩٢,٥	٩٧,٦	٩٧,١	٩٦,٨	٩٨,١	
	الإناث	٦٨,٥	٨٥,٦	٩١,٠	٩١,١	١٠٠,٠	١٠٠,٠	

الجدول ٤,٥: مقارنة بين معدلات العمالة والنشاط بحسب مستوى التحصيل العلمي والجنس (%)

	أمي	يجيد القراءة والكتابة	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي		
النشاط	الذكور	٤٤,٧	٧٨,٧	٧٢,١	٧٠,٩	٦٤,١	٨٧,٧	
	الإناث	٨,٨	١٠,٥	١٠,٣	١٣,٦	٢١,٠	٥٢,٦	
العمالة	الذكور	٩٦,٨	٩٥,٤	٩٣,٤	٩٣,٨	٩٢,٦	٨٨,٠	
	الإناث	٩٠,٠	٨٤,٦	٨٥,٣	٨٩,٠	٨٧,٤	٨٠,٠	

الجدول ٤,٦: توزيع العاملين من الجنسين في كل منطقة (%)

المجموع	الإناث	الذكور	
١٠٠,٠	١٥,٥	٨٤,٥	طرابلس
١٠٠,٠	٢٠,٢	٧٩,٨	بيروت
١٠٠,٠	١٨,٣	٨١,٧	البقاع
١٠٠,٠	١٦,٠	٨٤,٠	صيدا
١٠٠,٠	١٧,٧	٨٢,٣	صور

الجدول ٤,٧: توزيع العاملين من الجنسين بحسب العمر (%)

المجموع	الإناث	الذكور	
١٩,٩	١٥,١	٢٠,٩	٢٤-١٥
٢٥,٦	٢٨,٤	٢٥,١	٣٤-٢٥
٢٦,٩	٢٧,٣	٢٦,٨	٤٤-٣٥
١٩,٠	٢١,١	١٨,٥	٥٤-٤٥
٦,٧	٧,٢	٦,٦	٦٤-٥٥
١,٦	٠,٤	١,٨	+٦٥
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع

الجدول ٤,٨: توزيع العاملين في كل منطقة بحسب الوضع في العمل (%)

المجموع	صور	صيدا	البقاع	بيروت	طرابلس	
٩,٢	١٢,٠	١٠,٦	١٣,٤	٧,٣	٤,٩	رب عمل / شريك
١٨,١	١٣,٧	١٥,١	١٦,٨	١٨,٨	٢٥,٩	عامل لحسابه
٤٠,٣	٣٦,٦	٤٣,٦	٥٥,٧	٤٣,٨	٢٩,٥	مستخدم شهري
٣١,٣	٣٧,٢	٢٩,٥	١٢,٦	٢٩,٢	٣٨,٤	مستخدم أسبوعي أو يومي أو على أساس الإنتاج
٠,٦	٠,٤	٠,٥	١,١	٠,٤	٠,٩	عامل في المؤسسة العائلية (بدون أجر)
٠,٤	٠,٠	٠,٨	٠,٤	٠,٤	٠,٥	متدرج أو متمرن أو عضو في تعاونية زراعية
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع

الجدول ٤,٩: توزيع العاملين بحسب المهنة ومستوى التحصيل العلمي (%)

المجموع	جامعي	ثانوي	متوسط	ابتدائي	يجيد القراءة والكتابة	أمي	
١١,٨	٥٧,٠	٢٣,٩	٥,٣	٢,٥	١,٣	٠,٠	الوظائف الإدارية والمهنية
٥,٥	١٤,٦	١٢,٤	٥,٩	٢,٠	٠,٥	٠,٠	الأعمال الفنية والمهن ذات الصلة
٢,٣	٥,٥	٧,٠	٢,٣	٠,٥	٠,٠	٠,٠	الأعمال المكتبية
٥,٨	١,٩	٤,٨	٥,٥	٧,٣	٧,١	٥,٦	الخدمات الشخصية
١٥,١	٨,٤	١٣,٤	١٧,٦	١٥,٣	١٤,١	٢٣,٨	المبيعات
٣,٣	٠,٦	٠,٨	٢,٨	٤,٥	٢,٦	١٣,٥	الأعمال الزراعية المتخصصة
١٩,٨	١,٩	١٣,٤	٢١,٤	٢٤,٨	٢٩,٦	٨,٧	أعمال البناء والمصالح ذات الصلة
٩,٠	٢,٩	٥,٦	١٤,١	١٠,١	٦,٨	١,٦	قطاع التعدين والآليات والمصالح ذات الصلة
٧,٨	٢,٣	٤,٣	٨,١	١٠,٠	١٠,٢	٦,٣	الاعمال الحرفية، بما فيها تصنيع المواد الغذائية
٧,١	١,٠	٧,٥	٧,٠	٩,٦	٦,٣	٥,٦	تشغيل المصانع والآليات
١٢,٦	٣,٩	٦,٧	١٠,١	١٣,٤	٢١,٥	٣٤,٩	المهن الاولية
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع

الجدول ٤,١٠: توزيع العاملين بحسب المهنة والمناطق (%)

المجموع	صور	صيда	البقاع	بيروت	طرابلس	
١١,٨	١١,١	١٠,٩	٢٢,١	٧,٩	١٢,٥	الوظائف الإدارية والمهنية
٥,٥	٥,٩	٤,٣	٥,٧	٥,٨	٦,٤	الأعمال الفنية والمهن ذات الصلة
٢,٣	٢,١	٣,٦	١,١	٢,٤	٠,٩	الأعمال المكتبية
٥,٨	٤,٢	٨,١	٣,٨	٥,٤	٥,٠	الخدمات الشخصية
١٥,١	١١,٣	١٢,٦	١٥,٦	١٧,٣	١٩,٩	المبيعات
٣,٣	١٤,٧	١,٢	٠,٤	٠,٠	٠,٦	الأعمال الزراعية المتخصصة
١٩,٨	١٤,١	٢١,٨	١٥,٦	١٧,٣	٢٥,٤	أعمال البناء والمصالح ذات الصلة
٩,٠	٨,٨	٩,٤	١١,٥	١١,٣	٥,٦	قطاع التعدين والآليات والمصالح ذات الصلة
٧,٨	٤,٤	٨,٤	٧,٦	١٠,٩	٧,٢	الاعمال الحرفية، بما فيها تصنيع المواد الغذائية
٧,٠	٨,٨	٧,٤	٥,٧	٩,١	٤,١	تشغيل المصانع والآليات
١٢,٦	١٤,٧	١٢,٣	١٠,٧	١٢,٧	١٢,٢	المهن الأولية
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع

الجدول ٤,١١: توزيع المستفيدين من التأمين الصحي بحسب مستوى التحصيل العلمي (%)

المجموع	جامعي	ثانوي	متوسط	ابتدائي	يجيد القراءة والكتابة	أمي
١٠٠,٠	٤٩,٠	١٥,٤	١٢,٨	١٨,١	٢,٧	٢,٠

الجدول ٤,١٢: توزيع المستفيدين من التأمين الصحي ضمن كل مستوى من مستويات التعليم (%)

أمي	يجيد القراءة والكتابة	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	المجموع
٢,٤	١,٠	٣,١	٢,٥	٦,٢	٢٣,٦	٥,٣

الجدول ٤,١٣: نسبة الأجراء المستفيدين من إجازة سنوية مدفوعة في كل منطقة (%)

طرابلس	بيروت	البقاع	صيدا	صور	المجموع
١٦,٨	٢١,٨	٢٠,٧	١٣,٧	١٤,٦	١٦,٧

الجدول ٤,١٤: نسبة الأجراء المستفيدين من إجازة مرضية مدفوعة في كل منطقة (%)

طرابلس	بيروت	البقاع	صيدا	صور	المجموع
٢٤,٧	٢٩,٤	٤٨,٦	٢٣,١	١٩,١	٢٦,١

الجدول ٤,١٥: نسبة الأجراء المستفيدين من الضمان الاجتماعي (التقاعد - تعويض نهاية الخدمة) في كل منطقة (%)

طرابلس	بيروت	البقاع	صيدا	صور	المجموع	
٠,٢	٣,٢	٦,٥	٠,١	١,٧	١,٦	معاش تقاعد
٠,٨	١,٨	١,١	١,٦	٠,٠	١,١	تعويض نهاية الخدمة

الجدول ٤,١٦: توزيع الأجراء بحسب نوع التعاقد في كل قطاع (%)

المجموع	غير ذلك	الصحة	التعليم	النقل والتخزين	الفنادق والمطاعم	التجارة	البناء	الصناعة	الزراعة	
٢,٦	٦,٢	٣,٦	٦,٤	١,٩	٦,٤	١,٣	٠,٤	١,٥	٠,٠	عقد خطي مسجل لدى الكاتب العدل
١٦,٤	٣٢,١	٤١,٧	٤٨,٢	٢٢,٦	٤,٣	٨,٣	٤,٣	٦,٦	٣,٠	عقد خطي غير مسجل لدى الكاتب العمل
٨٠,١	٦٠,٧	٥٤,٠	٤٢,٧	٧٥,٥	٨٩,٤	٨٨,٨	٩٤,٩	٩١,٩	٩٥,٠	تعاقد شفهي
٠,٩	١,٠	٠,٧	٢,٧	٠,٠	٠,٠	١,٦	٠,٤	٠,٠	٢,٠	لا جواب
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع

الجدول ٤,١٧: توزيع الأجراء بحسب مدة العقد في كل منطقة (%)

المجموع	صور	صيدا	البقاع	بيروت	طرابلس	
٣٧,٦	٣١,١	٣٥,٥	٧,٨	٢٠,٢	٧٣,٩	تعاقد يومي
٧	٦,٦	٩,٨	٣,٩	٩,٢	١,٨	بين أقل من شهر واحد وأقل من ١٢ شهرًا
٥٥,٢	٦٢,٤	٥٤,٤	٨٤,٩	٧٠,٦	٢٤,٢	١٢ شهرًا أو أكثر
٠,٤	٠,٠	٠,٣	٣,٣	٠,٠	٠,٠	لا يعرف / لا جواب
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع

الجدول ٤,١٨: توزيع الأجراء بحسب نوع التعاقد وجنسية صاحب العمل (%)

المجموع	جنسيات أخرى	فلسطينيون	لبنانيون	
٢,٥	١١,٨	١,٥	٢,٢	عقد خطي مسجل لدى الكاتب العدل
١٦,٥	٦٤,٦	١٥,٧	١٠,٧	عقد خطي غير مسجل لدى الكاتب العدل
٨٠,٧	٢٣,٦	٨٢,٦	٨٦,٩	تعاقد شفهي
٠,٣	٠,٠	٠,٢	٠,٢	لا جواب
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع

الجدول ٤,١٩: عدد ساعات العمل الفعلية في الأسبوع بحسب مستوى التعليم

٤٥,٢٠	أمي
٤٨,٦٠	يجيد القراءة والكتابة
٤٧,٥٨	ابتدائي
٤٨,٢٠	متوسط
٤٨,٢٨	ثانوي
٤٣,٩٤	جامعي

الجدول ٤,٢٠: عدد ساعات العمل الفعلية في الأسبوع بحسب العمر

٤٧,١٤	٢٤-١٥
٤٧,٠٧	٣٤-٢٥
٤٨,٠٨	٤٤-٣٥
٤٧,٥١	٥٤-٤٥
٤٦,٩٤	٦٤-٥٥
٤٨,٣٧	+٦٥

الجدول ٤,٢١: عدد ساعات العمل الفعلية في الأسبوع بحسب المناطق

٤٦,٢٠	طرابلس
٥١,٤٤	بيروت
٤٨,١٧	البقاع
٥٠,٢٦	صيدا
٤٠,٢٣	صور

الجدول ٤,٢٢: توزيع العاملين بحسب مكان العمل في كل منطقة (%)

المجموع	صور	صيدا	البقاع	بيروت	طرابلس	
٢٦,١	٢١,٠	٢٢,٦	٢٤,٠	١٧,٣	٤٢,٩	داخل المخيم فقط
٣,٢	٤,٨	١,٥	١١,١	٣,٠	١,٣	في محيط المخيم فقط
٤,١	٧,١	١,٨	٩,٢	٤,٠	٢,٧	داخل المخيم وفي محيطه
٤٩,٨	٥٥,٥	٥٨,٢	٤٣,٥	٦١,٠	٢٧,٢	خارج المخيم فقط
١٦,٨	١١,٦	١٥,٩	١٢,٢	١٤,٥	٢٦,١	داخل/خارج المخيم وفي محيطه
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع

الجدول ٤,٢٣: توزيع العاملين بحسب الجنس ومقر العمل (%)

المجموع	الإناث	الذكور	
٢,١	٧,٤	٠,٩	في المنزل
٣,١	٤,٥	٢,٨	بناء ملحق بالمنزل
٦,٠	٤,٣	٦,٣	منزل الزبون أو صاحب العمل
٥٤,٤	٧١,٧	٥٠,٨	مؤسسة، مصنع، مكتب أو محل
٢,٠	١,٩	٢,٠	مزرعة أو أرض زراعية
١١,٠	٠,٢	١٣,٢	ورشة بناء
٢,٧	٢,٥	٢,٧	كشك ثابت في السوق أو في الشارع
١٥,٩	٣,٣	١٨,٦	بدون مركز ثابت - متنقل
٢,٨	٤,١	٢,٥	غير ذلك
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع

الجدول ٤,٢٤: متوسط الدخل الشهري للعاملين بحسب المهنة والجنس (ألف ل.ل.)

٩٣٧.٢٧٨	الذكور	الوظائف الإدارية والمهنية
٦٠٣.٣٨٢	الإناث	
٧٩٩.٦٧٣	المجموع	
٧٩٣.٤٧٤	الذكور	الأعمال الفنية والمهن ذات الصلة
٥٠٤.٣٦٢	الإناث	
٦٨٣.٨٧٦	المجموع	
٨٠٨.٠٠٠	الذكور	الأعمال المكتبية
٤٧٥.٦٤١	الإناث	
٦٠٥.٤٦٩	المجموع	
٥٥٨.٣٨٣	الذكور	الخدمات الشخصية
٤٢١.٨٩٥	الإناث	
٥٤٢.١٧٥	المجموع	
٥٣٣.٦٧٦	الذكور	المبيعات
٣٦٧.٥٩٥	الإناث	
٥٠٣.٩٩٠	المجموع	
٣٧٠.٨٤٣	الذكور	الأعمال الزراعية المتخصصة
٣٠٤.٠٠٠	الإناث	
٣٦٣.٦٥٦	المجموع	

٤٧٣.٩٨٦	الذكور	أعمال البناء والمصالح ذات الصلة
٤١٦.٦٦٧	الإناث	
٤٧٣.٦٧٦	المجموع	
٥٢٣.٧٦٦	الذكور	قطاع التعدين والآليات والمصالح ذات الصلة
٥٠٠.٠٠٠	الإناث	
٥٢٣.٣٨٣	المجموع	
٥٣٥.٩٥٩	الذكور	الصناعات الحرفية، بما فيها تصنيع المواد الغذائية
٣١١.٩٠٥	الذكور	
٤٩١.٩٨٦	المجموع	
٥١٥.٢٩٣	الذكور	تشغيل المصانع والآليات
٣٩١.٦٦٧	الإناث	
٥١١.٥٢٨	المجموع	
٤٧٨.٤٣١	الذكور	المهن الاولية
٣٥٣.٥٠٠	الإناث	
٤٥٠.١٩٨	المجموع	
٥٥٣.٦٦٠	الذكور	مجموع الفلسطينيين
٤٥٦.٦٩٠	الإناث	
٥٣٧.٢٤٣	المجموع	

الجدول ٤,٢٥: توزيع العمال الفلسطينيين بحسب الحق في الانضمام الى نقابة او اتحاد (%)

٧٧,٨	إتحاد فلسطيني فقط
١,٠	إتحاد لبناني فقط
٠,٤	اتحاد فلسطيني ولبناني
١٩,٥	لا يحق له الانضمام لنقابة او اتحاد
١,٣	لا يعرف / لا جواب
١٠٠,٠	المجموع

الجدول ٤,٢٦: توزيع العمال الفلسطينيين بحسب التسجيل في نقابة او اتحاد (%)

١٨,٢	إتحاد فلسطيني فقط
١,٥	إتحاد لبناني فقط
٠,٢	اتحاد فلسطيني ولبناني
٧٧,٦	غير مسجل في أي إتحاد
٢,٥	لا يعرف / لا جواب
١٠٠,٠	المجموع

الفصل الخامس: البطالة وخصائص الفلسطينيين العاطلين عن العمل

الجدول ٥,٣: معدل البطالة بحسب المناطق والجنس (%)

المجموع	الإناث	الذكور	
١٠,٥	٢٤,٢	٧,٤	طرابلس
١١,٠	١٨,٤	٨,٨	بيروت
٦,١	٩,٤	٥,٣	البقاع
٨,٦	٩,٠	٨,٥	صيدا
١,٩	٦,١	٠,٩	صور
٨,١	١٤,٢	٦,٧	مجموع الفلسطينيين

الجدول ٥,٤: توزيع العاطلين عن العمل بحسب المناطق (%)

٣٠,٤	طرابلس
٢٥,١	بيروت
٦,٩	البقاع
٣٣,٦	صيدا
٤,٠	صور
١٠٠,٠	المجموع

الجدول ٥,٥: توزيع العاملين والعاطلين عن العمل بحسب الجنس ومستوى التحصيل العلمي (%)

المجموع	العاطلون عن العمل		المجموع	العاملون		
	الإناث	الذكور		الإناث	الذكور	
٢,٨	٥,٠	١,٨	٤,٥	٧,٥	٣,٩	أمي
٩,٣	٧,٥	١٠,٢	١٣,٦	٦,٨	١٥,٠	يجيد القراءة والكتابة
٢٨,٧	٢٠,٠	٣٢,٩	٣٠,٩	١٩,٠	٣٣,٣	ابتدائي
٢٣,١	٢٠,٠	٢٤,٦	٢٦,٨	٢٦,٧	٢٦,٨	متوسط
١٤,٦	١٧,٥	١٣,٢	١٣,٣	٢٠,١	١١,٨	ثانوي
٢١,٥	٣٠,٠	١٧,٤	١١,٠	١٩,٩	٩,٢	جامعي
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع

الجدول ٥,٦: معدل الانتظار قبل إيجاد عمل بحسب العمر (أشهر)

٤,٢٨	٢٤-١٥
٨,٣١	٣٤-٢٥
٧,١٤	٤٤-٣٥
٦,٩٦	٥٤-٤٥
١٢,٤٠	٦٤-٥٥
٧,٠٠	+٦٥
٦,١٧	مجموع الفلسطينيين

المراجع

المراجع

- سهيل الناطور ودلال ياسين. ٢٠٠٧. *الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين في لبنان وسبل التعايش معه*. اعداد: مركز التنمية الإنسانية بدعم وتمويل من ”مركز البحوث للتنمية الدولية (كندا) فافو. ٢٠٠٣. *الماضي الصعب والمستقبل الغامض: الظروف المعيشية للاجئين الفلسطينيين في المخيمات والتجمعات في لبنان (أوسلو)*
- Fafo. 2006. *Study on the employability of Palestinian refugees in Lebanon (Oslo)*. Fafo. 2006. *Study on the employability of Palestinian refugees in Lebanon (Oslo)*.
- Hillenkamp, B. 2008. *The challenges of Palestinian education (Lebanese Palestinian Dialogue Committee)*.
- International Labour Organization (ILO) and Committee for the Employment of Palestinian Refugees in Lebanon (CEP). 2010. *Review of studies on the employability of Palestinian refugees in the Lebanese labour market (Beirut, ILO Regional Office for the Arab States and CEP)*.
- Khalidi, A.; Tabbarah, R. 2009. *Working unprotected: Contributions of Palestinian refugees residing in camps and some gatherings to the Lebanese economy, report on 2008 household survey and qualitative research*.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ٢٠٠٧. *التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٧*. متوفر الكترونياً على الموقع التالي: <http://82.213.38.42/CensusInfo>
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٢. *مسح القوى العاملة: دورة (نيسان- حزيران ٢٠١٢)*، الربع الثاني ٢٠١٢. *تقرير صحفي لنتائج مسح القوى العاملة*. (رام الله، فلسطين).
- المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق). ٢٠٠٧. *قوانين العمل اللبنانية وأوضاع اللاجئون الفلسطينيون (لبنان)*
- Abdulrahim, S.; Khawaja, M. 2011. “The cost of being Palestinian in Lebanon”, in *Journal of Ethnic and Migration Studies*, Vol. 37, No. 1, pp. 151–166.
- Abdunnur, L.; Abdunnur, S.; Madi, Y. 2008. *A comprehensive survey and needs assessment of dropouts and reform strategies (UNRWA Lebanon Education Programme)*.
- حسين أبو النمل، ٢٠٠٨. *في أنيس الصايغ: أوراق فلسطينية وعربية (الدار العربية للعلوم ناشرون) ص. ١٤٤*
- علي محمود علي. ٢٠٠٤. *العمال الفلسطينيون ومسار الحركة النقابية الفلسطينية في لبنان، ١٩٤٨-٢٠٠٤ (بيروت - باحث للدراسات)*
- منظمة العفو الدولية، ٢٠٠٧. *اللاجئون الفلسطينيون بين النفي والمعاناة*. متوفر الكترونياً على الموقع التالي: <http://www.amnesty.org/en/library/asset/MDE18/010/2007/en/34373bc5-d367-11dd-a329-2f46302a8cc6/mde180102007en.pdf>
- إدارة الإحصاء المركزي، ٢٠٠٤. *تقرير الأوضاع المعيشية للأسر ٢٠٠٤*. بيروت
- إدارة الإحصاء المركزي، ٢٠٠٧. *تقرير الأوضاع المعيشية للأسر ٢٠٠٧*. بيروت
- Central Administration of Statistics (CAS). 2011. “Labour market in Lebanon”, *Statistics in Focus*, issue 1, October 2011.
- Chaaban, J.; Ghattas, H.; Habib, R.; Hanafi, S.; Sahyoun, N.; Salti, N.; Seyfert, K.; Naamani, N. 2010. *Socio-economic survey of Palestine refugees in Lebanon (American University of Beirut and United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East)*.
- Chatty, D.; Hundt, G.L. 2005. *Children of Palestine: Experiencing forced migration in the Middle East (New York, Berghahn Books)*.

Roberts, R. 2010. *Palestinians in Lebanon: Refugees living with long-term displacement* (London, I.B. Tauris).

Sirhan, B.T. 1996. *Problems facing the education of Palestinians in Lebanon* (Oxford University, Centre for Lebanese Studies).

Tiltnes, A. 2005. *Falling behind: A brief on the living conditions of Palestinian refugees in Lebanon*, Fafo Report No. 46.

United Nations Children's Fund (UNICEF). 2010. *The situation of Palestinian children in the Occupied Palestinian Territory, Jordan, Syria and Lebanon*.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ٢٠٠٨. *الفقر والنمو وتوزيع الدخل في لبنان (وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)*

United Nations General Assembly. 1948. Resolution 194 (III). *Palestine: Progress report of the United Nations mediator*. Available online at <http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/O/C758572B78D1CD0085256BCF0077E51A>.

United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA). 2009. *Annual report of the Department of Health 2008 (Amman, UNRWA Health Department)*.

United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA). 2011. *UNRWA statistics 2010: Selected indicators*. Available online at <http://www.unrwa.org/userfiles/2011120434013.pdf>.

البنك الدولي. ٢٠١١. لبنان - الحاجة إلى توفير وظائف مناسبة: دور السياسات الاقتصادية الكلية، والاستثمار، والعمل، والتعليم، وسياسات الحماية الاجتماعية (واشنطن، البنك الدولي)

